جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الانسانية
الفرع: تاريخ

التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم تسلسل المذكرة: .....

إعداد الطالبتين:

ماريا مزوجي / يمينة لوغلاني

يوم: ...../...../2024

الإجراءات الفرنسية إتجاه المؤسسات الدينية في الجزائر 1830 /1900

"المساجد أنموذجا"

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
حوحو رضا	أستاذ محاضر "أ"	مناقشا	محمد خيضر بسكرة
شلبي شهرزاد	استاذ محاضر "أ"	مشرفا ومقررا	محمد خيضر بسكرة
نفطي وافية	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا	محمد خيضر بسكرة

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله عـز وجـل:

إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهَ ۖ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴿ التوبة 18

﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ ۚ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ ۖ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ سورة التوبة107

ثبت أن عثمان رضي الله عنه أراد بناء المسجد، فكره الناس ذلك، فأحبوا أن يدعه على هيئته، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم _ يقول: «من بني مسجدا لله بني الله له في الجنة مثله».

إهداء

إن مرحلتي الدراسية قد شارفت على الانتهاء بالفعل، بعد تعب ومشقة دامت سنوات في سبيل تحقيق العلم حاملت في طياتها أمنيات النجاح، وأصبح اليوم عناء الليالي يختفي في قرة عين، ها أنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فالهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقتني على إتمام هذا النجاح وتحقيق حلمي،

وبكل حب اهدي ثمرة نجاحي وتخرجي: إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمني بلا حدود والى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، داعمي الأول في مسيرتي بعد الله فخري واعتزازي: **والدي.**

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها، من احتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها: **أمي ــ أمي.**

إلى من بهم اكبر وعليهم اعتمد و بوجودهم اكتسب القوة و محبة لا حدود لها والى من عرفت معهم معنى الحياة : **إخوتي وأخواتي.**

إلى من تحلت بالإخاء و تميزت بالوفاء رفيقتي في المشوار الدراسي، والى كل من يفرح لنجاحي وكأنه نجاحهم وبكل حب أهديكم جهدي المتواضع.

ماريا

إهداء

الحمد لله ما تناهى درب ولا ختم جهد ولا تم سعي إلا بفضله

و ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله فالحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة لختام مسيرتنا الجامعية.

اهدي نجاحي وثمرة جهدي بكل فخر واعتزاز

إلى الأيادي الطاهرة التي أزالت من طريقي أشواك الفشل إلى من ساندني بكل حب عند ضعفي إلى من رسموا إلى المستقبل بخطوط من الثقة والحب إلى عائلتي

والى من كلل العرق جبينه وعلمني أن النجاح لا يأتي إلا بالصبر والإصرار سندي

أبي الحبيب

إلى من تنحني أمام عظمتها الهامات وفي وصفها ترتجف الكلمات قرة عيني

أمي جنتي

إلى الشموع المنيرة وضلعي الثابت سندي ونور المحبة في حياتي ورفقاء الدرب

إخوتي أخواتي أصدقائي

يمينة

شكر وعرفان

قد يقف المرء عاجزا على رد الجميل لذوي الفضل، وقد لا تطاوعه أساليب التعبير ليعبر عن معاني الشكر والتقدير، الشكر لله أولا وأخيرا، الذي وفقنا للوصول إلى هذه المرحلة العلمية.

ومن باب قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

من لا يشكـــــر الناس لا يشكـــــر الله

أتوجه بالشكر الجزيل و وافر الامتنان و العرفان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد، لإنجاز هذا العمل المتواضع وأخص بالذكر.

للأستاذة الفاضلة شلبي شهرزاد وفاء وتقدير واعترافا منا بالجميل فهي لم تألوا جهدا في مساعدتنا في إنجاز هذه المذكرة.

والأستاذ مزوجي هشام عرفانا بفضله وثناء على جميل مواقفه ورحابة صدره.

وإلى جميع أساتذة جامعة محمد خيضر بسكرة .

تحية شكر وتقدير وأرجو من المولى أن يجزيهم عني أحسن الجزاء.

مقدمـــــــــــة

تبنت السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ احتلالها للجزائر 1830، سياسة استعمارية بغيضة شملت جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية، كوسيلة لتحقيق أهدافها للقضاء على الجزائر أرضا وشعبا، فعمدت بذلك إلى جعل الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية، كما عملت على تحقيق أغراضها من خلال إصدار جملة من القرارات والمراسيم والقوانين اتجاه المؤسسات الدينية، محاولة بذلك دمج المجتمع الجزائري وإذابته وكان ذلك عن طريق المساس بالمقومات الدينية وأملاكها الوقفية، فوجهت أنظارها بذلك إلى المساجد والزوايا والأضرحة وعمدت إلى القضاء عليها لنشر الجهل والأمية كهدف لتفريغ ذاكرة الأمة الجزائرية التاريخية والحضارية.

لقد كان للمؤسسات الدينية من مساجد دورا أساسيا في الحفاظ على الهوية الوطنية ونشر العلم و بث روح الجهاد في نفوس وعقول الأجيال لتحريرهم من الجهل والأمية، فوقفت بكل قوتها لمجابهة السياسة الاستعمارية، فما كان على الإدارة الفرنسية إلا القضاء عليها، لأنها تشكل خطرا مباشرا على وجودها، فباشرت في عملية الهدم والتضييق والقمع وعملت على تثبيت أقدامها بالجزائر وتأكيد وجودها من خلال إصدارها لمجموعة من التشريعات هدفت من خلالها إلى ترسيخ فكر الاستعمار، مجندة لكل إمكانياتها للاستيلاء على الأراضي والملكيات، مدركة أن السيطرة والاستيلاء على الأراضي تعني التحكم في المجتمع.

وتكمن **أهمية الموضوع** هو رغبتنا الماسة في التعرف على مصير المؤسسات الدينية في ظل الاحتلال الفرنسي، وكيف كان رد فعل الاستعمار إتجاه هذه المؤسسات الدينية، وتوضيح الأساليب والوسائل التي استخدمتها فرنسا لتثبيت فكرة الاستيطان وغرس مشروع الجزائر فرنسية.

دوافـع اختيار البحث

ومن **الأسباب الموضوعية** التي أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع فتتمثل في:

- محاولة إعطاء صورة واضحة والكشف عن السياسة الاستعمارية وتحديد أبرز المواقف الفرنسية اتجاه مصادرة الثروة الأملاك الجزائرية وبالأخص الأوقاف.
- الكشف عن أعمال الفرنسيين في الاستيلاء وتخريب المؤسسات الدينية.
- إبراز السياسة الفرنسية التي انتهجتها فرنسا للسيطرة على الجزائر.
- التعرف على أهم التشريعات الفرنسية اتجاه المساجد وانعكاساتها على المجتمع الجزائري.

أما بالنسبة **للأسباب الذاتية** فتمثلت في الرغبة في البحث في هذا الموضوع من خلال الاطلاع على أحوال المساجد في فترة الاحتلال الفرنسي، بالإضافة إلى الرغبة في تكوين رصيد معرفي ومحاولة إثراء مكتبة جامعتنا بمثل هذه المواضيع.

الإشكاليـة

إن البحث يتعرض لموضوع الإجراءات الفرنسية اتجاه المؤسسات الدينية وعليه سنحاول معرفة **كيف تمكنت الإدارة الفرنسية من تحقيق سيطرتها على المؤسسات الدينية بصفة عامة والمساجد بصفة خاصة؟** وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- كيف كان موقف السلطات الفرنسية من المساجد؟
- ما هي الأساليب الفرنسية المعتمد اتجاه المؤسسات الدينية ؟
- ما هي أهم التشريعات التي ساهمت في مصادرة هذه الأملاك؟
- كيف كانت ردود ومواقف الجزائريين حول هذه السياسة؟
- وفيما تتمثل أبرز الآثار الناتجة عن الإجراءات الفرنسية اتجاه المساجد؟

منهـج البحث

نظرا لطبيعة الموضوع ، ومن أجل الإجابة عن كل هذه التساؤلات والإلمام بجوانب الموضوع ، اعتمدنا على بعض المناهج وأذكر منها:

- **المنهج التحليلي النقدي** : وذلك بتحليل بعض الحقائق قدر الإمكان أو نقد بعض ما قيل فيها ، اعتمادا على المصادر الأخرى ، إضافة إلى ربطها بمسبباتها والتعرف على تطوراتها .
- **المنهج الوصفي** : في سرد الأحداث بطريقة وصفية كرونولوجية ، في محاولة لدراسة الأحداث التاريخية بالتسلسل، ووصف الأساليب الفرنسية في تسليط القمع والقهر على الجزائريين .

دراسة المراجع

أما المصادر التي اعتمدت عليها في هذا البحث فيمكن تصنيفها من حيث الأهمية كما يلي:

- **المنشورات الرسمية للحكومة العامة للجزائر** وأهمها:

- كتاب Bulletin officiel des actes du gouvernement والذي يتضمن المناشير الرسمية للحكومة الفرنسية الصادر عن وزارة الحربية منذ بداية الاحتلال والذي يضم في مضمونه العديد من الإجراءات المتخذة اتجاه المساجد.

- كما تم الاعتماد على كتاب Recueil des actes du Gouvernement de l'Algérie 1830-1854 والذي يمثل مجموعة أعمال الحكومة الفرنسية بالجزائر من 1830 إلى 1854م والذي يحتوي في مضمونه على العديد من القرارات والمراسيم الصادرة عن الحكومة الفرنسية.

- كما تم الاعتماد على Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie والذي يحتوي في مضمونه وضعية المؤسسات الدينية بالجزائر بما فيها الأوضاع التي آلت إليها المؤسسات الدينية الإسلامية بعد الاحتلال الفرنسي.

وتم الاعتماد على كتاب Collection des actes du gouvernement depuis l'occupation D'Alger والدي يعد من أبرز المناشير التي تضم مفي مضمونها مختلف الإجراءات الفرنسية ضد المساجد.

- كتاب Essai sur les biens Habous en Algérie et en Tunisie لصاحبه Terras Jean والذي يعتبر من أهم المصادر التي تناولت مختلف القوانين الفرنسية اتجاه أوقاف المساجد .

- كما تمكنا من الاعتماد على كتاب **المرآة** لصاحبه **حمدان بن عثمان خوجة**، الذي يعتبر من أبرز المصادر المحلية التي تناولت موضوع اعتداء الإدارة الاستعمارية الفرنسية على المؤسسات الدينية كالمساجد والأوقاف خلال الفترة الأولى من الاحتلال.

- واعتمدنا في هذه الدراسة على العديد من المراجع، من بينها كتاب **تاريخ الجزائر الثقافي** لصاحبه أبو القاسم سعد الله حيث تم الاعتماد على مختلف أجزائه الخمسة حيث تطرق في مضمون أجزائه على العديد من الإجراءات الاستعمارية المتخذة اتجاه المساجد كما تطرق إلى مصير العديد من المؤسسات الدينية بعد الاحتلال من 1830م إلى 1900م.

بالإضافة إلى كتاب شارل روبير اجرون **تاريخ الجزائر المعاصرة:** الذي يعتبر من أهم المراجع الهامة التي لا يستغني عنها الباحث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، والتي يستطيع من خلالها استقاء العديد من الحقائق حول اهم التصرفات والسياسات الفرنسية اتجاه المؤسسات الدينية.

كما اعتمدت في الدراسة على المجلة الإفريقية (Revue Africaine)، التي بدأت في الصدور سنة 1856، وتضم 105 عدد، وتكمن أهمية هذا المرجع في حمله للعديد من القوانين والتشريعات من مراسيم وتقارير وقوانين التي فرضت بهم فرنسا سيادتها على مصادر تمويل المؤسسات الدينية الجزائرية .

أما الرسائل الجامعية فقد اعتمدت على البعض ومن ذالك:

- صالح حيمر، السياسة "**العقارية الفرنسية في الجزائر 1830_1930**".

- عيسى يزير، "**السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914**".
- عثمان زقب، "**السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 _ 1914**".

أما الدوريات فاعتمادي عليها كان بشكل كبير، ونذكر منها:

- **مجلة أوقاف** التي تصدرها الأمانة العامة للأوقاف الكويتية.
- **العبر** والتي تصدرها مخبر الدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا.
- **مجلة الحوار المتوسطي** والتي يصدرها مخبر الدراسات الاستشراقية في حضارة المغرب الإسلامي في جامعة الجيلالي اليابس سدي بلعباس .
- **جامعة تشرين للأدب والعلوم الإنسانية** التي تصدرها جامعة تشرين .

كما تم الاعتماد على بعض الملتقيات الوطنية التي لها علاقة بموضوع الدراسة .

شرح الخطة

قمت بتقسيم العمل إلى أربعة فصول: بالإضافة إلى مدخل وخاتمة، وقد تناولت في المدخل المساجد في الجزائر خلال الحكم العثماني .

أما الفصل الأول فتطرقنا فيه إلى واقع المؤسسات الدينية في ظل الاحتلال الفرنسي، فتمت دراسة مختلف الأساليب التي طبقتها الإدارة الاستعمارية على هذه المساجد، من الاستيلاء على أملاكها ومحاربة نشاطها والتضييق على القائمين عليها.

أما الفصل الثاني فخصص لدراسة التشريعات الفرنسية اتجاه أوقاف المساجد في الفترة الممتدة من 1830-1897 والتي هدفت في مجملها إلى السيطرة على أوقاف المؤسسات الدينية وتحويلها إلى أغراض منافية لما كانت عليه.

أما الفصل الثالث فقد خصص للحديث عن ردود فعل الجزائريين من السياسة الفرنسية ، بدأ بالرد الفعل السياسي والذي قادته النخبة المثقفة الجزائرية، وصولا إلى الرد الفعل العسكري والممثل في المقاومات الشعبية .

وجاء الفصل الرابع والأخير ليدرس إنعكاسات السياسة الاستعمارية على الواقع الجزائري من أهمها الانعكاسات الاقتصادية بتحطيم البنة الاقتصادية للمجتمع الجزائري ، أما الانعكسات الثقافية والدينية فتمثلت في الانتشار الواسع للجهل والأمية، أما الانعكاسات الاجتماعية فتمثلت في انتشار ظاهرة الهجرة نتيجة الفقر وتفشي الأمراض والأوبئة .

وأنهينا دراستنا بخاتمة والتي كانت عبارة عن حوصلة للنتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة .

صعوبات البحث

أما عن الصعوبات التي واجهتنا فهي

- تشعب الموضوع وتفرعه، أدى بنا إلى صعوبة التحكم والإلمام بالمادة العلمية والإحاطة بجميع جوانب الموضوع.
- نقص المادة العلمية التاريخية المتخصصة باللغة العربية التي تتناول التشريعات الخاصة بمصادرة أملاك أوقاف المؤسسات الدينية خاصة المساجد فمعظم هذه القوانين باللغة الفرنسية.
- بلإضافة إلى تضارب المعلومات بهذه المراجع، وتداخل الأحداث والاختلاف في التواريخ والإحصاءات فيما بينها، مما صعب في كثير من الأحيان عملية التخلص من ظاهرة التكرار.

مدخل

المساجد في الجزائر خلال العهد العثماني

1830_1800

كانت المساجد تمثل المراكز العلمية الأولى التي كان يتوافد عليها العديد من الطلبة والمصلين[1]، فاعتبرت بذلك النواة واللبنة الأولى في مختلف المؤسسات الدينية، فتركزت وظائفها في إقامة شرائع الله وأداء الصلوات وتحفيظ القران الكريم والسنة النبوية، ويذكر في هذا الصدد محمد ابن عبد الكريم في كتابه التحفة المرضية بأن: "**المساجد كانت فيما عادا أوقات الصلاة مرتعا لحلقات الدروس اليومية ومحطة لفنون العلم التي كانت تدرس في ذلك العهد لاسيما في القرى والمدن، حيث كان للزوايا دور في بث ما أمكنها من العلوم والمتداولة بين الناس**"[2].

وفي كثيرا من الأحيان ما يجد الباحثين صعوبة في التمييز بين اسم **الجامع والمسجد والزاوية** ذلك لأن بعض المساجد كان لها ارتباط بالزاوية وهذه الأخيرة كانت بدورها تابعة لجوامع ومساجد معنية، فالفرق يكمن في الوظيفة كون أن الجوامع والمساجد كانت للعبادة والتعليم، كما أن الزوايا كانت لها هذه الوظيفة، لكنها كانت تمثل ملجأ لإيواء الطلبة والغرباء، ومركز لتلقي الأذكار، فالجامع يعتبر أكبر حجما من المسجد، فهو الذي تؤدى فيه الصلاة الجامعة من الجمعة أو العيدين، وكثيرا ما يسمى أيضا جامع الخطبة، ويكمن الفرق أيضا في كون الجامع والمسجد غير منسوبة للأولياء والصالحين بل تكون منسوبة إلى مؤسسيها السياسيين والتجار والعسكريين، بينما الزاوية تكون منسوبة إلى الأولياء[3].

كما أن المسجد يمكن تعريفه بأنه كلمة مشتقة من السجود، أي الخضوع لله والتسليم لذاته، والسجود كلمة شاعت في معظم اللغات السامية بلفظها العربي، لكن كلمة مسجد تدل على المكان الذي يقيم فيه المسلمون صلواتهم[4]، فيعتبر المسجد منارة العلم والحضارة ومكان

1_ عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، د.س، د، ت، ، ص43.

2_ محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكتاشية في بلاد الجزائر المحمية، ترجمة: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص59.

3_ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي1500_1830، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998، ص245.

4_ نخبة من الأساتذة، معجم العلوم الاجتماعية، مراجعة إبراهيم مذكور، الهيئة المصرية، مصر، 1979، ص542

للعبادة ومجمع للمسلمين ومركزا أساسيا للحياة الدينية والثقافية والعلمية، وهو قلب القرية في الريف والروح الحي في المدينة، وكانت تنتشر حوله المساكن والبيوت والأسواق والكتاتيب[1].

وقد تم تشيد المساجد في الجزائر على عاتق المجتمع الذي ساهم في بنائه الأغنياء والفقراء عن طريق التبرعات[2]، وان قام أحد الباشاوات ببنائه فهو يمثل بذلك عمل فردي من ماله الخاص ويسمى باسمه، وفي كثير من الأحيان ما كانت تعرف باسم الحي السكني الذي تقع فيه مثل: **جامع باب الجزيرة**، و**جامع سوق اللوح**، و**جامع سوق الغزل بقسنطينة**، وفي بعض من الأحيان تنسب إلى مهنة وحرفة معينة لسكان الحي، مثل: **جامع الخياطين**، **جامع حي الرمال بتلمسان**[3]، وإن تأسيس المساجد كانت تتم على عاتق الأفراد وليست من جهود الدولة التي أبعدت عليها مسؤولية تشييد مساجد[4].

كانت مساجد الجزائر خلال العهد العثماني تتكون من مذهبين اثنين وهما المالكية والحنفية، ومن المساجد المالكية نذكر منها: **الجامع الكبير** الذي كان يمثل مقر المفتي المالكي والمركز الذي ينعقد فيه المجلس الشرعي، حيث يحتل المرتبة الأولى بعد مؤسسة الحرمين الشريفين نظرا لأهميته ودوره الكبير في الإفتاء ومعالجة الأمور القضائية، أما بالنسبة لمساجد الحنفية نجد منها **الجامع الجديد** الذي يمثل مقرا للمفتي الحنفي، وأوكلت له مهمة التصرف في أملاك الأوقاف وسبل الخيرات[5].

وكانت المساجد خلال هذه الفترة تتميز بدورها الكبير الذي ساهم في ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، فحظيت هذه الأخيرة بأهمية خاصة لدى المعماريين الذين استمدوا طريقة

1_– أبو رأس الناصري الجزائري، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، تحقيق: محمد بوركيبة محمد، ج1، الجزائر، 2012، ص45

2_–عمار عمورة، المرجع السابق، ص167.

3_ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج1، ص _ص245–246.

4_ نفسه، ص247

5_ عمار عمورة، المرجع السابق، ص_ص167_168

بنائها من حضاراتهم القديمة، من خلال الهجرة أين اكتسبوا منها فنون البناء فكان لهم الأثر الكبير قي هذا المجال[1]، فالمساجد في الفترة العثمانية كانت تتميز بروعتها حيث أنها زينت بالمصابيح والمحاريب والثريات، وتجملت بزخارفها ورسومها وخطوطها وبصوامعها الشامخة، كما عرف عنها كثرة استعمال الفسيفساء والرخام والفرش و الزرابي والحرير المطرز، وكانت تتميز بالصلابة لأنها مبنية بالحجارة الكبيرة، كما امتازت بالسعة والجمال والدقة، فكانت تتبع هذه الجوامع في كثير من الأحيان بالمكاتب الموقوفة على القراء وطلبة العلم[2].

وفيما يخص موظفي هذه المساجد فقد كان هناك وكيل يشرف على إدارة ممتلكات المؤسسة بالإضافة إلى الشاوش الذي يساعد الوكيل، ومجموعة من الأفراد وكل فرد أوكلت له مهام معينة فمنهم الخطيب المكلف بالإلقاء خطب الجمعة ويساعده في ذلك عون يجهز له المنبر، مع وجود إمام يصلي بالناس، واحتوت المساجد الكبرى على عدد من المؤذنين يشرف عليهم رئيس يدعى الباشا مؤذن وهو الذي يقيم الصلاة، كما كان هناك قراء يدعون بالحزابين وهم الذين يداومون على قراءة الأحزاب من القرءان الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة[3]، بالإضافة الى الشعالين المكلفين بإشعال الشموع، والكناسين الذين يكنسون القاعات[4] فبلغ عدد موظفي الجوامع 60 موظف وكان هذا العدد يختلف من جامع لآخر، وكان لكل موظف مرتب خاص به حسب قدره ومكانته وعمله من الوقف[5].

وتختلف الإحصائيات عن عدد المساجد في الجزائر خلال العهد العثماني، بل إن بعض المدن لا تكاد تذكر هذه الإحصائيات وتكتفي بالحديث عن المدن الرئيسية، كما أن

1_ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، ، 2005، ص446

2_ سعاد فويال، المساجد الأثرية لمدينة الجزائر، دار المعارف، باب الواد، الجزائر، 2010، ص26

3_نفسه، ص21

4_ _مصطفى بن حموش، مساجد مدينة الجزائر و أضرحتها وزواياها في العهد العثماني، شركة الأمة، الجزائر، 2010، ص20

5_ أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ج1، ص 247

بعضها لا تذكر إلا الجوامع أو مسجد الخطبة حيث اكتفى **التمغروطي**[1]، في حديثه عن مدينة الجزائر في أواخر القرن 16 بقوله: "**إن فيها الجامع الكبير وهو واسع وإمامه مالكي وفيها ثلاثة خطب احدهما للترك وإمامه حنفي**"[2]، بينما يذكر آخرون في نفس الفترة أن مدينة الجزائر كانت تحتوي على 100مسجد منها سبعة لصلاة الجمعة، وفي بداية القرن 19م ذكر الايطالي"فيليبو باننتي"**Filippo Pacini** بأن العاصمة وحدها كانت تضم 09 جوامع و50 مسجدا[3].

ويذكر " أبو القاسم سعد الله " أنه في سنة 1830مبلغ عدد مساجد مدينة الجزائر 13مسجدا كبيرا و109 مساجد صغيرة وضريح و12زاوية، وجاءت في الإحصائيات الفرنسية بأنه كان بها قبل الاحتلال 113 مسجد بين كبير وصغير[4]، وكذلك اختلفت الإحصائيات حول عدد المساجد في مدينة قسنطينة، حيث يذكر أبو القاسم سعد الله أن فيها 75مسجدا بالإضافة إلى 07 مساجد خارج المدينة وأضافت بعض الإحصائيات المتأخرة أن قسنطينة ضمت 35 جامعا، ويذكر **الورثلاني**[5] أثناء رحلته إلى قسنطينة في القرن 18 بأنها احتوت على 05 جوامع للخطبة، أما بالنسبة لعنابة فكانت تضم 37 مسجدا أشهرهم **جامع**

1_ هو علي بن محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن علي بن يحي الجز وليمنقبيلة، البكري، نسبا، الدرعي التمكروتي دارا ومنشأ، كما يثبت هو بنفسه في مصنفه "التحفة المسكية"، ولد سنة149 هـ/9354م بقرية تمقروت أو تمجروت، وهي مركز عمراني صغير يقع بمنطقة وادي درعة على مسافة 981كلم جنوب مدينة ورزازات الحالية، وقد كانت هاته المنطقة ورجالها محل اهتمام السلاطين السعديين بحكم انحدارهم منها وصفه صاحب مصنف "الدرر المرصعة بأخبار أعيان درعة" ب"إمام المعارف وروضة الأدب والصلاح الناعمة الأفنان و المطارف . ينظر: قادة دين، رحلة التمڤروتي النفحة المسكية وقيمتها التاريخية والعلمية، مجلة دراسات تاريخية، مجلد10، عدد01، 2022، ص310 311.

2– أبو القاسم سعد الله ، المرجع السابق، ج1، ص247

3_ نفسه، ص248

4_ أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج5، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص176

5_ الحسين بن محمد السعيد الورثلاني هو رحالة، مؤرخ ولدة ونشأ في قبيلة بني ورثيباني له "نزهة الأنظار في فصل علم التاريخ و الأخبار" ويعرف بالرحلة الورثلانية .... ينظر: عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، جزء02، دار الحكمة للنشر والطباعة، تلمسان، 2011، ص_ص 203_204

سيدي مروان[1]وفي سنة 1206هـ أسس فيها **الصالح باي** جامعا عرف **بالجامع الجديد**، كذلك اشتهرت بجاية بالمساجد القديمة والحديثة وكان أشهرها في العهد التركي **الجامع الكبير** الذي بناه مصطفى باشا في 1212هـ بالإضافة إلى **مسجد الخنقة** الذي تأسس سنة 1147هـ[2]، أما بالنسبة لإقليم تلمسان فيذكر سعد الله أنها ضمت في القرن 15 حوالي 60 جامعا، وبلغت في أواخر العهد التركي50 مسجدا منها **جامع بومدين وجامع محمد السنوسي وجامع المشور**، كما احتوت في بداية الاحتلال الفرنسي 11 مسجدا منها **جامع الأحمر**[3]، ولكن هذه المساجد رغم كثرتها وتعددها إلا أنها فقدت قيمتها في العهد العثماني وذلك بسبب الطاعون الذي ضرب مدينة تلمسان وأدى إلى هجرتها[4].

ومن هنا نجد بان مدينة الجزائر كانت مكتظة بالعديد من المساجد باعتبارها أحد المؤسسات التقليدية التي تؤثر في المجتمعات التي بعثت فيهم قيم الروح الدينية التي كانت من نتائجها إشراك الأهالي في تأسيسها[5]، ومن أشهر المساجد التي كانت في الجزائر نذكر أهمها:

-**مسجد كتشاوة (كجاوة):** يعتبر مسجد كتشاوة من أشهر مساجد مدن الجزائر، كان بناءه موجودا منذ القرن 14م، ولقد تم إعادة بنائه وتهيئته بالكامل سنة 1795م، وقام العثمانيون بتسميته كتشاوة والتي تعني سوق الماعز لأنه كان قرب ساحة لبيع الماعز[6].

-**جامع السيدة:** يقع هذا المسجد بالقرب من إقامة الداي، وقد بنته كما تقول بعض الروايات بنت مولاي الناصر ملك بجاية وسمي باسمها، حيث يعتبر من أجمل مساجد

1_ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق،ج1، ص 248

2_ مرجع نفسه، ص261

3_ نفسه، ص250

4_ أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء، المرجع السابق،ج5، ص 175

5_ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ج1، ص262

6_ سعاد فويال، المرجع السابق، ص72

العاصمة وهنا يذكر "حمدان خوجة" بأن تاريخ بناء هذا المسجد يعود إلى سنة 1564م، وهو مزين بالرخام والخزف، وأعاد ترميمه "حسن باشا" عام 1794م وكان هذا المسجد مصمم للباشوات، فحسب الأستاذ أبو القاسم سعد الله فإنه يعد أول مسجد يتعرض للهدم بالجزائر منذ1830[1].

-**جامع علي بتشين:** يقع هذا المسجد في زاوية التقاطع بين باب الواد والقصبة، وهو مسجد وجامع إذ قام بتأسيسه علي بتشين وهو من طبقة رياس البحر خلال القرن17م حيث بناه من ماله الخاص وبعد ذلك سمي باسمه وكان ذلك في 1622م[2].

1_ محمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب الأشراف، تح: أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 24

2_مصطفى بن حموش، المرجع السابق، ص28

الفصل الأول

واقع المؤسسات الدينية في

ظل الاحتلال الفرنسي

المبحث الأول: السياسة الاستعمارية الفرنسية اتجاه المساجد

المبحث الثاني: السياسة الاستعمارية الفرنسية اتجاه الزوايا والكتاتيب

المبحث الأول: السياسة الاستعمارية الفرنسية اتجاه المساجد.

المطلب 01: تهديم العمران.

كانت مدينة الجزائر عقب الاحتلال الفرنسي تحتوي على 13 مسجدا كبيرا و106مسجدا صغيرا، والتي تعرضت في مجملها للهدم والتحويل على يد المستعمر الفرنسي[1]، كما أنها كانت عرضة لمحاربة شديدة بمختلف الأساليب، نظرا لما تمثله من خطرا على السيطرة الفرنسية، فطالما كانت هذه المؤسسات شعلة للعلم ومنبرا تدعوا من خلالها إلى محاربة الاستعمار ومواجهة سياسته[2]، وفي هذا الصدد يذكر الرحالة الألماني " **هاينريش فون مالتسان** "Heinrich Von Maltzan عند زيارته للجزائر واصفا العنف الذي إستعمل ضد الهوية والثقافة الجزائرية بـ اللذة في التخريب مخترقين بذلك القوانيين المتعلقة بحماية وصيانة الممتلكات وأماكن العبادة والتي نصت على: "**حرية ممارسة الديانة الإسلامية واحترامها وعدم تعرضها لأي مساس ومنع أي تدخل عسكري من جيش الاحتلال إلى المساجد وتدنيسها**[3]"، ولكنهم فعلوا عكس ما قيل، وهنا صرح "**البير ديفولكس**" Albert Devoulx بأنه منذ دخول فرنسا للجزائر بقي فيها 09 جوامع و19 مسجدا و32ضريح و05 زوايا، أي بمقدار47 مؤسسة دينية، مصرحا أنه لم يبقى من هذه المؤسسات سوى21مؤسسة خصصت للعبادة[4].

ويؤكد الألماني **ريخارد فاغنز Richard Wagner** أن فرنسا هدمت الكثير من المساجد إما لتوسيع الشوارع أو لإقامة بنايات جديدة أو من أجل توجيهها للاستعمالات

1 بورزينة سعيد، موشموش محمد، المساجد أثناء الاحتلال لمدينة الجزائر بين الهدم والطمس والتحويل، مجلة الإنسان والمجال، العدد1، مجلد7، 2021، ص118

2_ مرجع نفسه، ص121

3_ محمود باشا محمد، الاستيلاء على أيالة الجزائر، ترجمة: عزيز نعمان، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2012، ص84

4_ ليليان مسلم، القصبة الهندسة المعمارية وتعمير المدن، ديوان رياض الفتح، الجزائر، 1984، ص151

الشخصية التي تخدم مصالحهم[1]، وأضاف قائلا: "**وقد لقي المسجد الذي كان قديما يحتل مكان السوق الآن نفس المصير ونقلت أعمدته المرمرية إلى أماكن أخرى، وقد كان هذا المسجد أفضل جامع بالجزائر وهناك مساجد أخرى فقدت وضيفتها القديمة**"[2].

وبمجرد احتلال الجزائر استولى الجيش الفرنسي على 114منزلا و60 مسجد و55 بناية، كما تم انتزاع 11ملكية تابعة للمسجد الكبير و60 دكانا و04 فنادق، بالإضافة إلى الأوامر التي أصدرت ووجهت للهدم الشامل للمساجد والمدارس والزوايا إلى جانب المقابر وعلى إثر هذه الجرائم التعسفية ضد حرمة المساجد دفع بـ"حمدان خوجة" إلى تقديم عريضة جاء فيها: "**إن واصلتم تلك التدميرات لن يبقى لدينا منزل نؤوي فيه ولا مقبرة ندفن فيها**"[3].

لقد كانت الأعمال والقرارات الصادرة عن السلطات الفرنسية تؤكد من خلالها عن قناعة تكريس الوجود الفرنسي في الجزائر، حيث يذكر بهذا الصدد "**ريموند**" قائلا: "**لقد قامت جميع الأعمال على قناعة مزدوجة لدى المحتلين الجدد**[4]، وقد طغى الجنود الفرنسيين في أعمالهم التعسفية وفي الاعتداء على بيوت الله بشكل كبير في عهد "كلوزيل" الذي اشتهرت فترة حكمه بالمجازر ضد المساجد أين هدم 03 محلات تدعى سوق الصباغين وهدم 03 مساجد كانت تعد مأوى لسكان المحلات الثلاث[5]، وما يؤكد فظاعة وجشاعة المحتل في اعتراف السلطات الفرنسية بانتهاك حرمة المقدسات بشكل واضح من خلال رد فعل وزارة الحربية الفرنسية على الشكاوي التي أرسلها "عثمان خوجة" والتي تتضح في الشكوى رقم

1_ محمد عيساوي، نبيل شيخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري، مؤسسة شبيطي لنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص35

2_ محمد عيساوي، المرجع السابق، ص57

3_ محمد باشا محمد، المرجع السابق، ص_84

4_العربي اشبودان، مدينة الجزائر تاريخ العاصمة، ترجمة: جناح مسعود، دار القصبة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص150

5_ حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تحقيق: محمد العربي زبيري، ط2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1982، ص_ص277_278

03: "**لا يمكن لنا أن نقبل مبدأ أن المعاهدة قد رفعت عنا حق هدم مسجد لبناء مكان عام، وعندما وعدنا احترام الدين الإسلامي فإننا لم نلتزم مطلقا بعدم مس تلك الأماكن لأي سبب من الأسباب، ونستطيع أن نتصرف بآية ملكية سواء كانت دينية أو غيرها لفائدة النفع العام**"[1]، بالإضافة إلى ما جاء في الشكوى 18وقد جاء فيها وصف للسياسة الفرنسية وأعمال الفرنسيين الحقيقية والتي تحمل الفرنسيين مسؤولية ما آلت إليها المؤسسات الدينية في الجزائر: "**يجب الرجوع فعلا وبكل صراحة إلى روح احترام المعاهدة وخاصة بإقناع السكان، المواطنين والسلطة المحلية أن ذلك يكلف بعض المصاريف في البداية غير انه يجب التخلي عن احتلال المساجد وتعويض ما هدم أو دفع كراء ممتلكات الدومان كما انه يجب أن ترد ممتلكات الأتراك والمساجد والأحباس**"[2].

وهكذا برزت الجرائم الاستعمارية في انتهاك حرمات المساجد متجاوزة بذلك المادة الخامسة التي تعهدت فيها باحترام الشعائر الدينية وضمان الحرية في ممارستها، لكنها عملت عكس ذلك تماما وهكذا جسد "**فاغنر**" سياسة المحتل في مقولته "**هكذا اعتدت فرنسا على حرمات المسلمين وذلك ما لن يغفره لها الجزائريون ولن يتناسوه أبدا**"[3]، وهذا يعد تعبيرا مريرا عن الواقع الذي عايشته المؤسسات الدينية من تصرفات لا إنسانية اتجاه حرمات الله ومن طرف الحكومة الفرنسية، وهو نفس الحال الذي وقع لجامع السيدة الذي قال عنه مصطفى خياطي "**جواهر الفن المعماري، شيدته ابنة الناصر سلطان بجاية في 1862م وكان من أجمل مساجد البلاد**"[4]، وهدم هذا المسجد بأمر من الجنرال كلوزيل الذي اعتقد بان كنوز الداي مدفونة فيه، فقرر الاستيلاء عليه، أين قام بإغلاق أبوابه ثم احضر في الليل

1_ عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في تاريخ المغربي الجزائر_تونس_ليبيا181-1871، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، 1985، ص149

2_ عبد الجليل التميمي، مرجع نفسه، ص166

3_ محمد عيساوي، المرجع السابق، ص364

4_ مصطفى خياطي، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2013، ص136

رجالا للتفتيش وبعد فقدانه الأمل في إيجاد ما يبحثون عنه، اخذ كل الأشياء الثمينة من المصابيح، والمنبر المصنوع من الرخام، والنوافذ والأبواب...وقام بنقلها إلى فرنسا ليتم بيعها، وبعد الانتهاء من النهب قام بهدمه لإخفاء أعماله وشيد في مكانه مستشفى عسكري[1]، ويقول "**أوغست لودبيه**": إن جامع السيدة هو أول جامع هدم بالمطارق والفؤوس بأيدي الفرنسيين وذلك لضرورة توسيع المجال حول قصر الدايات الذي وضع تحت السلطات العسكرية الفرنسية كمخزن ومحطة رئيسية[2]، ولم يكن هذا الأخير الجامع الوحيد الذي شهد نفس المصير بل وجدت العديد منها مثل: مسجد سيدي السعدي الذي وقف عن نشاطه في سنة 1847م وحول لمخزن خاص بالبارود ثم هدم ولم يبقى له أي أثر[3].

وعلى غرار جامع السيدة وجدت العديد من المساجد التي تعرضت للتهديم منها جامع خير الدين الذي هدم مع بداية الاحتلال وشيد في مكانه مجموعة من المنازل ولم يبقى من الجامع إلا الكتابة التأسيسية المحفوظة في المتحف الوطني للآثار القديمة، ونجد أيضا من المساجد مسجد عبد الرحيم المهدم سنة 1850م بالإضافة إلى مسجد علي بتشين الذي استولى عليه "لافيجري" في 1870م وحول لمقر للحلقة الدراسية ثم هم جزء من أطرافه، وهكذا كانت المساجد في مدينة الجزائر عرضة للهدم والتخريب بحجة ما يعرف بتعبيد الطرق والجسور أو لإقامة المشاريع مثل ما وقع لجامع الباشا الحاج حسين، وجامع القشاش، ومسجد بن نيقرو[4]، والمخطط التالي يوضح لنا عدد المساجد التي كانت تعمر بها مدينة الجزائر قبيل الاحتلال التي ميزت هذه الفترة بالكم الهائل لمؤسسة المساجد، ثم فترة الاحتلال التي تميزت بالتخريب والتدمير وإعادة التعمير .

1_ ورود معيطة، وضاح نوفل، سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر1830_1894الجانب الديني نموذج، مجلة جامعة تشرين الأدب والعلوم الإنسانية، مجلد43، العدد15، 2002، ص173

2_ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق،ج1، ص18

3_نفسه، ص18

4_ بورزينة سعيد، المرجع السابق، ص_ص124_138

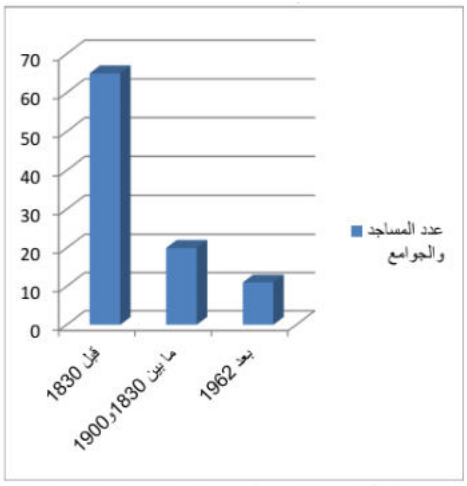

منحنى 1 / أعمدة بيانية تمثل عدد المساجد والجوامع في فترات مختلفة.

المصدر: بورزينة سعيد، مرجع سابق، ص 122

<u>الاستيلاء على مقتنيات المساجد:</u>

كما نجد بأن المساجد كانت عرضت للسرقة والتدنيس والنهب من طرف أفراد الجيش الفرنسي الذي راح ينتهك حرمة المساجد ويقوم بنهب خبراتها ويبيعها في الأسواق والانتفاع بأموالها، وقد أشار إلى هذا رئيس الشرطة بمدينة الجزائر في رسالته المبعوثة إلى الجنرال "تريزل" جاء فيها: "**عزيزي الجنرال إن إمام مسجد سيدي عبد الرحمان الواقع خارج المدينة عند باب الواد، قد أتاني مشتكيا من السرقات التي يرتكبها الجنود في المساجد...، وإن الجنود ينفذون إلى المسجد ليأخذوا الأحجار الموضوعة لمربعات الخزف والخشب، وإن هؤلاء الجنود الذين يرتكبون هذه السرقات هم من قسم المدفعية واني لأرجوكم أن تصدروا أوامركم لاحترام هذا المسجد الذي يتمتع باحترام كل المواطنين**"[1]، وتحت هذه القضية رفع "حمدان خوجة" بشكواه حيث ذكر في الشكاية رقم 09 المقدمة لوزير الحربية في 03جوان1833م جاء فيها: **أخذوا بساطات جوامعنا وافترشوها في ديارهم وأخر من اخذ ميسيو برندات دخل جامعنا بدون رضانا واختار البساطات بنفسه وأخذها واختار قناديل**

1_ عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص148

وثريات ووجد منبر رخام أتينا بيه من جامع السيدة المهدم فرفعه، وافرشوا البساطات بديارهم وأوقدوا الثريات في جمعياتهم، فنطلب رد المنبر والقناديل والثريات أو قيمتها إن عدمت"[1].

ويذكر لنا كتاب المرآة السياسة التعسفية المرتكبة ضد حرمة الإسلام وبيوته وطغيان "كلوزيل" في نهب محتويات المساجد وسرقتها وبيعها في الأسواق للحصول على ثروة طائلة لينتفع بها، ودليل على ذلك ما فعله بجامع السيدة أين سرق كل ما فيه من مفروشات وزرابي وثريات وغيرها، وعلى اثر هذا العمل الشنيع قام "عثمان خوجة" بإرسال رسالته إلى وزير الحربية يدنس هذا الفعل واحتوت على ما يلي: "**هدموا جامع السيدة وآخذو سارياته وأبوابه من الرخام وزجاجه وألواحه من الأرز الذي يأتي من فاس كما هدموا ثلاث أو أربع مساجد فنطلب إرجاع ما هدموه وما أخذوه**"[2].

و'عتمادا الإحصاءات التي أجريت حول عدد المساجد وجدت أنها كانت تحتوي على 15مسجدا في غرب الجزائر ولكن تعرض الكثير منها للهدم وبالأخص مدينة وهران ومعسكر ولم يمس الهدم الغرب فقط بل عانت قسنطينة هي الأخرى من هذه السياسة، فراح ضحيتها مسجد القصبة والمسجد الكبير، ومسجد سوق الغزل[3]، أما في عنابة فهدم منها حوالي 37 كان أهمها: جامع سيدي بن مروان[4]، الأمر الذي جعل أحمد بن ساسي البوني يشتكي إلى الباشا "محمد بكداش" خراب المساجد في عنابة وخلوها من المصلين والعباد وهذا ما يظهر من خلال قوله:

1_عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص149

2_محمد زاهي، الأوقاف في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية1830_1870، أطروحة مكملة ليل شهادة الدكتوراء، جامعة سيدي بلعباس، 2015، ص12

3_ ورود معيطة، المرجع السابق، ص173

4_ محمد عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط3، دار الثقافة، 1983، ص38

خربت المســــــــــــاجد***وقل فيها الســــــــــــاجد**[1]

المطلب 02: السياسة العسكرية:

وقعت المساجد أثناء فترة الاحتلال الفرنسي في أيادي الطغاة الذين راحوا يدنسون معالم الإسلام وينتهكون حرمات بيوت الله، مغتصبين مقدسات المجتمعات الجزائرية بهدف توطيد الاستعمار ومحاربة الدين الإسلامي والقضاء على الهوية الوطنية فكانت عرضة للطغاة الذين راحوا يحولون الكثير منها إلى العديد من الأغراض لخدمة مصالحهم ففي 1835م استولت الجيوش الفرنسية على 27مسجدا، و11زاوية ومصلى[2]، كما حولت العديد من المساجد للاستعمال العسكري من أجل خدمة الجيوش الفرنسية، حيث يقول "حمدان خوجة" في ذلك: "**هكذا تم الاستحواذ على جزء كبير من المساجد وخصص بعضها الآخر لإسكان جيوش الحملة**"[3].

وكانت فرنسا تتبع في عملية هدمها للمساجد تقديم عدة تبريرات من أجل الاستيلاء على المؤسسات، وتظهر تلك السياسة فيما ورد عن رد وزارة الحربية الفرنسية على شكوى "حمدان خوجة" على إثر العمل الشنيع الذي ألحق بجامع كتشاوة "**إن يقين إدارة الجزائر لم يطرأ عليها أي تغيير وعلى الرغم من مرافعاتها الجديدة، فإن الإدارة مازالت تستحوذ على مساجد أخرى، نظرا لقلة الأماكن حاليا لإيواء مختلف خدمات الجيش**"[4].

ومن المساجد التي كانت تحت تهديد هذه السياسة نجد ما آل إليه مسجد سيدي السعدي الذي حول إلى مخزن للبارود، وجامع القشاش الذي استعمل كمرقد للجيوش، وجامع

1_أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ج2، ص250

2_ ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وأفاق مقاربة للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص22

3_ حمدان خوجة، المرجع السابق، ص151

4_ عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص151

البراني الذي حول في 1830م إلى ثكنة عسكرية فرنسية ومرقدا يعبثون فيه، وجامع الداي المعروف بجامع القصبة الخارجي الذي حول إلى مستشفى عسكري[1]، وفي سنة 1863م حول الجامع إلى ورشات خاصة بصناعة الأسلحة، بالإضافة إلى ما حدث لجامع عين البيضاء الذي حول إلى مخزن للعتاد الفرنسي وبقي قائما حتى سنة 1905م، ومسجد سيدي الرحبي الذي حول إلى صيدلية عسكرية في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1840م، ونجد أيضا مسجد سباط الحوت[1]، فكل تلك المساجد شهدت نفس المصير ففي قول القس "بلاكسلي" سنة 1858م أن من بين بقايا المساجد القديمة الجميلة ما هو مستعمل كثكنة عسكرية للمدفعية أو لأغراض عسكرية أخرى[2].

ويذكر "جورج افر" أنه كان هناك مسجد سلم سنة 1832م إلى السيدة "لكر وتر" لصناعة لباس للجنود، كما تعرضت العديد من المساجد إلى انتهاكات من طرف الجيش وحولت عن أداء وظائفها وانقرضت أدوارها، فمثلا بعد احتلال بجاية في 1835م تم تحويل مساجدها للاستخدام العسكري أين ذهب ضحيتها الجامع الكبير، وشهدت مساجد معسكر أيضا نفس السياسة أين حول مسجد عين البيضاء إلى مخزن للجيش، وهناك منها ما حول لثكنات عسكرية مثل مسجد سيدي عمار التنسي[3].

المطلب 03: محاربة نشاط المساجد:

عمدت السلطات الفرنسية منذ دخولها الجزائر على القضاء على الدين الإسلامي من خلال تعطيل دور المساجد بصفة خاصة والمؤسسات الدينية بصفة عامة، ونشر المسيحية ومحاولة تنصير الجزائريين وإخراجهم من هويتهم، ولم تجد أي وسيلة لذلك غير التعدي على

1_بورزينة سعيد، المرجع السابق، ص_ص133_138

2_ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ج2، ص74

3_نفسه، ص84

بيوت الله وإقامة كنائس[1] لإحلال الديانة المسيحية محل الديانة الإسلامية وحولت بذلك العديد من المساجد إلى كنائس[2] وكاتدرائيات[3]، ونتيجة لضخامة عدد المساجد في الجزائر وتوزيعها بين مسجدين للمذهبين المالكي والحنفي جعلت القادة الفرنسيين يتوجهون إلى المساس بها لإثبات الوجود الفرنسي ونشر سياسة التنصير وهذا ما جعل "ديبورمون" يأمر بالتعدي على المساجد والضغط على الجزائريين من خلال ضرب الدين وإلغاء شرعية الأعياد الإسلامية والعبادات قائلا في ذلك عند دخوله القصبة : "**مولاي لقد فتحت بهذا العمل بابا للمسيحية على شاطئ إفريقيا، ورجائنا أن يكون ذلك بداية لازدهار الحضارة التي اندثرت في هذه البلاد**"[4]، متغنيا بالأعمال الشنيعة والعنف الموجه ضد الدين ومؤسساته، ويذكر "بيوجوك" في جرائم الاستعمار الديني في قوله: "**قد علقوا الصليب منذ البداية على ثلاث مآذن في مدينة الجزائر**"[5].

كما قامت فرنسا بتجريد المسلمين الجزائريين من كامل مؤسساتهم الدينية باستخدام العنف والقسوة وإجبار العديد من المفتيين بالتنازل عن المساجد وتحويلها لأماكن يمارس فيها

1_ هو لفظ معرف عن كنوشتا الآرامية ومعناها الحرفي المجمع أو الجماعة وصارت تعني عند المسيحيين محل العبادة وتطلق أيضا على جماعة من المؤمنين ...ينظر: زروقي راضية، الايطار التاريخي والمعماري لتطور المخطط النمطي للبازريلكية المسيحية الحضارية دراسة مقارناتنية لمعلمي كل من بازيلكا هيبوريجيوس (عنابة) و درمش (قرطاجة)، مذكرة ماستر في الآثار القديمة، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2019، ص 16

2_ يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830_1954، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007، ص67

3_ يعرفها معجم المعاني الجامع بأنه لفظ يطلق على كنيسة الكرسي الاسقفي، وهي أكبر كنيسة في منطقة دينية وتكون مقرا لإقامة البابا، ينظر: المعاني الجامع، كاتدرائية، متاح على الرابط : www. Almaany. Com أطلع عليه بتاريخ 26.05. 2024 على الساعة 11:30

4_عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1962، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص51

5_ محمد عيساوي، المرجع السابق، ص 35

المسيحيين عبادتهم، وكانت تلك الخطط مبنية ومنجزة قبل احتلال الجزائر فيما يعرف بالاستعمار الديني.

ونجد من أوائل المساجد التي عبثت فيها فرنسا مسجد كتشاوة الذي ارتبط تحويله باسم الجنرال "دي روفيغو"، حيث يعتبر أول المساجد التي راح ضحية التحويل إلى كنيسة للمسيحيين، فقد أشار" شارل أندري جوليان" عن ذلك في كتابه قائلا: **إن هذا المسجد كان أحد ضحايا الروح الصليبية الفرنسية المعادية للإسلام**[1]، فجاء هذا التحويل كما ذكرنا سابقا في عهد "دي روفيغو" الذي قرر هذا الأخير تحويله إلى كاتدرائية للديانة الكاثوليكية عرفت "بسان فليب" وأقيمت فيه أول صلاة نصرانية ليلة عيد المسيح في يوم 24ديسمبر1832[2]، فقام هذا الأخير بتبشير وزير الحربية بنجاحه في استيلائه على أكبر وأجمل مسجد قائلا: "**إنني فخور بهذه النتائج فلأول مرة تنبت كنيسة ببلاد البربر**"[3]، وجاء تاريخ هذا التحويل متزامنا مع مناسبة الاحتفال بميلاد المسيح، الذي اختاره "كولان" كيوم لعملية تنفيذ قرار التحويل، الذي رفضه أزيد من عشرة آلاف متظاهر أمام قصر الحكومة[4]، فاقترح بذلك "بوضربة" إعطاء الفرنسيين مسجد المسمكة الجامع الجديد بدل كتشاوة لكن "دي روفيغو" رد على ذلك قائلا: "**لا أريد هذا المسجد، بل أطلب الأجمل إننا أسياد البلاد والمنتصرون**"[5]،

1_أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص37

2_ مليكة برواق، البعد الجمالي للعمارة العثمانية لمدينة الجزائر (دراسة معمارية اثرية وجمالية لجامع كتشاوة)، مجلة هيردوت للعلوم الانسانية والاجتماعية، عدد 01، مارس 2017، ص 17

3_ خديجة بقطاش،، الحركة التبشيرية في الجزائر 1830_1871، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013، ص34

4_محمد عيساوي، المرجع السابق، ص 60

5_شاوش حباسي، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي في الجزائر1830_1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الحزائر، د.س، ص83

وكان هذا الرد قد أغضب الجزائريين الذين واجهوا قرار التحويل فأدى إلى استشهاد آلاف المصلين داخل المسجد[1].

وعرفت أيضا العديد من المساجد على غرار مسجد كتشاوة نفس المصير نجد جامع علي بتشين المحول سنة 1843م إلى كنيسة سيدة النصر[2]، دون أن ننسى أيضا جامع سوق الغزل الذي فتح ككنيسة في 3مارس 1939م[3].

وقامت فرنسا في سياستها على التعدي على حرمات ومقومات الجزائريين فوجهتها كالاستفزاز ضد الإسلام والدين، وهذا ما ظهر في الخطاب الذي ألقاه سكرتير الحاكم العام في قسنطينة: "**إن آخر أيام الإسلام دنت، وفي خلال 20عاما لن يكون للجزائر إلها غير المسيح، ونحن إذا أمكنانا أن نشك في أن هذه الأرض تملكها فرنسا فلا يمكننا أن نشك على أي حال أنها قد ضاعت من الإسلام للأبد، أما العرب فلن يكونوا مواطنين لفرنسا إلا إذا أصبحوا مسيحيين جميعا**[4]، وهذا كدليل على عدم احترام قدسية المساجد وعدم تنفيذ ما جاء في وثيقة الاستسلام التي كانت من مضامينها عدم المساس بالمؤسسات الدينية.

المطلب 04: الموقف الاجتماعي والاقتصادي من المساجد.

لقد استغلت الإدارة الفرنسية المساجد في استخداماتها الاجتماعية فأخذت نصيبها في مجال الطب مستغلة بذلك كل الوسائل والأساليب من أجل استفادة فرنسا من المساجد في تقديم الخدمات الطبية لجيوش الاحتلال فحولت الكثير منها وهدمت العديد منها من أجل

1_بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830_1930وانعكساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص137

2_ أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الالمان1830_1855، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص20

3_أبو القاسم سعد الله، ج2، المرجع السابق، ص82

4_عمار بن مازوز، عبد الحميد بن باديس و منهجه في الدعوة والإصلاح، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، ص36

تشييد البنايات ومن بينها المستشفيات، فحولت الكثير منها لتقديم أغراض صحية من مستشفيات وصيدليات ويذكر في ذلك "حمدان خوجة": **أنه عندما كان عضو في مجلس البلدية في عهد ديبورمون طلب منه تحويل المساجد إلى مستشفيات للجيش، فأجابه بأن الأماكن معدة لأمور لا يجوز تغييرها**"[1]، ومع كل ردود الفعل الرافضة إلا أن الإدارة الفرنسية لم تتخلى عن مساعيها وقراراتها في التحويل، فحول جامع علي بتشين إلى صيدلية عسكرية مع بداية الاحتلال، ضف إلى ذلك جامع القشاش الذي كان من الجوامع السبعة التي تحدث عنها "هايدو"بعد تحويله إلى مستشفى مدني، بالإضافة إلى جامع الجنائز الذي كان من الجوامع القديمة الذي حول في 1836م إلى المخزن المركزي للمستشفيات العسكرية[2]، وجامع خلق النطاح والمسجد الكبير الذي حول إلى مستشفى عسكري[3].

وكثيرا من الأحيان ما تلقت الحكومة الفرنسية العديد من الانتقادات على سياستها اتجاه بيوت الله والتي لم يتناساها المسلمين ولن يغفروها للحكام الفرنسيين[4]، خاصة سياسة كلوزيل الذي أشار إليها "حمدان خوجة" في قوله: **إن سياسة الجنرال كلوزيل الذي يزعم أن الأفريقيون يرغبون بشدة في عودته قد اوجب على المفتي أن يسلمه المساجد الواقعة أما الأبواب التي يدخل منها البدو المتزمتون الذين يمونون مدينة الجزائر، وقد طلبها ليجعل منها مستشفيات لجيوشه....**"[5].

كما قامت السلطات الفرنسية بالعديد من الممارسات اللاإنسانية والقمعية أين حولت العديد منها إلى محلات تجارية ودكاكين كما فعلو بجامع الداي القصبة الخارجي الذي حول

1_محمد عيساوي، المرجع السابق، ص_ص 57_58

2_أبو القاسم سعد الله، ج1، المرجع السابق، ص_ص 30_44

3_ نفسه، ص78

4_نفسه، ص74

5_ حمدان خوجة، المرجع السابق، ص 280

لدكان ملابس[1]، وهذا ما عبر عنه "حمدان خوجة" في تقريره تجاه السياسة الفرنسية حيث قال: "**وهكذا تم الاستحواذ على جزء كبير من المساجد اكترى بعضها للتجار أين حولت إلى محلات**"[2]، ويقول أيضا: "**وإن الحكومة الفرنسية قد استولت على تلك المعابد وأضرحتها تحت تصرف إدارة أملاك الدولة، كما أنها اكترت بعضها لعدد من التجار**"[3]، وهكذا عانت الجزائر من خسائر دينية كبيرة بعد أن فقدوا أجمل وأروع المساجد وتهافت الفرنسيون في الاعتداء على المؤسسات الدينية وتحويلها إلى محلات للبيع والتجارة وقد أبدت ملاحظات بيشون الحاكم المدني للجزائر في تاريخ 11-05-1833م التي كانت قد وضحت معارضته السياسية للإدارة الفرنسية اتجاه المساجد[4]"**لقد درست قضية المحلات التابعة للدين الإسلامي واني منذ وصلت وأحطت علما بوجود لجنة تدعى لجنة المحلات العسكرية لم اسمع إلا صيحات متوالية فيما يخص المساجد وضرورة استزادة خمسة أو ستة منها بالإضافة إلى ستة أو سبعة التي توجد في حوزتنا**"[5].

وقد عرفت فترة حكم كلوزيل سياسة التعسف والتعمير والتدمير اتجاه المساجد أين تم تشييد وتحويلها إلى مسارح ففي عهد "حمدان خوجة" الذي كان عضو في المجلس البلدي أين أصر على البلدية تحويل أحد المساجد في العاصمة إلى مسرح حيث قال في ذلك "**قبل أن أتخلى عن وضيفتي بالبلدية كان الجنرال كلوزيل قد طلب مني أن نسلمه مسجد العاصمة الكائن بناحية المسمكة ليحول إلى مسرح**"، فكان موقفهم أن أبدوا الرفض فعرض عليه مسكن الداي القديم لكي يمرروا فيه مشروعهم فقال خوجة: "**إننا لا نستطيع الموافقة على هذا الإجراء وحتى لو أردنا أن نفعل ذلك فإننا لا نستطيع الموافقة على هذا الإجراء**

1_بورزينة سعيد، المرجع السابق، ص139

2_حمدان خوجة، المرجع السابق، ص 287

3_نفسه، ص_ص 287_288

4_ محمد زاهي، المرجع السابق، ص 76

5_حمدان خوجة، المرجع السابق، ص282

لأنه ليس من اختصاصنا فاكتفينا أن قلنا له، إذا كان المرغوب هو إقامة مسرح فانه يمكن استعمال مسكن الداي القديم الذي هوا واسع كما أنه يمكن استعمال الأراضي المحيطة به لبناء مسرح جديد إذا قضى الأمر ذلك وهكذا ضل الأمر والطلب غير مجاب ولم يبنى المسرح"[1].

ويذكر "أبو القاسم سعد الله" في هذا الصدد: "أنه دخل جامعا قديما فوجد فيه الجنود يصرخون وهم يعزفون على آلاتهم الموسيقية ويضربون الطبول وغيرها، لأن هذا الجامع لسوء الحظ حولته السلطات الفرنسية مقرا لأحد الفرق العسكرية[2]، ونفس المصير الذي شهده مسجد مصطفى باشا الذي هدم في 1837م وبني مكانه قاعة مسرح[3].

المبحث الثاني: السياسة الاستعمارية الفرنسية إتجاه الزوايا والكتاتيب.

المطلب 01: محاربة نشاط الزوايا.

كانت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي تعج بالزوايا التي انتشرت في كامل التراب الجزائري أين مارست أدوارها في جانب التعليم وعاش معظم المتصوفة يمارسون أدوارهم وعقائدهم في تعليم مبادئ الدين السوي، فعرفت بذلك الزوايا انتشارا كبيرا في أوساط المجتمعات حيث كانت لا تخلو أي مدينة من المدن الجزائرية من زاوية[4]، وكان للمتصوفين مراكز تعد بمثابة مأوى لطلاب العلم وإشعاع لنشر العلم والدين يتم التبرع لها بالكثير من الأموال من الناس، وفي بعض الأحيان يسمى ذلك المركز باسم المتصوف المرابط باسمه، وإن مدينة الجزائر كان لها العديد من الزوايا فبالإضافة إلى زاوية وضريح عبد الرحمان الثعالبي كانت هناك زاوية الولي دادة وعبد القادر الجيلالي، وسيدي أحمد بن عبد الله

1_حمدان خوجة، المرجع السابق، ص287

2_أبو القاسم سعد الله، ج1، المرجع السابق، ص 75

3_مصطفى بن حموش، المرجع السابق، ص98

4_ سعاد الحداد، دور الزوايا في مقاومة الاحتلال الفرنسي، مجلة المصادر، العدد 26، السداسي الثاني 2012، ص59

الجزائري صاحب المنظومة الجزائرية...الخ، كما وجد في إقليم قسنطينة العديد منها سيدي الكتاني وعبد المؤنس وسيدي التلمساني، كما كانت للعائلات الكبيرة بالمدينة زواياها الخاصة مثل أولاد الفكون، وأولاد جلول، وكانت مدينة تلمسان تشهر بزواياها منها زاوية عين الحوت، وكانت منطقة القبائل من أكثر المناطق التي تعد من أغنى مناطق الجزائر بالزوايا أين تصل إلى50 زاوية ولعل من أهمها في التعليم ونشر الوعي الديني زاوية تيزي راشد[1].

وأثبتت الإحصائيات عن عدد المساجد والأضرحة التي وضحت أنها كانت تفوق عدد المساجد والمدارس القرآنية فقد كان في تلمسان وضواحيها أكثر من 30زاوية في أواخر العهد العثماني، ففي عهد "صالح باي" كانت قسنطينة تحتوي على13زاوية[2]، أما عن الجزائر فقد ضمت 32قبة أو ضريح و12زاوية وذكر مصدر آخر أن بها 19زاوية[3]، ولعبت هذه الزوايا الدور البارز في مناهضة الاستعمار الذي رأت فيه ضرورة لمحاربتها فذاقت تلك الأخيرة نفس المصير الذي عرفته المساجد واغتصبت أوقافها وحرم العديد من موظفيها من حقوقهم الشرعية من الأوقاف[4]، فحاربت السلطات الفرنسية الزوايا على عدة جبهات:

_ هدم بعضها ومصادرة أملاكها وضمت مداخلها إلى أملاك فرنسا.

_ إنشاء المدارس الفرنسية في المدن وتحويل التدريس التقليدي وإحلال محله الفرنسي.

_ محاربة كبار المرابطين واستدراجهم بالوظائف والزواج المختلط.

_ التضييق على نشاطها وإلغاء وظائفها والتقليل من شانها[5].

1_ نفسه، ص 60

2_ أبو القاسم سعد الله ، ج2، المرجع السابق، ص267

3_ نفسه، ص267

4_يوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص138

5_ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الثقافي، ج3، ط1، المرجع السابق، ص173

فهذه المؤسسة شهدت نفس المصير الذي مورس على المساجد من سياسة الهدم والتخريب لكونها عبارة عن مؤسسة دينية ومركزا للتعليم ضف إلى الدور الذي تلعبه في إعلان روح الجهاد، لذلك سارع الفرنسيين إلى تعويض دعائم هذه الزوايا التي أصبحت بالنسبة لها خطرا كبيرا يهدد تواجدها في الجزائر، وكانت البداية باغتصاب أوقاف هذه الزوايا باعتبار أنها الممول الرئيسي للعديد من فئات المجتمع الجزائري ومنها المعلمين والأئمة والعلماء...[1]، فيذكر "مرسيه" بأن الكثير من الزوايا التي اختفت وحولت عن مهامها[2]، ومن الزوايا التي عرفت مصير الهدم نجد زاوية الجامع الكبير التي حولت سنة 1833م إلى حمامات فرنسية وهدمت في 1840م[3]، وزاوية سيدي الجودي التي هدمت في 1838م بالإضافة إلى ذلك زاوية سيدي عبد الله بن مخلوف في قسنطينة وزاوية سيدي محمد تواتي في بجاية كذلك زاوية سيدي محمد امقران، وقد استولت فرنسا في إقليم العاصمة وحدها من بداية 1830 إلى 1831م على عدة زوايا منها:

زاوية سيدي الصيد — زاويـــــة سيدي بتكتة

زاويـــــة كتشاوة — زاوية الكشاش بالمرسى

زاويــة الانكشارية بالقصبة — زاويـــــــة تشيكتون

زاوية الولي سيدي الغبريني — زاويـــــــة يزو مورقو[4]

ونجد أيضا من الزوايا التي كانت عرضت للبيع أو الحيازة من قبل مصالح أخرى زاوية القشاش وزاوية سيدي الجودي التي بيعت لأحد الأوربيين وكذلك زاوية يوب والشرفة وهذا

1_ بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص138

2_ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الثقافي، ج05، المرجع السابق، ص148

3_ بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 139

4_شبيرة سفيان، دور الأوقاف في دعم النشاط التعليمي بالجزائر دراسة تاريخية، مجلة الحوار المتوسطي، العدد08، مارس 2015، ص111

دليل على عدم تعصب المسلمين، إذ يبيع المسلمون القائمين على تلك المؤسسات إلى الأوروبيين لهدمها والبناء على أنقاضها، ولكن قد يكون البيع أيضا في بعض الأحيان يتم عن طريق التحايل أو الاستيلاء عليها بعد هجرة أصحابها، كذلك نجد زاوية الشابرلية التي أعطيت للدرك سنة 1830م، وزاوية تشيكتون التي تحولت إلى ثكنة ثم مستشفى عسكري[1]، بالإضافة إلى زاوية الشابرلية التي كانت تعد من أهم المدارس العليا للطلبة الأحناف أين هدمت واغتصبت أملاكها[2]، بالإضافة إلى ما فعلوه أيضا مع أضرحة المرابطين كضريح سيدي الجودي أين تم الاستيلاء عليه من أجل الاستفادة من أجره الذي كان يقدر بـ 100فرنك[3]، ويذكر أبو القاسم سعد الله أن أكثر من 35 زاوية اغتصبت منها زاوية الشرفة التي صدر قرار في1841م لتهديمها قصد بناء مكاتب تابعة للإدارة الداخلية، وزاوية لالا فاطمة التي حولت إلى مرقد للحرس[4].

وللتضييق على نشاط هذه المؤسسات وجعلها تحت أنظار السلطات الفرنسية أصدرت مرسوم لربط نشاط الزاوية بالإدارة الاستعمارية تمثل في مرسوم 18أكتوبر 1892م، الذي ربطت فيه نشاط هذه الأخيرة بالإدارة الأجنبية حيث نص أن يكون لكل زاوية سجل تسجل فيه أسماء التلاميذ وعائلاتهم[5]، فيذكر "حمدان خوجة" في الشكاية رقم 06 "**أن الفرنسيون اخذوا زاويا وهي بيوت مبنية وقفا للفقراء ليسكنوها بدون كراء على شرط المحبس ولكل فقير فيها حق كما أنه لكل غني فيها حق لذلك نطلب ردها ورد ما خذوه في كرائهاليتم توزيعه على الفقراء الذين أخرجوهم منها بدون علمهم**[6].

1_ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية1830_1900، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992، ص 85

2_ محمد زاهي، وضعية المؤسسات الدينية خلال الفترة الاستعمارية 1830_1870، مجلة العبر للدراسات التاريخية والإفريقية، مجلد02، عدد01، 2019، ص 361

3_ حمدان خوجة، المرجع السابق، ص 256

4_يوصرساية بوعزة، المرجع السابق، ص139

5_ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الثقافي، ج03، المرجع السابق، ص 179

6محمد الجيلاني، تاريخ الجزائر العام، ج04، ط07، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص151

وقد تميز موقف السلطات الفرنسية في إقليم قسنطينة على تدمير الكثير منها من خلال إقامة وتشييد مباني عمرانية، منها زاوية التلمساني التي حولت إلى مقر للهندسة العسكرية تم إلى مركز تبشيري للراهبات[1]، ضف إلى ذلك زاوية ابن جلول التي اختفت عن الوجود وزاوية ابن محجوب التي هدمت في 1865م[2].

أما بالنسبة لبجاية فهاذ الإقليم قد عانى هو الآخر من هذه السياسة فقد حولت العديد من زواياه إلى العديد من الاستعمالات لخدمة الرجل الفرنسي من بينها نجد قبة سيدي أمقران والتي خربوها خلال السنوات الأولى من الاحتلال ضف إلى زاوية الصادق أولحاج بالأوراس التي تعرضت للهدم بسبب الثورة التي قام بها أصحابها[3]، ومن هنا يمكن أن نصور المعاملة الفرنسية اتجاه هذه الزوايا بطرق أهمها:

_ الإبقاء على بعضها وتعيين موظفين لها مقابل رواتب.

_ بيع البعض منها بعد نقل رفات الأضرحة منها، سواء إلى المقبرة الإسلامية مثلما حدث لزاوية ابن رضوان التي كان لها تابوت قاضي بيت المال محمد بن رضوان ولقرار بلدي حولت هذه الزاوية إلى محكمة اباضية، أو من مؤسسة إلى أخرى مثلما حدث لرفات سيدي علي بن مخلوف الذي نقل إلى جامع الأربعين شريفا.

_ تأسيس مدارس أوروبية، وغربية لتحل محل هذه المؤسسات.

_ هدم العديد منها لإقامة المشاريع ومصادرة أوقافها.

_ الشروع في تأسيس سياسة تعليمية متميزة[4].

1_عميراوي حميدة، أبحاث في الفكر والتاريخ، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص136

2_ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الثقافي، ج05، المرجع السابق، ص149

3_ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الثقافي، ج05، المرجع السابق، ص150

4عميراوي حميدة، المرجع السابق، ص136

ويذكر أحد الفرنسيين في إطار محاربة المؤسسات الثقافية الدينية قائلا: **لا يجب علينا أن نضع العراقيل أمام المدارس الإسلامية...كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا...، وبعبارة أخرى يجب أن يكون هدفنا هو تحطيم الشعب الجزائري ماديا ومعنويا**"[1]، وهكذا أكدت الإحصائيات الفرنسية أن349زاوية تعرضت إلى الهدم والسرقة، بعدما شعر الساسة الفرنسيين بخطورة ما يمثله التعليم العربي، فاتجهت أنظارهم إلى قطع التمويل المالي، الذي كان يأتيها من المؤسسات الدينية وأملاكها الوقفية[2].

المطلب 02: التضييق على القائمين على المؤسسات الدينية:

بدأت فرنسا الاهتمام بكل المؤسسات الدينية واعتمدت على العديد من الوسائل لتمرير سياستها اتجاه هذه الأخيرة أين وجهت المكاتب العربية لتشديد المراقبة على موظفي هذه المؤسسات، واعتبرت أن بقاءها تحت إشرافهم سوف يجعل فرنسا تقوم بإنشاء طبقة معادية للاستعمار وسياسته[3]، كما قامت السلطات الفرنسية في 27 نوفمبر 1847م بتوجيه أوامر للمكاتب العربية بضرورة مراقبة الزوايا بشكل محكم وجمع مختلف الأخبار الخاصة بها، خاصة وأن الحكومة الفرنسية تيقنت بأن الحياة الاجتماعية للجزائريين يتم التحكم فيها من قبل القادة العسكريين أما بالنسبة لتوجهاتها فيتدبر فيها رجال الدين[4]، كما قامت الإدارة الاستعمارية بتقديم توجيهات للمكاتب العربية من أجل معرفة الزوايا بشكل معمق، وامتثالا لتلك التوجيهات جاء في أحد التقارير الواردة عن المكتب العربي بقسنطينة الصادر في شهر جويلية 1852م

1_ سفيان شبيرة، المرجع السابق، ص111

2_ عميراوي حميدة، المرجع السابق، ص136 . للاطلاع أكثر انظر: الملحق رقم 01

3_ صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844_1871، منشورات جامعة باجي مختار، 2006، ص269

4- حدة بولافة، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في السياسات العامة والحكومات المقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010-2011م، ص 34

بأن المكاتب العربية قامت بفرض رقابة محكمة وكبيرة على المساجد والزوايا[1]، كما قامت بتقليص عددهم في المؤسسات الدينية التابعة للإدارة الفرنسية فقد جاء في التقرير الفرنسي سنة 1849م أن أئمة مدينة الجزائر فرض عليهم القيام بوظيفتين وهي وضيفة الإمام ووظيفة الوكيل[2].

يوضح لنا الجدول عدد الأئمة التي تم تعيينهم في مساجد مدينة الجزائر حسب تقرير 1849م:

الجدول رقم 1: عدد الأئمة التي تم تعيينهم في مساجد مدينة الجزائر

المسجد	الاسم واللقب	الوظيفة
مسجد ابن رقيسة	حسن بن يوشاشية	إمام ووكيل
مسجد سيدي السعدي	علي بن عمر	إمام ووكيل
مسجد سيدي عبد الله	مصطفى لن بلقاسم	إمام ووكيل
مسجد ابن الشلمون	محمد العيشوني	إمام ووكيل
مسجد سيدي بوقدور	قادة محمد	إمام ووكيل
مسجد سيدي عبدالرحيم	محمد ابن علي الشافعي	إمام ووكيل

المصدر: محمد زاهي، وضعية المؤسسات الدينية، مرجع سابق، ص365

اتبعت فرنسا أيضا سياسة الإغراء والقوة اتجاه موظفي المساجد فكانت لا تختار إلا من يحالفها ويرحب بسياستها وهذا السبب الذي أدى إلى ضياع الكثير من الحقوق وأصبحوا لا يستطيعون المناداة بحقوقهم بسب القيود من طرف الإدارة الفرنسية، كما قامت بتقليص وظيفة الهيئة الدينية التي اقتصرت على إقامة الصلوات 05 وصلات الجمعة والأعياد[3]، كما قامت

1- المرجع نفسه، ص34.

2_ محمد زاهيي، المرجع السابق، ص365

3_ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الثقافي، ج4، مرجع السابق، ص 362

بتقليص من دور دار المفتي فجعلت مهامه تقتصر على الإشراف على الجامع الأعظم للمدينة وأداء صلاة الجمعة وإصدار الفتوى[1].

كما أصبحت فرنسا تتولى مهمة توظيف العلماء والقضاة ومنحت لنفسها مهمة تنصيب الأئمة والمفتون الموالين للحكومة الفرنسية[2]، وكان تعيين الأئمة في المساجد يتم من قبل مدير الشؤون الأهلية في المدن، أما بالنسبة للقرى والأرياف فيتم تنصيبهم من قبل أعضاء المكاتب العربية[3]، وذلك دون مراعاة المستوى العلمي والكفاءة بل تعيينهم يكون عن طريق درجة الموالاة لفرنسا وعدد الخدمات التي يتم تقديمها لها[4]، وفي هذا الصدد يذكر "برك" في إحدى مقالاته التي جاء فيها : " **لقد وصل بنا امتهان واحتقار الدين الإسلامي إلى درجة أننا أصبحنا لا نأذن بتسمية المفتي والإمام إلا من بين الذين اجتازوا درجات التحسيس ولا يمكن للموظف الديني أن ينال أي رقي، إلا إذا ما أظهر للإدارة الفرنسية إخلاصا منقطع النظير**"[5]

كما قامت الإدارة الفرنسية بتوجبه عدائها للشيوخ المشرفين على الزوايا والأئمة في المساجد وعملت على إقامة حد لأنشطتهم الثقافية والدينية، وقامت أيضا بنفي وطرد العديد منهم، وأجبرت البعض منهم على العمل كمتجسسين لجلب الأخبار لفائدة الإدارة الاستعمارية، كما تولت الإدارة الاستعمارية اختيار الموظفين لخدمة أغراضها ومصالحها واستغلالهم في التجسس لتتبع أخبار الجزائريين[6]، فكان كل موظف يقف عائقا ضد سياستها تقوم بعزله عن وظيفته ونفيه مثل ما فعلت معا المفتي ابن الكبابطي، وابن العنابي[7]، كما قام الجنرال "كلوزيل"

1_ نفسه، ص 361

2- إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1421هـ، 2000مص394.

3- علي محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، دار المعرفة، لبنان، 2015، ص710.

4_ محمد زاهي، المرجع السابق، ص 367

5_ مسعود مجاهد، الجزائر عبر الاجيال، الشركة الوطنية للتوزيع، الجزائر، د.س، ص48

6- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954، ج4، المرجع السابق، ص362.

7_ محمد زاهي، المرجع السابق، ص 363

بعزل "حمدان بن خوجة" من منصبه وإقالته من وظيفته متهما إياه بالتآمر، نظرا لأنه شديد المعارضة لإجراءات كلوزيل[1]، كما قام "كلوزيل" بمتابعة "حمدان خوجة" بمختلف الكتابات والمناشير التي يصدرها اتجاهه، وتحريض الشرطة الفرنسية عليه، وهذا ما جعل "حمدان خوجة" يفر من فرنسا مهاجرا وهو يكرر عبارته المعروفة اللهم ظلم الأتراك ولا عدل الفرنسيين[2]، وقد تمكنت الإدارة الفرنسية من طرد ونفي "حسين بن عزوز" سنة 1841م من قسنطينة في إطار السياسة الاستعمارية القائمة نفي العلماء والقضاة من البلاد[3].

كذلك أصبحت فرنسا هي التي تعين مرتبات الموظفين كل واحد ونصيبه من الخدمة الفرنسية فأصبحت بذلك الرواتب ضئيلة حدا وكانت قد قدرت ب50.00فرنك فرنسي، فقد جاء في أحد التقارير الفرنسية الخاصة بمصاريف المؤسسات الدينية "إن القيمة المالية التي رصدت للمصاريف الإدارية بلغت 4.400فرتك فرنسي ورواتب المؤسسات الدينية 7.500فرنك فرنسي من المبلغ الإجمالي الذي قدر ب180.530فرنك فرنسي[4].

الجدول رقم 2: رواتب الموظفين بجامع سيدي رمضان

الاسم واللقب	الوظيفة	الراتب بلفرنك الفرنسي
الحاج قدور بن محمد	مؤذن	300
محند بن عبد الرحمان	حزاب	180
احمد ابن القزادري	كناس	180

المصدر: محمد زاهي، مرجع سابق، ص364

1- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م ص ص80-81.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900،ج1، المرجع السابق، ص115.

3-المرجع نفسه، ص301.

4_ محمد زاهي، المرجع السابق، ص 364

كما قامت أيضا بمراقبة عمل الزوايا نظرا لكونها تشكل خطرا جسيما على مصالحها، وكان ذلك بعد إنشاء مصلحة إدارة الشؤون الأهلية في عام 1847م التي كانت من أهم مهامها القيام بالمراقبة وجاء في البند 02 من إنشائها أن مهمتها الرئيسية لرئيس المصالحة هو مراقبة إدارة المساجد والزوايا[1]، وعلى هذا صرح "بيدو" في أحد تقاريره الصادرة في عام 1847م بأنه وجدت زاوية بقسنطينة عرف عنها تنظيم الدروس التعليمية للأطفال الفقراء، ويتلقى المدرس بها راتبا قدره مائة وخمسون فرنك بالإضافة إلى منح عديدة، ولكن بعد الاحتلال فإن المدرس بها ليس له ما يسد حاجته[2]، وكما قامت بالتضييق ومحاربة نشاط الزوايا مثل ما فعلته مع زاوية الهامل ببوسعادة حيث قامت الحكومة الفرنسية بمدينة الجزائر بتتبع كل تحركات الزاوية من خلال فرضها لسياسة تمثلت في مطالبة الشيوخ المشرفين على هذه الزاوية تقديم تصريح مفصل عن أوضاع الزاوية وقائمة أسماء الطلبة والزوار[3].

كما قامت الإدارة الفرنسية في إجبار القضاة المسلمين على الخضوع للأحكام التي تعلنها القوانين الفرنسية في المحاكم التي يشرفون عليها، مما جعل القضاة المسلمين معرضين للتضييق، وقد وجد هؤلاء أنفسهم أمام خيارين إما أن يقوم بترك ما يمليه عليه ضميره وأن يتخلى عن الأسس والمبادئ الإسلامية التي ينتسب إليها في القضاء، وإما أن يقوم بالتنازل عن وظيفته بتقديم الاستقالة من منصبه وهذا ما سيترتب عليه نتائج جد وخيمة كالسجن والطرد والنفي[4]، وهذا ما جعل "كلوزيل" في 24سبتمبر 1836يقوم بنفي العديد من العلماء والوكلاء والمشرفين على شؤون المساجد والزوايا، وحكمت الإدارة الاستعمارية على "أحمد بوضربة" بالنفي مع زوجته إلى **ماهون** ثم إلى جبل طارق[5]، أما بالنسبة لوكيل مؤسسة أوقاف

1_ صالح فركوس، المرجع السابق، ص 269

2- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830-1900، دار موفم للنشر، الجزائر، 2010م، ص ص 220-221.

3- المرجع نفسه، ص 30.

4- بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص142.

5- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، المرجع السابق، ص114.

سبل الخيرات "علي بورداه" فقد تم نفيه وطرده مع ولده إلى مدينة الإسكندرية، أما الوكيل الثاني لنفس المؤسسة المذكورة آنفا "محمد خوجة" الذي يعرف بتسمية "موزوكورته" فقد تم تهجيره ونفيه رفقة أسرته إلى تونس، كما تم طرد ونفي لحاج حسن بن حمدان خوجة الذي يمثل أحد الأعضاء في المجلس البلدي إلى مدينة الإسكندرية رفقة أبنائه وزوجته[1]، كما تم القبض على ابن أخ "مصطفى بن الكبابطي" أحد معلمي زاوية الجامع الأعظم بمدينة الجزائر وقامت بنفيه مع عمه، ومن أبرز عمليات الطرد للعلماء ما ارتكبته إدارة الاحتلال عام 1841م اتجاه حمودة الفكون وأخيه الذي هجر من مدينة قسنطينة باتجاه مدينة الإسكندرية، كما طرد حمدان خوجة من الجزائر وانتهت حياته في مدينة إسطنبول، كما تعرض بوضربة للطرد إلى المغرب إلى أن وفته المنية هناك[2]

المطلب 03: استغلال القضاء لمحاربة نشاط الزوايا والكتاتيب.

عملت الإدارة الاستعمارية على محاربة نشاط المؤسسات الدينية منذ بداية الاحتلال 1830م ومن أجل تنفيذ سياستها وجهت أنظارها إلى محاربة القضاء الإسلامي محاولا تفويض مجازره الذي كان مفخرة من فخائر البلاد قبل الاحتلال[3]، فحاولت بذلك فرنسا تطبيق سياسة الإدماج في المجال القضائي من خلال إلغاء جهاز العدالة الإسلامية وتقليص سلطة القضاء الإسلامي متجاوزة ما جاء في معاهدة 05 جويلية 1830م التي كانت لم تشر بوضوح إلى مبدأ احترام القضاء الإسلامي فإن الطرف الفرنسي التزم ضمنيا بذلك في المبدأ الذي ورد في الاتفاقية ونص على احترام الدين لأن الشريعة هو جوهر الإسلام وروحه[4]، والمساس بها هي المساس بالإسلام نفسه واحترام الشريعة يتطلب وجود قضاء مسلم يتمتع

1- أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص114-115.

2- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، المرجع السابق، ص ص301-302.

3_ يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 88

4_ رمضان بورغدة، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830_1892، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد4، جانفي 2009، ص 02

بسلطات كاملة لممارسة مهنته في الحكم بين الناس في مختلف المسائل المدنية والجزائية طبقا لمبادئ ومقاصد وأحكام الشريعة[1]، وجاء اهتمام فرنسا بهذه المؤسسة لأنها كانت من أهم وأبرز مقومات الشعب الجزائري ويقول عنه "جمال قنان": "**القضاء الإسلامي عنصر بارز في النضال الوطني لكونه يوفر العدل والضمان للمواطنين الجزائريين وأحد مقومات الشخصية المتميزة...**"[2]، ومن خلال هذه المقولة نلاحظ أن القضاء قبل 1830م كان يقتصر دوره في معالجة القضايا الاجتماعية والدينية المرتبطة بحياة الجزائريين وكان القضاة المشرفين عليه ذو علم ومعرفة واستقامة وهذا ما يجعلهم يحتلون منزلة ومكانة في قلوب الجزائريين[3].

وإذا كانت الشريعة الإسلامية هي إحدى العوامل الهامة في توحيد الشعب الجزائري فإن القضاء قد حقق نوعا من الاستقرار الاجتماعي ودعم التمييز في الهوية والانتماء وحقق نوعا من الصمود أمام سياسة فرنسا التي سعت إلى القضاء علي الشريعة من خلال محاربة المؤسسة القضائية فقامت بتبديل القضاء الإسلامي بالقضاء الفرنسي وكان الهدف من ذلك هو الطعن وضرب الهوية وتفكيك البنية الاجتماعية ونشر المظالم والفتن[4].

ويعتبر القضاء في الجزائر من أكبر العوامل التي أدت إلى تماسك المجتمع فرأت بذلك فرنسا أن الجزائر لابد من تفكيكه للقضاء عليه[5]، كذلك حاولت تطبيق سياسة الإدماج في المجال القضائي من خلال إلغاء جهاز العدالة الإسلامية متبعة سياسة التدرج في احتواء وفي زرع المؤسسات القضائية الفرنسية[6]، لذلك كان من المفروض القضاء على الدين

1_ نفسه، ص02

2_ بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص 141

3_ نفسه، ص141

4_محمد مورو، بعد 500 عام من سقوط الأندلس الجزائر تعود لمحمد ص، المختار الإسلامي، القاهرة، 1992، ص 45

5_يشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1889، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 145

6_ بورغدة، المرجع السابق، ص 02

الإسلامي من خلال المساس بالعدالة الإسلامية وتطبيق هذا التشريع النابليوني وهذا ما جعل الجنرال "بيجو" يصرح قائلا: "انه لا يمكن إخضاع المنتصرين إلى تشريع المنهزمين"[1]، وجاءت هذه المعرفة سببا لرفض الشعب الجزائري للتوجه للمحاكم الفرنسية والقبول بقوانينها بدل الشريعة والاحتجاج على مراسيم الأرض التي كانت لها علاقة بعضوية القضاء والدين والهوية، ورفض الاحتكاك في الاستئناف بالقوانين الفرنسية بدل الشريعة[2].

وعملت الإدارة الاستعمارية على التعدي على القضاء من خلال التدخل في شؤونه من خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1838م، وفي فرضها اللغة الفرنسية وجعلها لغة للتعامل في القضاء كله، فهي بذلك هدفت إلى الربط بين السيادة واللغة[3]، وكذلك أحدثت نظام جديد لم يكن متعارف عليه من قبل الجزائريين وهو سن عقوبة السجن وكان هذا القرار صعب بالنسبة للعائلات بالإضافة إلى التدخلات التي تمس الشهود[4]، كما قامت بإجبارهم على الأخذ بالقوانين الفرنسية على مستوى المحاكم التي تشرف عليها ثم نص بدوره على أن القضاء بصورة عامة في ممتلكات فرنسا لإفريقيا الشمالية لا يكون إلا باسم ملك فرنسا وعن طريق محاكم هذه الأخيرة وبتالي فان إجراءات التعيين بالنسبة لسلك القضاء المسلمين هو الضغط عليه وجعله بين ميدانيين إما التخلي عن مبادئه الدينية وإما الاستقالة التي تكون مصحوبة بعقوبات منها النفي على أساس أن ما قام به هو المساس بسمعة فرنسا، كما فعلت مع القاضي ابن العنابي ومصطفى الكبابطي والقاضي سي أحمد الخياري[5]، كما شجعت على احتكام الجزائريين أمام قضاة الصلح الفرنسيين ومحاولة استمالة القضاة

1_ صالح فركوس، أصالة وتعريب مشروع فرنسا الصليبية والمجابهة الإسلامية، دار الكوثر للنشر، الجزائر، 1991، ص57

2_ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الثقافي، المرجع السابق، ج4، ص 463

3_ نفسه، ص 428

4_ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص321

5_ بوضرساية، المرجع السابق، ص 142

الجزائريين من بينهم محمد الشاذلي القسنطيني[1]، التي سعت فرنسا من خلالهم إلى السيطرة على هذه المؤسسة وصبغها بصبغة فرنسية، وذلك بإصدارها لمجموعة من التشريعات الصارمة وكانت من أولى المحاولات التدخل في شؤون المؤسسة القضائية من خلال قرار 16مارس 1832م الذي تم الفصل فيه بين القانون المدني والجنائي في القضايا التي تعرض على المحاكم الإسلامية أين أصبحت القضايا الجنائية من اختصاص القضاء الفرنسي وحده فضلا عن إخضاع القضاء المدني إلى الرقابة[2].

1. ومع توصية الاحتفاظ بالجزائر أصدرت مرسوم 10مارس1834م التي منحت فيه حق التعيين والإشراف للمحاكم الفرنسية عن طريق الوكيل العام، وإسناد تعين قضاتها إلى ملك فرنسا وضرورة إصدار أحكامها بإسم فرنسا[3].
2. تم إصدار قانون 28فيفري 1841 الذي جاء مخالفا لقرار 10 أوت 1834م والذي نص على أن تصبح الشؤون المدنية الخاصة بالمسلمين غير قابلة للرضوخ أمام المجلس القضائي الملكي الفرنسي بمدينة الجزائر[4].
3. مرسوم 26سبتمبر 1842م والذي نص على أن تصبح المحاكم الإسلامية تحت مراقبة الوكيل العام الفرنسي في المناطق المدنية كما فرض على القضاة المسلمين كتابة القرارات القضائية في سجلات لا يتم تطبيق قرارات المحاكم الإسلامية إلا بعد موافقة القضاة الفرنسيين، كما قرر هذا المرسوم لتكليف الحاكم العام بتعيين القضاة والموظفين[5].

1_ بشير بلاح، المرجع السابق، ص145

2_ فشاشني علي، مؤسسة القضاء الإسلامي بالجزائر خلال الفترة الاستعمارية أضواء وأساليب التفكيك والتصفية، مجلة الونشريس للدراسات التاريخية، مجلد01، عدد02، 2022، ص66

3_ بشير بلاح، المرجع السابق، ص 146

4_ يحي بوعزيز، مرجع سابق، ص 41

5_ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية، ج01، المرجع السابق، ص 321

4. قرار 17جويلية 1843م الذي منع المحاكم الإسلامية في التدخل في القضايا التي تمس السيادة الفرنسية أو تمس أمن الجنود الفرنسيين[1].
5. إصدار العديد من القوانين في الفترة الممتدة من 1848-1858-1855-1859م وأعيد بموجبها تنظيم العدالة الإسلامية بهدف إخضاعها لمرسوم 1854م الذي نص على إنشاء مجلس القضاء الإسلامي للنظر في النقاط الغامضة تحت سلطة الحاكم العام[2].
6. قرار 01أكتوبر 1854م الصادر من طرف الحاكم العام في الجزائر "راندون" وقام هذا القرار بموجبه بتنظيم القضاء الإسلامي أين تقرر فيه إنشاء مجلس فقهي والذي تحول فيه إلى مجلس ذات قرارات نافذة ومنحه صلاحيات محكمة الاستئناف[3]، كما نص على مراقبة المحاكم الإسلامية وإخضاعها لسلطة الوالي في المناطق المدنية والقائد العام العسكري في المناطق العسكرية[4].
7. إصدار مرسومين أحدها في 31ديسمبر1855 والآخر في 22أوت 1862م اللذان أحلا الجماعة المحلية محل القضاء الشرعي في بعض جهات القبائل[5].

اكتشف نابليون الثالث بعد زيارته للجزائر 1865م بأن القضاء الإسلامي قد فرغ من محتواه كما أصبح القضاة الجزائريين أمام المحاكم الفرنسية يكلفهم الكثير فوصلت الكثير من الشكاوى إلى المكاتب العربية ومن بينها أن القضاة الفرنسيين لا يعرفون اللغة العربية، وكان مرسوم 1866م الهادف إلى تنظيم العدالة الإسلامية هو آخر توجه فرنسي يطبق على هذه المؤسسة التي تتمتع بكامل صلاحيتها وشخصيتها وبقدر واسع من الاستقلالية عن العدالة الفرنسية بذلك اتجه المستوطنون إلى توجيه العداء الواسع والى

1_ عمراوي احميدة، المرجع السابق، ص23

2_ بشي ربلاح، المرجع السابق، ص 146

3_ عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي: التطورات السياسية الاقتصادية الاجتماعية، 1837_1939ترجمة مسعود الحاج مسعود، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 218 _219

4_ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص435

5_ بشير بلاح، مرجع سابق، ص 146

إخراجها من سياسة الإدماج، وهذا ما أدى إلى التخلي عنها بعد سقوط الإمبراطور الثالث عام 1870م وما أعقبه من قيام الجمهورية الثالثة في مطلع عام 1871م التي تميزت سياستها بالعودة إلى سياسة الإدماج فأصدرت مرسوم 1873م القاضي بتجريد القضاة المسلمين من حيث النظر في قضايا الملكية والاستحقاق وآخرها كان مرسوم 10 سبتمبر 1886م الذي حول الخلافات المدنية والتجارية بين المسلمين لقضاة الصلح الفرنسي ولم يبقى للقضاة المسلمين سوى الفصل في قضايا الأحوال الشخصية والمواريث كما منع هؤلاء القضاة من إبرام عقود الشراء والبيع التي أوكلت إلى الموظفين الفرنسيين[1].

ومن كل هذه السياسة الفرنسية اتجاه المؤسسة القضائية الذي بقي يعاني تحت وطأة المستوطنين الفرنسيين الذين تصدوا له بكل الوسائل مما انعكس سلبا على المجتمعات الجزائرية، الذي جعلت فرنسا تقوم باستحداث بدائل لهذا القضاء وكان من أخطرها القضاء الفرنسي الذي عمم على كل المدن الجزائرية وكذلك فرض الأعراف والعادات والتقاليد وبعثها من جديد في منطقة القبائل على أساس أنها للقضاء الإسلامي وهي أقرب إلى القضاء الفرنسي[2].

1_نفسه، ص293

2_بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص144

الفصل الثاني

التشريعات الفرنسية اتجاه أوقاف المساجد

المبحث الأول: السياسة الفرنسية اتجاه أوقاف المساجد 1830-1840

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية اتجاه أوقاف المساجد 1840-1850م

المبحث الثالث: السياسة الفرنسية اتجاه أوقاف المساجد 1852-1900

المبحث الأول: السياسة الفرنسية إتجاه أوقاف المساجد 1830-1840.

المطلب 01: إخضاع الأوقاف لمراسيم 1830:

أ- **قرار 8 سبتمبر 1830م:** يذكر "أوميرا" بأن مرسوم 8سبتمبر1830م يحتوي على سبعة مواد، نذكر منها[1]:

- **المادة الأولى:** تضمنت المادة الأولى بأن السلطات العسكرية الفرنسية لها الحق في الاستحواذ على جميع الأملاك والمنازل والمخازن والبساتين التابعة للداي والبايات وموظفي الإدارة التركية السابقة، وبعض الأعيان من الكراغلة والحضر، بالإضافة إلى بعض الأوقاف التابعة لمؤسسة الحرمين الشريفين[2].

- **المادة الثانية:** نصت على أن كل الأشخاص من مختلف الأمم، سواء كانوا مالكين أو مستأجرين للأملاك المذكورة سابقا هم ملزمون وفي أجل أقصاه ثلاثة أيام ابتداء من تاريخ إعلان هذا القرار بتقديم تصريح يتضمن طبيعة ووضعية ومساحة الأملاك التي ينتفعون بها أو يسيرونها، وكذا تقديم كشف للمداخيل أو الكراء، بالإضافة إلى تاريخ آخر دفع[3].

1-Aumerat J.F, «La propriété urbaine à Alger», R.A, Vol 42, 1898, pp169-170.

2-Ibid,PP169-170.

3- Ibid,PP169169-170.

أنظر كذلك: بشير بالمهدي علي، السياسة العقارية الاستيطانية الفرنسية اتجاه الوقف أو الحبوس في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830_1962، المنعقد بولاية معسكر يومي 20_21 نوفمبر 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص ص211-212. أنظر كذلك: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830_1930، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013_2014، ص124.

- **المادة الثالثة:** إن هذا التصريح سوف يدون على سجلات مفتوحة لهذا الغرض بمصالح البلدية[1].

- **المادة الرابعة:** فقد تضمنت تهديدات حادة بشأن ضرورة التصريح بالأملاك المذكورة [2]، حيث جاء فيها بأن كل فرد خاضع لهذا التصريح ولم يقم به في الآجال المحددة يعاقب بدفع غرامة لا تقل عن قيمة مداخيل هذا العقار أو كرائه لمدة سنة كاملة وسيكون مجبر على دفع تلك الغرامة عن طريق العقوبات الأكثر صرامة[3].

- **المادة الخامسة:** ومما جاء فيها أن كل شخص يدلي إلى الحكومة الفرنسية بتواجد ملك غير مصرح به له الحق في نصف الغرامة التي يتعرض لها كل مخالف[4].

- **المادة السادسة:** نصت على أن حصيلة الغرامات ستدفع إلى خزينة المقتصد المالي للجيش الفرنسي[5]، أي أن هذه الغرامات الجائرة ستدفع إلى صندوق الجيش طبعا... وهو الصندوق الذي جعله كلوزيل لاسترضاء زمرته وجعل الجيش يساهم بذلك كما عرفنا، في مشروع استعماري استثمار الأرض التي استولى عليها وجعلها مزرعة نموذجية[6].

1- خديجة بختاوي، إسترجاع الجزائريين للملكية العقارية من خلال وثائق أرشيفية، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1962، المنعقد بولاية سيدي بلعباس ماي 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص159، أنظر كذلك: بشير بلمهدي علي، مرجع نفسه، ص212.

2- صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية ، المرجع السابق، ص124.

3-بشير بالمهدي علي، مرجع نفسه، ص 212. أنظر كذلك: خديجة بختاوي، مرجع نفسه، ص159.

4-Aumerat J.F, Op.cit, pp 169-170.

أنظر كذلك: بشير بالمهدي علي، المرجع السابق، ص212. أنظر كذلك: خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص159.

5- بشير بالمهدي علي، المرجع السابق، ص 212. أنظر كذلك: خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص159.

6- أبو قاسم سعد الله، مرجع نفسه، ص75.

- **المادة السابعة:** أن المفتش العام للمالية والمقتصد المالي للجيش هما مكلفان بتنفيذ هذا القرار[1].

ب-قرار 7 ديسمبر 1830م:

- **المادة الأولى:** تنص على أن كل المنازل والمتاجر والدكاكين والبساتين والأراضي والمحلات أو أية مؤسسة أخرى، مهما كانت ريعها ومهما كان نوعها، موجهة إلى مكة والمدينة، أو المساجد، أو أية جهات أخرى، ستكون مستقبلا تحت إدارة الدومين، وهي التي تؤجرها، وهي التي ستحصل منها على المداخيل وتقدم عنها إلى كل من يهمه الأمر.[2]

- **المادة الثانية:** تنص على أن إدارة مصلحة أملاك الدولة هي التي تتكفل بمصاريف الصيانة والمصاريف الأخرى، وفي المقابل توجه كل مداخيل هذه العقارات الوقفية إلى هذه الإدارة.[3]

- **المادة الثالثة:** تنص على أن الأفراد من كل الأمم مالكين أو مستأجرين للعقارات المبنية في القرار الأول هم مجبورون في مدة أقصاها ثلاثة أيام ابتداء من تاريخ نشر هذا القرار،

1- بشير بالمهدي علي، المرجع السابق، ص212. أنظر كذلك: خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص159. أنظر الملحق رقم 02

للاطلاع على جميع بنود القرار أنظر المصادر التالية:

- Recueil des actes du Gouvernement de l'Algérie 1830-1854, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1856, p2.
- Ministère de la Guerre, Collection des actes du gouvernement depuis l'occupation D'Alger jusqu' au 1 er octobre 1834, Imprimerie Royale, paris, 1843, p10.
- Aumerat J.F, Op.cit, pp 169-170.

2-جمال بلعيدوني، السياسة العقارية إبان الإحتلال، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830-1962، ولاية سيدي بلعباس ماي 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص43، أنظر كذلك: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص161، أنظر كذلك: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية ، المرجع السابق، ص125.

3-أنظر كذلك: جمال بلعيدوني، مرجع نفسه، ص43.

وهذا أمام مدير الأملاك العمومية على سجلات مفتوحة لهذا الغرض فهم مجبرون بالتصريح الذي يبين حالة عقارات الأحباس وطبيعة الأملاك التي لهم فيها حق الانتفاع والاستغلال سواء بالكراء أو بغيره، وكذا مجموع المداخيل أو الكراء وتاريخ آخر دفع[1]، وقد وعدتهم فرنسا بأن إدارة الدومين ستدفع لهم من حساب الأوقاف ما يحتاجون إليه شهريا[2].

- **المادة الرابعة:** تنص على أنه خلال ثلاثة أيام سيضع المفتون والقضاة والعلماء وغيرهم من القائمين على إدارة الأوقاف، سيضعون لدى إدارة الدومين قائمة بأسماء المكترين وعقود الملكية والأزمة والسندات والسجلات والوثائق التي تخص تسييرها، وكذلك قائمة اسمية بالمحلات وعليهم أن يكتبوا عليها أيضا مبالغ الإيجار السنوي لها ومدة آخر دفع مستحق[3].

- **المادة الخامسة:** تنص على أن يقوم مسيري الأملاك الدينية العمومية بتقديم كل شهر عرضا أو كشفا إلى مصلحة أملاك الدولة، تتضمن مصاريف الصيانة والخدمات الخاصة بالمساجد وأعمال الإحسان وغيرها من المصاريف التي كانت في العادة تؤخذ كمعونة من مداخيل هذه الأملاك، وهذا ينطبق على أوقاف المساجد والزوايا ونحوها[4].

1-بشير بالمهدي علي، المرجع السابق، ص213. أنظر كذلك: عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4، المرجع السابق، ص72.

2- فتيحة يطو، نضال الميزابيين ضد مصادرة فرنسا للأوقاف الإباضية، مجلة الناصرية، ع7، مخبر البحوث الإجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، الجزائر، ص311.

3-Jean Terras, Essai sur les biens Habous en Algérie et en Tunisie, lithographie du salout public, Lyon, 1899,p101.

أنظر كذلك: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص161، أنظر كذلك: موسى عاشور، أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي 1830_1862، المنعقد بولاية معسكر يومي 20_21 نوفمبر 2005م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص78، أنظر كذلك: فارس مسدور، كمال منصوري، الأوقاف الجزائرية نظرة بين الماضي والحاضر، مجلة أوقاف، ع15، السنة8، مركز معلومات الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، نوفمبر2008م، ص80. أنظر كذلك: عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، مرجع نفسه، ص72.أنظر كذلك: صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية، المرجع السابق، ص125. أنظر كذلك: جمال بلعيدوني، المرجع السابق، ص43.

4-أبو قاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص ص161-162.

كما يتم الدفع كل شهر مسبقا، وهذا ابتداء من أول جانفي القادم، وبهذا تم وضع الأوقاف تحت مراقبة المدير العام لمصلحة الأملاك العامة، حتى وإن أبقي على الوكلاء الجزائريين المشرفين على هذه الأملاك، إلا أنهم أصبحوا ملزمين بتسليم مداخيلها للسيد "جيراردان"، الذي عين لإدارة الأملاك الوقفية على مستوى مصلحة أملاك الدولة[1].

- **المادة السادسة:** كل فرد خاضع للتصريح الموصف من قبل القرار الثالث والذي يعلن عنه في التصريح في الوقت المحدد سوف يحاكم بدفع غرامة لا تقل عن سنة من مدخول أو إيجار عقار غير مصرح، وتدفع هذه الغرامة لصالح المستشفى، كما يمكن له أن يتعرض لعقاب جسدي[2].

- **المادة السابعة:** كل شخص يدلي للحكومة بوجود عقار غير مصرح به له الحق في نصف الغرامة التي يتحملها المخالف للقانون[3].

- **المادة الثامنة:** تنص على أن المقتصد المالي مكلف بتنفيذ هذا القرار[4].

1- صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية ، المرجع السابق، ص125.

2 - بشير بالمهدي علي، المرجع السابق، ص214.

3 - فتيحة يطو، المرجع السابق، ص311، أنظر كذلك: صالح حيمر، مرجع نفسه، ص125. أنظر كذلك: جمال بلعيدوني، المرجع السابق، ص43.

4-بشير بالمهدي علي، مرجع نفسه، ص214. أنظر الملحق رقم 03

وللإطلاع أكثر حول نص قرار 7 ديسمبر 1830 فقد ورد نص هذا القرار بحذافيره في:

- Ministère de la Guerre, Collection des actes du gouvernement depuis l'occupation D'Alger, Op.cit, pp50-51.
- Recueil des actes du Gouvernement de l'Algérie 1830-1854, Op.cit, p5.
- Albert Devoulx, « Les édifices religieux de l'ancien Alger», op.cit, in RA , N°7, 1863, pp183-184.

المطلب02: إخضاع الأوقاف لقرارات 1832-1835م.

أ- قرار 4 جوان 1832م.

كما أصدر "البارون بيشون" مستشار الدولة والمراقب المدني بالجزائر قرار في 4 جوان 1832م نص على تنظيم إيجار المباني بما فيها الأملاك الوقفية والتي أصبحت ضمن أملاك للدولة، حيث نص في مادته الأولى على أن جميع الممتلكات التابعة لأملاك الدولة، أو الممتلكات التي تديرها المؤسسات العامة، سواء مدنية أو دينية كالمساجد، ستظل خاضعة لأحكام القرار الصادر في 8نوفمبر 1830م[1]، وبالتالي لا يجوز نقل الأملاك المذكورة إلا من خلال عقود إيجار المنازل والمتاجر والمزارع لمدة ثلاث سنوات[2].

ب-قرار 17 سبتمبر 1835م.

وفي 17 سبتمبر 1835م تم إصدار قرار من قبل الجنرال "كلوزيل" يأمر فيه بمراجعة حسابات وإدارة وكيل الحرمين "بوضربة"، وأن يتم تعيين مراقب مسلم بشكل استثنائي يوضع بجانب وكيل الحرمين الشريفين، وأن يشرف هذا المراقب بكل ما يتعلق بالمداخيل والنفقات الخاصة بهذه المؤسسة[3].

المطلب03: إخضاع الأوقاف لقرارات 1838-1839.

أ- مرسوم 31 أكتوبر 1838م.

جاء في المادة الرابعة من هذا المرسوم على إشراف مدير المالية بقرار من الحاكم العام على مختلف الخدمات التالية: كالأملاك والدفاتر ومختلف المساهمات والسجلات والإشراف على المداخيل مهما تنوعت مصادرها حتى ولو كانت من المداخيل المالية للمؤسسات الدينية،

1-Ministère de la Guerre, Collection des actes du gouvernement depuis l'occupation D'Alger, Op.cit, pp213-214.

2-Ibid, p214.

-3Gérard Busson De Janssen, Contribution à l'étude des habous publics algériens, Travaildactylographie, Alger ,1950,p7.

والإشراف على تسيير وإدارة الممتلكات الخاصة بالمؤسسات الدينية الموجهة للأعمال الخيرية أو المصلحة العامة[1].

ب-المنشور الملكي 21 أوت 1839م.

قامت الإدارة الاستعمارية بإخضاع المؤسسات الدينية الإسلامية للمنشور الملكي الذي صدر عن الملك الفرنسي "لويس فيلب" في 21 أوت 1839م والذي يقر على ضرورة إخضاع المؤسسات الدينية لمصلحة أملاك الدولة والمستعمرة[2]، حيث نص الفصل الأول على تنظيم العائدات المالية والتي تظم عائدات الدولة والإيرادات الاستعمارية، والإيرادات الناتجة عن بيع الأملاك المصادرة من قبل الدولة والتي تضم أوقاف المؤسسات الدينية، وتحصيل مداخيل القضاء وتكاليف العدالة، كما شملت كل المداخيل المالية الناتجة عن مختلف المؤسسات مهما تنوعت، لتشكل هذه المداخيل عائدات مهمة للمستعمرة من أجل أن تتحمل عبء النفقات في الجزائر[3].

1-Recueil des actes du Gouvernement de l'Algérie 1830-1854, Op.cit, p111.

2-Ibid, pp112-132.

3 -Ministère de la Guerre, Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie en 1839, Imprimerie royal, Paris,juin 1840,pp112-113.

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية اتجاه أوقاف المساجد 1840-1850م.

المطلب 01: إخضاع الأوقاف لقرارات 1843م.

أ- قرار 23 مارس 1843م:

ومن أهم المواد التي صدرت بتاريخ 23مارس1843م والخاصة بالأملاك والمؤسسات الدينية نذكر منها:

- **المادة الأولى:** أن كل المداخيل والمصاريف الناتجة عن المؤسسات الدينية والأوقاف مهما كان نوعها، قد أصبحت ملحقة بالميزانية الاستعمارية الكولونيالية[1].

- **المادة الثانية:** نصت على استمرار مصلحة أملاك الدولة في تسيير المؤسسات الدينية حسب القرارات السابقة[2].

- **المادة الثالثة:** أن البنايات المنجرة عن المؤسسات الوقفية والتي توقفت عن تبعيتها الدينية ستجمع فورا إلى تلك التي دخلت في المادة السابقة، ويكون تسييرها طبقا لنفس الأحكام والقواعد[3].

- **المادة الرابعة:** أن البنايات التابعة للمؤسسات التي ما تزال مخصصة للديانة الإسلامية أي أنها لا تزال مكرسة للعبادة قد نصت المادة على ضمها بالتدرج إلى مصلحة أملاك الدولة طبقا لقرارات خاصة، كما ضمت أوقاف بيت المال إلى هذه المصلحة أيضا[4].

- **المادة الخامسة:** نصت على أن الناتج المحتمل للعمارات المسيرة من لدن الأملاك العمومية سوف تنقل كل سنة إلى الميزانية الاستعمارية كما ستكون جزءا من الموارد لكل سنة مالية[5].

1-Albert Devoulx, Op.cit, pp 185- 186.

- 2Ibid, pp 185- 186.

-3Ibid, pp 185- 186.

4- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج5، المرجع السابق، ص ص167-168.

-5-Albert Devoulx, Op.cit,pp185-186.

أنظر كذلك: بشير بالمهدي علي، المرجع السابق، ص216.

- **المادة السادسة:** أن النفقات المخصصة للموظفين الدينيين، وصيانة المساجد وكذا القباب الزوايا أو المزارات على نفقة الوقف، والمعاشات أو المساعدات الممنوحة لأي كان من المثقفين بالدين الإسلامي، والأوقاف المكية والأندلسية...الخ، وكذا المعاشات بشتى أنواعها، والمساعدات والصدقات سوف تنقل إلى الميزانية الداخلية لكي تسدد طبقا للقواعد العادية من الديون الاستعمارية المفتوحة في هذه الإدارة[1].

- **المادة السابعة:** أن القرارات المخصصة لمصاريف الجباية والإدارة سوف تنقل إلى قروض الميزانية الاستعمارية المطبقة على المصالح المالية وستدفع في هذه القروض.

- **المادة الثامنة:** أن التعديلات الناتجة عن هذا القرار الذي سوف يطبق ابتداء من 01جانفي1843م، ستجرى نفقات استعمارية على الميزانية خلال السنة المالية الجارية.

- **المادة التاسعة:** أن الحاكم العام مدير الداخلية ومدير المالية هم مكلفون فيما يخصه بتطبيق هذا القرار[2].

ب_قرار 4 جوان 1843م.

إن قرار 4 جوان 1843م يحتوي على مجموعة من الإجراءات التالية:

- **المادة الأولى:** أن كل البنايات التي يرجع دخلها إلى الجامع الكبير وموظفيه، ومهما كان عنوانها، ومهما كان اسمها والمستخدمين لهذه المؤسسة تبقى تحت تصرف مصلحة أملاك الدولة الاستعمارية "الدومين الكولونيالي".

1- Albert Devoulx, Op.cit, pp 185- 186.

2- بشير بالمهدي علي، المرجع السابق، ص 216. أنظر الملحق رقم 04

- أنظر مضمون القرار كاملا في المصادر التالية:

- Ministère de la Guerre, Bulletin officiel des actes du gouvernement, No147, Algérie, 1842-1843, pp341-342.
- Recueil des actes du Gouvernement de l'Algérie 1830-1854, Op.cit, p240.
- Albert Devoulx, Op.cit, pp 185- 186.

- **المادة الثانية:** أن كل المداخيل والمصاريف الخاصة بهذه المؤسسة الدينية الجامع الكبير مهما كانت طبيعتها تكون ملحقة بالميزانية الاستعمارية.

- **المادة الثالثة:** أن كل المصاريف المتعلقة بالموظفين الدينيين، وصيانة المساجد وأجور الديانة الإسلامية، وكذلك الإغاثات والصدقات التي كانت تقدمها هذه المؤسسة الجامع الكبير تتولاها منذ الآن الإدارة، وهي داخلة في الميزانية الداخلية[1].

- **المادة الرابعة:** نصت على أن النفقات المخصصة لمصاريف النيابة والإدارة سوف تنقل للميزانية الاستعمارية، مطبقة على المصالح المالية ومسددة في صدور هذه القروض.

- **المادة الخامسة:** أن مدير الداخلية وكذا مدير المالية هما ملزمان كل فيما يخصه بتطبيق هذا القرار، ونشير أن قرار 04 جوان 1843م أمضي في غياب الحاكم العام الفرنسي وكان بتوقيع الجنرال "دي بار" Debar قائد الفيالق والإقليم[2].

المطلب 02: إخضاع الأوقاف لأمريه 1844_1846.

أ- أمرية 1 أكتوبر 1844م:

كان هدف السلطات الفرنسية من إصدارأمرية 1 أكتوبر 1844م إلغاء مبدأ عدم قابلية التصرف في الأملاك الوقفية لفائدة المعمرين الأوروبيين، والعمل على جعل الأهالي يمتلكون سندات وعقود خاصة بالملكية، وإن الوثائق التي لم تثبت ملكيتها سيتم إلحاقها بأملاك الدولة الفرنسية[3]، كما نصت الأمرية على أن الأملاك العقارية غير المستغلة والتي لم تثبت ملكيتها خلال الفترة الممتدة لثلاثة أشهر يمكن اعتبارها أملاك شاغرة يحق للسلطات

1- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص 168، أنظر كذلك: بشير بالمهدي علي، مرجع نفسه، ص217.

2- بشير بالمهدي علي، المرجع السابق، ص ص 217-218. أنظر الملحق رقم 05

- أنظر مضمون القرار كاملا في المصادر التالية:

- Ministère de la Guerre, Bulletin officiel des actes du gouvernement, No153, Algérie, 1842-1843, pp381-382.

- Recueil des actes du Gouvernement de l'Algérie 1830-1854, Op.cit, p245.

3- سماعين شامة، النظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري، دار هومة، الجزائر، 2002م، ص4.

الفرنسية مصادرتها والتصرف فيها، كما نصت على إلزام الملاك بإثبات عقود الملكية قبل تاريخ05 جويلية 1830م في فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر[1].

كما نصت أمرية 1844م بضرورة الحفاظ على الأملاك الوقفية باعتبار أنها جزء من الميراث وبذلك أتيحت الفرصة للتصرف في الأملاك الوقفية ولم تعد الأوقاف قابلة للتصرف فيها، ولا يمكن مهاجمة عمليات البيع بين الأهالي والمعمرين بدعوى عدم قابلية الأملاك الوقفية للتصرف[2]، كما نصت الأمرية على مصادرة الأملاك بمختلف أنواعها بهدف المنفعة العامة وهذا ما جاء في مضمون الفصل الرابع من الأمرية من أجل إنشاء المدن والأرياف أو لتأسيس مراكز عسكرية أو مستوطنات أوروبية[3].

ب-أمرية 21 جويلية 1846م:

نصت أمرية 21 جويلية 1846م على أن أي شخص من الأهالي أو المستوطنين يقر بأنه صاحب الملكية العقارية المتواجدة في الحدود التي حددتها الإجراءات الفرنسية، حيث تودع الوثائق الخاصة بالملكية لدى مصلحة إدارة المالية خلال الفترة الممتدة لثلاثة أشهر من صدور نص الأمرية، والتحقق من الوثائق والعقود الخاصة بالملكية إن كانت صادرة في الفترة الممتدة من ما قبل الخامس من شهر جويلية 1830م، وإن كانت النتائج أثبت حق الفرد في الملكية فسيحتفظ هذا الفرد بحقوقه في الحيازة، وإذا كانت نتائج التحقق من الملكية عكس ذلك فسيحرم المدعي من التمتع في هذه الملكية وستصادر من قبل مصلحة أملاك الدولة[4].

-1Charles André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine la conquête et les débuts de la colonisation 1827- 1871, Casbah édition, Alger, 2005, p240.

2 -Émile Larcher, Traité élémentaire de législation algérienne, TIII, 3eme Edition, Rousseau Cie Éditeurs,Paris, 1923, pp36-37.

-3M. P. De Ménerville, Dictionnaire de la législation Algérienne 1830-1860, T I, Alger, 1867, p581.

-4Eugène Robe, Essai sur l'histoire de la propriété en Algérie, imprimerie de Dagand, Bone, 1848, p28.

المطلب 3: إخضاع الأوقاف لقرار 1848.

- قرار 3 أكتوبر 1848م.

صدر هذا القرار من الحاكم العام "شارون"[1] في 3 أكتوبر 1848م وجاءت فيه ثلاث مواد، نذكر منها ما يلي:

- **المادة الأولى:** جاء في هذه المادة أن البنايات التابعة للمساجد والمرابطين القباب والأضرحة والزوايا، وبصفة عامة كل المباني الدينية الإسلامية، التي ما تزال بصفة استثنائية تحت إدارة الوكلاء، قد أصبحت منذ الآن موضوعة تحت إدارة أملاك الدولة[2].

- **المادة الثانية:** نصت على أن يقوم الوكلاء بوضع ما بأيديهم من وثائق ومداخيل وأوجه صرف ومصاريف وقوائم أملاك...الخ، في يد مصلحة أملاك الدولة، خلال عشرة أيام من إخبارهم رسميا[3].

- **المادة الثالثة:** يسلم الوكلاء لمصلحة أملاك الدولة ما بأيديهم خلال نفس المدة العقود الأصلية للعناءات والدخل العقاري للبناء الذي يسيره كل وكيل مع تحديد العقار[4].

1-شارون charon: جنرال فرنسي ولد في 29-7-1794م تخرج برتبة ملازم من المدرسة التطبيقية بمانز، شارك في معركة واترلو عام 1815م، ترقى إلى رتبة رقيب عام 1821م، ثم عين على الجزائر برتبة عميد سنة 1839م، ثم عقيد عام 1840م، ومارشال عام 1845م، ثم جنرال يوم 10-6-1848م، توفي بباريس يوم 26-11-1880م، أنظر: رابح كنتور، أوقاف البليدة وفحصه 1791-1873، رسالة ماجستيرفي التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001-2002م، ص76.

2 -سفيان شبيرة، دوافع وتبعات مصادرة الإدارة الاستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد10، جوان 2014، ص223، أنظر كذلك: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج5، المرجع السابق، ص169.

3- رابح كنتور، أوقاف البليدة وفحصها، المرجع السابق، ص76.

4-عيسى يزير، السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، تخصص ضفتي البحر المتوسط، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009م، ص38. أنظر الملحق رقم 06

للاطلاع أكثر حول مضمون قرار 3 أكتوبر 1848م أنظر:

- Albert Devoulx, Op.cit,p187.

-Recueil des actes du Gouvernement de l'Algérie 1830-1854, Op.cit, p 618.

-Ministère de la Guerre, Bulletin officiel des actes du gouvernement, No289, Alger, 1848, p351.

المبحث الثالث: السياسة الفرنسية اتجاه أوقاف المساجد 1852-1900.

المطلب 01: إخضاع الأوقاف لقرارات 1851_1858.

أ- قرار 16 جوان 1851م:

وقد نص قانون الملكية الصادر في 16جوان1851م على الإستيلاء على مختلف الأملاك والأوقاف التابعة للمؤسسات الدينية، وقد تضمنت المادة الرابعة من قانون الملكية على أن أملاك الدولة تشمل مختلف الأملاك المنقولة وغير المنقولة والأملاك المصادرة الخاصة بالبايلك، ومختلف الأملاك المصادرة التي ضمت لأملاك الدولة بموجب مختلف الإجراءات والقرارات الصادرة من قبل الإدارة الاستعمارية[1]، وقد نصت المادة 17 على عدم جواز مهاجمة أي إجراء ينص على نقل ملكية البنايات المملوكة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية[2]، أي أن هذه المادة نصت على عدم نقل الملكية من مسلم إلى أي شخص أجنبي، كما نصت على عدم التصرف في هذه الأملاك وفقا للشريعة الإسلامية، وبتالي فأن المستفيد الأكبر من هذه القوانين هي الفئة الأجنبية والمتمثلة في الأوروبيين [3].

ب- مرسوم 5 ديسمبر1857م:

وقد كان هذا المرسوم يحتوي على مجموعة من البنود منها:

- **المادة الأولى:** يتألف المكتب من رئيس فرنسي في وظيفة مستشار الوالي، ورئيس مكتب عربي ولائي وهو أيضا فرنسي، وأربعة أعضاء فرنسيين يتكلمون العربية، وأربعة أعضاء مسلمين جزائريين يعرفون الفرنسية، وعدد غير محدود من الأعضاء الخيريين ومن النساء

1-Aumerat J.F, «Le bureau de bienfaisance musulman», in R.A, volume 43, Année 1899, pp190-191.

2-Émile Larcher, Op.cit, p50.

3 -Charles Gillotte, Traité de droit musulman précédé du décret du 31 décembre 1859, Alessi et ArnoletLibraires Éditeur, Constantine, 1860, p59.

المحسنات، وهؤلاء جميعا لهم حق حضور الجلسات ولهم صوت استشاري، وأمين المال يعينه الوالي في وقت لاحق.

- **المادة الثانية:** وقد نصت هذه المادة على أن الأعضاء المسلمين والأعضاء المستشارين والنساء المحسنات يعينهم الوالي.

- **المادة الثالثة:** وقد نصت على أن المكتب يعتبر مؤسسة للمنفعة العامة ويتمتع بالشخصية المدنية، ويسمح للمكتب بقبول الهبات والتركات التي يتقدم بها الأوروبيون طبقا للقوانين الجارية أو المسلمون طبقا للشريعة الإسلامية[1].

ج-قانون 30 أكتوبر 1858م.

لقد جاء هذا القانون من 30أكتوبر1858م ليخضع الأوقاف لقوانين الملكية العقارية المطبقة في فرنسا، وسمح لليهود وبعض المسلمين بامتلاك الأملاك الوقفية في مجال أحكام المعاملات الخاصة لتصفى تقريبا نهائيا مؤسسة الأوقاف[2]، وبمقتضى هذا القرار أدخلت بموجبه أملاك الأوقاف في مجال التبادل التجاري[3]، وقدنصت المادة الأولى على إلغاء المادة الثالثة من أمرية 1844م والمادة 17 من قانون 1851م نظرا لكون الأوقاف غير قابلة للتصرف بمقتضى ما نص عليه الشرع الإسلامي، كما نصت على إمكانية نقل الملكية من

1-Aumerat J.F, «Le bureau de bienfaisance musulman», R.A, Vol. 43, 1899, Op.cit, p201 . أنظر الملحق رقم 07

أنظر كذلك: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص190.

2-محمد الحاكم بن عون، مسألة الوقف في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع13، المجلد 3، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 20 جوان 2017م، ص225، أنظر كذلك: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، المرجع السابق، ص159. أنظر كذلك: محمد كنازة، الوقف العام في التشريع الجزائري دراسة قانونية، دار الهدى، الجزائر، 2006م، ص55. أنظر كذلك: سفيان شبيرة، « دوافع وتبعات مصادرة الإدارة الاستعمارية.. ، المرجع السابق، ص223. أنظر كذلك: نادية براهيمي، الوقف وعلاقته بنظام الأموال في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العقود والمسؤولية، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة ابن عكنون، الجزائر، 1996م، ص32.

3- عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، الجزائر بوابة التاريخ، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص124.

قبل الأهالي إلى المعمرين، ونصت المادة الثانية على أن وزارة الجزائر والمستعمرات مسؤولة عن تنفيذ هذا القانون [1].

-المطلب 02: إخضاع الأوقاف لقرارات 1863-1868.

أ-القانون المشيخي 1863م: ويتألف قانون سيناتوس كونسيلت من سبعة فصول يمكن ذكر أهم ما جاء فيها:

- **الفصل الأول:** تعتبر القبائل الجزائرية مالكة الأراضي التي كانت تتمتع بها بشكل دائم وتقليدي بأي عقد كان، وتثبيت جميع العقود والتقسيمات وتوزيع الأراضي الناتجة عن المعاملات بين الأهالي والدولة تبقى على تلك الصفة[2].

- **الفصل الثاني:** تتداول إداريا ويتم تطبيق هذا القانون في أقرب مدة ممكنة من خلال:

- تحديد أراضي القبائل وحصرها.

- توزيع الأراضي المحددة ما بين مختلف الدواوير لكل قبيلة في التل وفي المناطق الأخرى الفلاحية، حيث ستحتفظ بخصائصها كملكيات بلدية...[3].

- إدخال نظام الملكية الفردية داخل كل ملكية دوار، بمعنى أنه قسم الأراضي إلى خمسة أنماط هي: أراضي ملك، أراضي بلدية، أملاك عمومية، أملاك الدولة، أراضي عرش خاضعة للقبيلة، وقد تم حصر القبائل في دواوير محددة لكل منها ملكيتها الفردية[4].

1-Ministère de la Guerre, Bulletin officiel de l'Algérie et des colonies, No1 a 13, T3, Imprimerie Impériale, Paris, 1858, pp80-81.

2- محمد بليل، التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر خلال القرن التاسع عشر "القطاع الوهراني نموذجا، مجلة عصور، ع 16-17، جامعة وهران، الجزائر، جوان- ديسمبر 2010-2011م، ص123.

3- محمد بليل، مرجع نفسه، ص123.أنظر كذلك: نادية طرشون، سياسة نابليون الثالث العربية، مجلة دراسات وأبحاث، عدد26، المجلد 8، جامعة زيان عاشور الجلفة، 15 مارس 2017م، ص5

4- محمد بليل، المرجع السابق، ص ص 127-128.

- **الفصل الثالث:** سيتم تنظيم إداري عمومي أشكال تحديد أراضي القبائل، أشكال وشروط توزيعها بين الدواوير وتحويل الأملاك الخاصة بالدواوير، والأشكال والشروط التي تتأسس عليها الملكية الفردية وطريقة منح رخص حيازة الأراضي[1].

- **الفصل الرابع:** تبقى القبائل المقيمة بهذه الأراضي ملزمة بدفع ما عليها من ضرائب ورسوم اتجاه الدولة[2].

- **الفصل الخامس:** تبقى حقوق الدولة محفوظة في ملكية أراضي البايلك وحقوق الأفراد في أراضي الملك، كما تحتفظ هذه الأراضي كما حددته المادة الثانية من قانون 16جوان 1851م، بالإضافة إلى أملاك الدولة، خاصة ما يتعلق بالغابات استنادا إلى البند الرابع من نفس القانون.

- **الفصل السادس:** إلغاء الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 14 من قانون 16جوان 1851م حول تأسيس الملكية في الجزائر، ومع ذلك لا يمكن التصرف في الأراضي التي ستقسم على أعضاء الدواوير إلا بعد صدور عقود الملكية الفردية[3].

ويذكر "رشيد فارح" بأن هذه المادة من قرار مجلس الأعيان قد أوضحت بأن الأراضي الجماعية ملك الدواوير غير قابلة للتصرف فيها لغاية تأسيس الملكية الفردية مما يعني أنه لا يمكن بيعها أو رهنها لا من طرف الحائزين ولا من طرف الدواوير أو الممثلين له، وتم

1- أحمد سيساوي، البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة2، 2013-2014، ص272.

2- محمد الأمين بن يوسف، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر1830-1870، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية جامعة وهران، 2014-2015م، ص112.

3 -عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830_1962، أعمال الملتقى الوطني حول العقار في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي، المنعقد بمعسكر يوم 05 نوفمبر 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص147.

الإبقاء على الأحكام القانونية الخاصة بنزع الملكية من الحائزين الذين لا يستغلون الأرض وكذا استبعاد النساء من الميراث، وهي الأحكام التي بقيت المكاتب العربية والمتصرفين الإداريين تطبقها[1].

الفصل السابع: الإبقاء على الأحكام القانونية الأخرى التي جاء بها قانون16جوان1851م خاصة ما يتعلق بنزع الملكية لغرض المصلحة العامة وإجراءات الحجز[2].

ب-مصادرة أوقاف الشيخ عبد الرحمان القنيعي 1868م.

تمكنت السلطات الاستعمارية الفرنسية من مصادرة أوقاف الشيخ القنيعي بعد أن تبرع بها عبد الرحمان القنيعى على الفقراء والمساكين بمدينة الجزائر، كما قام بوقف العديد من الأملاك والأموال على أهله من أجل الاستفادة من تلك الأملاك من أجل الاستفادة منها بعد وفاته[3]، ولا بد من الإشارة إلى أن عائدات أوقاف المنعم القنيعي حوالي أرعين إلى خسين ألف فرنك وقد ضمت تلك المداخيل إلى المكتب الخيري بعد العديد من المداولات المعروضة في المحاكم الفرنسية بين المكتب الخيري وورثة الشيخ القنيعي، وقد أصبح المكتب الخيري الإسلامي هو الذي يتحكم في مداخيل هذه الأملاك الوقفية بدلا من ورثة القنيعي، ونظرا لذلك تعرضت مداخيل المكتب للانخفاض[4]، وبدلا من زيادة ميزانية المكتب للإنفاق على المساكين

1-رشيد فارح، المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال و أثر ذالك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار إبان فترة الاحتلال الفرنسي 1830_1962، المنعقد بولاية معسكر في نوفمبر 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص112.

2-عدة بن داهة، ، المرجع السابق، ص147.

3-Ministère de la Guerre, Bulletin officiel du gouvernement Général de L'Algérie, Imprimerie De L'association Ouvriere V. Aillaud Et C, Alger, 1875, p587.

4-Aumerat J.F, « Le bureau de bienfaisance musulman», in R.A, volume 44, Année 1900, p69.

بعد أن ضمت أوقاف القنيعي فإن الإدارة الاستعمارية قامت بإنقاص عدد من الأموال المقدمة لميزانية المكتب[1].

المطلب 03: إخضاع الأوقاف لقرارات 1873-1897.

أ-قانون وراني 26 جويلية 1873م:

-**المادة الأولى:** تنص على أن تأسيس الملكية العقارية بالجزائر والحفاظ عليها والانتقال التعاقدي للممتلكات والحقوق العقارية مهما كان أصحابها تخضع للقانون الفرنسي، وإخضاع جميع الأملاك العقارية للقانون الفرنسي دون النظر إلى الأحكام القانونية الإسلامية[2].

- **المادة الثانية:** تنص على تطبيق القوانين الفرنسية الخاصة بالتوثيق والنسخ على المعاملات العقارية[3].

وإن قانون وراني استهدف تصفية أوقاف المؤسسات الدينية لصالح التوسع الاستيطاني الأوروبي[4]، وكان هذا القانون في حقيقة الأمر وسيلة لإخضاع جميع الممتلكات العقارية للقانون الفرنسي دون النظر إلى الأحكام القانونية والأعراف المحلية السائدة لتصبح مادة تجارية تباع وتشترى وهي وسيلة من وسائل تدعيم الاستيطان، إذ أصبحت بموجبه أراضي العروشية التي كانت لا تباع ولا تشترى ولا تحجز حسب الأعراف الجزائرية والتي كان معمولا بها قبل الاحتلال إلى أراضي ملكية خاصة ليتمكن المعمرون من شرائها، فأجريت بمقتضى هذا القانون تحقيقات عقارية أدت إلى تأسيس سندات ملكية سلمت للأهالي

1-أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي1830-1954، ج5، المرجع السابق، ص195.

2-محمد الحاكم بن عون، المرجع السابق، ص ص 226-227، أنظر كذلك: جلول شيتور، العقار ابان الاحتلال دراسة قانونية، أعمال الملتقى ...، المرجع السابق، ص213، أنظر كذلك: محمد كنازة، المرجع السابق، ص55.

3-E. Sautayra, Législation de l Algérie, Seconde édition, Maisonneuve et de librairies éditeurs, Paris, 1883,p545.

4-حنيفي هلايلي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 1429هـ، 2008م، ص209

المنتفعين بهذه الأراضي في شكل مخططات وجداول اشهارية غير أن هذه الطريقة لم تعمر[1].

ب-قانون 16 فيفري 1897م:

تضمنت **المادة الأولى** على ضرورة التحقق من عقود الملكية الخاصة بالدولة والأفراد وإخضاعها للقانون الفرنسي.

ونصت **المادة الثانية** بأن العقود والوثائق الخاصة بالملكية المسلمة للإدارة ستتم عبر مختلف الإجراءات المتخذة في هذا القانون، وستتكفل بجميع الأملاك الخاصة بالمستفيدين منها.

وتضمنت **المادة الثالثة** على أن تظل الأملاك العقارية خاضعة للقانون الفرنسي، ماعدا المواد 16 و17 و18 من هذا القانون.

وتضمنت **المادة الرابعة** على أنه يجوز للمالكين والمشترين سواء الأهالي أو المعمرين إتباع مختلف التدابير التي نص عليها القانون من أجل الحصول على سندات الملكية[2].

ونصت **المادة 13** بأن النزاعات الخاصة بالأملاك العقارية ستخضع للمحاكم الفرنسية، ونصت **المادة 16** بأنه يجوز التعامل بين المواطنين فيما يتعلق بالأملاك الغير المنقولة والتي تضم سندات الملكية التي تقر عليها المادتين 1 و2 من هذا القانون وتلك الصادرة سابقا بموجب قانون 1873 و1887م نظرا لكون هذه الأملاك في أيدي الأهالي، ونصت المادة 18 على ضرورة مواصلة إخضاع الأملاك العقارية للقوانين الفرنسية[3].

1-جلول شيتور، المرجع السابق، ص213.

2 -Ministère de la Guerre, Bulletin officiel du gouvernement Général de L'Algérie, Imprimerie Typographique Bouyer, Alger, 1867, pp135-136.

3_Ibid, pp138-140.

الفصل الثالث

ردود فعل الجزائريين من السياسة الفرنسية

المبحث الأول: ردود الفعل السياسية.

المبحث الثاني: ردود الفعل الثقافية

المبحث الثالث: ردود الفعل العسكرية

المبحث الأول: ردود الفعل السياسية.

المطلب 01: رد فعل حمدان بن عثمان خوجة.

كان حمدان خوجة من بين المثقفين الذين صدقوا ما تعهد به "دي بورمون" في وثيقة الاستسلام بأنه لا يلحق بالجزائريين وممتلكاتهم وتجارتهم وشرفهم ومساجدهم أي أذى، وتعهد بشرفه بأنه سيترك لهم الحرية في دينهم[1]، وكان من بين العوامل التي دفعت به إلى تصديق تلك الأفكار هو رفضه لعهد الدايات في حكم الجزائريين بعد أن سيطر اليهود على التجارة وكان يطمح بذلك إلى التجديد وتولدت لديه هذه الأفكار بعد اطلاعه على التطورات الدولية ومحاولة الاحتكاك بالإدارة الفرنسية مما أدى به الأمر إلى مراسلة "دي بورمون" للحد من الإجراءات التي أرهقت الجزائريين[2].

يعتبر حمدان خوجة[3] من كبار الأعيان في مدينة الجزائر وعلمائها، حيث عين كعضو في المجلس البلدي خلال فترة حكم كلوزيل، وكان من اشد المعارضين للقرارات التي عارضت بنود الاتفاقية الجزائرية الفرنسية التي تضمنت عدم المساس بالمقدسات الإسلامية والمعتقد الديني[4].

كذلك يعتبر "حمدان خوجة" من بين الشخصيات التي ساهمت بتقديم تقرير إلى اللجنة الإفريقية، حيث تقدم إليها بمذكرة من تأليفه وكان ناقما فيها على الأوضاع الجزائرية في

---

1 _ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي، المرجع السابق، ص، 207

2_ ناصر الدين سعيدوني، من التراث التاريخي والجغرافي للمغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999، ص 489.

3_ هو كاتب سياسي، من راد الحركة الوطنية الجزائرية .ولد بمدينة الجزائر ولها نشأ وتعلم، درس القانون .... : نضم الجزائريون بزعامته في أول حزب عرف بلجنة المغاربة، من أثاره المرأة واتحاد المنصفين والأدباء في الاحتراس عن الوباء.... ينظر: عادل نويهض، ج1، المرجع السابق، ص_ص 276_277

4_العربي الزبيري، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ط2، الشركة الوطنية لنشر و التوزيع، الجزائر، 1998، ص198

الفترة الاستعمارية[1]، وكان هدف "حمدان خوجة" من الإدارة الفرنسية هو التآخي والسلام[2]، غير أن ذلك تغير مع صدور قرار 7 ديسمبر 1830م الذي نص على ضم كل أملاك الأوقاف إلى الدومين، فاستنكر "حمدان خوجة" هذا القرار الجائر والمنتهك لما جاء في البند الخامس من معاهدة الاستسلام[3]، وكدليل على رد فعل "حمدان خوجة" على مصادرة الأوقاف، من خلال مراسلاته التي تضمنت شكايات متعددة إلى السلطات الفرنسية ومن بينها مذكرة وجهها إبراهيم بن مصطفى باشا إلى المارشال "سولت" ووزير الحربية في 3جوان1833م، تضمنت الأخطاء التي ارتكبها الحكام الفرنسيين بالجزائر، وتشمل هذه المذكرة على 18 نقطة أو مطلب اغلب بنودها يدور حول احترام السلطة للمؤسسات الدينية، ولكن رد فعل الوزارة الحربية على هذه المذكرة كان متناقضا، نظرا لكون أسلوبهم يعتمد على التهدئة والتمويه حتى لا يكون هناك أي رد فعل من الجزائريين ضدهم[4]، حيث قام بتأليف كتابه الشهير المرآة، والذي أرسل نسخة منه إلى أعضاء اللجنة الإفريقية[5]، وقد صدر هذا الكتاب سنة 1833م وترجمه إلى العربية حسونة دغيس وقد خصص جزء منه عن الأوقاف وما حل بها بالتفصيل، وبسبب نشاطه هذا المعارض للإدارة الاستعمارية وسياستها عموما تم إبعاده إلى العاصمة الفرنسية باريس أين حل بها سنة 1833م، وهناك ربط اتصالات بأجنحة المعارضة الفرنسية، وكانت له مراسلات عدة بخصوص القضية الجزائرية ومع أطراف مختلفة.[6]

1_ محمد زروال، الاستعمار جريمة ضد الإنسانية، الملتقى الوطني الثالث، فرنس فانون، وزارة الثقافة، الجزائر، 2006، ص 78

2_ حمدان خوجة، المرجع السابق، ص276

3_ نويهض عادل، المرجع السابق، ص137

4_ خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص29

5_ محمد زروال، المرجع السابق، ص79

6_ عطابي جمال، لونيسي ابراهيم، موقف الجزائريين من السياسة الفرنسية اتجاه الأوقاف، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد11، العدد02، 2021، ص_ص592_ 593

نتيجة لتعدد الشكايات التي رفعت من قبل "حمدان خوجة" وأعيان الجزائر إلى الحكومة الفرنسية بباريس اتجاه التجاوزات والاعتداءات التي قامت بها الإدارة الفرنسية على أرض الجزائر، أرسل ملك فرنسا يوم 7جويلة 1833م [1]لجنة بحث للاطلاع على حالة الجزائر المحتلة حديثا من أجل معرفة حقيقة التهم التي أخذت المعارضة توجهها إلى الحكومة السابقة، والتحقق من الزيف والادعاءات، فجاءت هذه اللجنة إلى الجزائر وأمضت أكثر من شهر ونصف وهي تتجول في مختلف أنحاء البلاد فزارت كل من عنابة، وهران، بجاية، الجزائر واستمعت إلى آراء متعددة أدلت بها شخصيات جزائرية وأوروبية وعقدت اللجنة الإفريقية جلستها الختامية، ورفعت تقريرها إلى الملك الفرنسي[2]واعترفت اللجنة الإفريقية بصحة الاتهامات الموجهة للإدارة الفرنسية، وهذا ما نلاحظه من خلال ما جاء في أحد التقارير "**إذ فحصنا الأعمال التي قمنا بها نحو الأهالي ووجدنا بأنها لم تكن غير منطقية على أسس العمل فحسب بل إنها كانت غير منطقية على أصول العقل والمنطق أيضا فنحن رغم وجود معاهدة علنية إلا انه حدث انتهاك لكل الحقوق المبدئية البسيطة لكل الشعب فنحن رغم قد تجاهلنا كل حقوقهم، وامتهنا عوائدهم وكيانهم**[3]" وتضيف اللجنة الإفريقية: "**ضممنا إلى أملاك الدولة سائر العقارات التي كانت من أملاك الأوقاف واستولينا على أملاك طبقة من السكان كنا قد تعهدنا برعايتها وحمايتها وبلغ بينا الأمر إلى درجة أننا كنا نغتصب الأملاك ثم نجبر مالكيها على دفع المصاريف و هدم المساجد ، ولقد انتهكنا حرمات المعاهد الدينية** ..."[4]، وقد اغتنم حمدان خوجة وجود اللجنة في الجزائر 1833م وقدم لها مذكراته التي تضمن الشكوى على سياسته التعسفية المرتكبة في حق الشعب الجزائري وكيفية معالجة وتسوية هذه المشاكل، بتقديم عدة اقتراحات، من بينها اقتراحه على السلطات الفرنسية بإجراء مقارنة فيما قاموا به وتطبيقه، على أنفسهم "**ونطلب**

1_ خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص29

2_ بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 140

3_ عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص70

4_ جمال عطابي، المرجع السابق، ص 593

من أحكم الحكماء أن يحل هذا المشكل فماذا يكون رأيه لو أن أمة حرة قوية تعامل شعبا متحضرا ومتنورا مثلما عامل الفرنسيين الجزائريين خلال الثلاث سنوات ونصف من الاحتلال"[1] وقد قدم حمدان خوجة أمثلة:

- لو انتهكت الشروط التي دخل الفرنسيين بمقتضاها إلى الجزائر ولم تطبق
- لو نفي القضاة ورجال الدين دون أن يرتكبوا ,ما يدعو إلى ذلك
- لو أن المؤسسات العمومية التي أنشاها بعض الأثرياء الخواص لمساعدة المساكين أصبحت باسم الدوميين الفرنسي غنيمة للمنتصر ؟
- لو أن المساجد المعدة للعبادة ولتعليم هذه الشعوب هدمت وحولت إلى كنائس أو أصبحت ملكا لدوميين يكتريها فيما بعد التجار ؟

من خلال الأسئلة الثلاث عشر التي وجهها حمدان خوجة من مذكرات إلى اللجنة الإفريقية أقام حجة قاطعة عليهم، غير أن الحكومة المركزية بباريس تجاهلت هذه الشكاوى وما كان يحدث في الجزائر وتغافلها عن بعض الأحداث لانغماسها في بعض الشؤون الداخلية، إلى جانب ذلك سياستها المتمردة التي انتهجتها في السنوات الأولى من الاحتلال[2] لأن الحكومة الفرنسية باستجابتها للشاكيات المقدمة من طرف أعيان الجزائر لا يخدم مصالحها الاستعمارية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها على أرض الجزائر منذ عهد لويس التاسع وهذا بشهادة أحد مؤرخيها وهو "أغسطس برنارد" في كتابه "الجزائر": "**أن احتلال الجزائر ثلاثة قرون من جهود متواصلة باستمرارية جديرة بالتقدير**"[3]، إلا أن السلطات بباريس تجاهلت هذه الاحتجاجات والمطالب، وشهد هذا الأخير نفس مصير غيره من الأعيان النفي رغم الجهود المتكرر المناهضة لفرنسا.

1_ العربي الزبيري، المرجع السابق، ص133

2_ جمال عطابي، المرجع السابق، ص 594

3_ خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 30

المطلب02: رد فعل مصطفى لكبا بطي

تبنى مصطفى الكبابطى موقفا معاديّا للإدارة الفرنسية بعد الاستيلاء على الأوقاف واعتبر هذا الفعل انتهاكا للعرض ومخالف للمعاهدة التي نصت على حرية الأملاك، ففي سنة1843 وقف المفتي المالكي مصطفى الكبابطي[1] ضد قرار رسمي فرنسي يتمثل في ضم الأوقاف الإسلامية إلى أملاك الدولة وكان غير مقتنع بالقرار الفرنسي ومن اشد المعارضين على أسس دينية ووطنية ورأى فيه جورا وتعديا على حرمة الدين ورجال الأوقاف[2]ويقول في ذلك "اوميرا" أن قرار بيجو لضم مؤسسات الوقف إلى أملاك الدولة، وأن الكبابطي عارضه وهو نوع من التحدي لإدارة من يمثلهم الأهالي حتى تثبت عنه التهمة المقاومة للوجود الفرنسي وتصبح القضية سياسية بكل وضوح[3]، وتبنى هذه السياسة عندما عين كمفتي اباضي فمرت بمرحلتين: ففي المرحلة الأولى كان المفتي يمارس سلطته على الشؤون الدينية بمختلف مؤسساتها بما في ذلك المساجد والزوايا والأوقاف والتعليم والأضرحة وإشرافه أيضا على موظفي هذه المؤسسات على اختلاف مستوياتهم وكان على صلة بإدارة المكتب العربي في الشؤون الأهلية يتراسل معهم في كل ما يتعلق بمهمته. أما المرحلة الثانية بدأت مع تولى الجنرال بيجو الولاية العامة في الجزائر، ففي عهده أصدر العديد من الإجراءات اتجاه مؤسسة الأوقاف الإسلامية، فكان من المعارضين لقرار بيجو بضم كل المؤسسات الوقفية إلى أملاك الدولة الفرنسية وذلك في 23 مارس 1843م [4] و من هنا يؤكد "ديفوكس" بأن الإدارة الفرنسية اغتنمت معارضة الكبابطي فأخذت الأوقاف والموظفين التابعيين للجامع الكبير في04 جوان1843م كما استولت الإدارة الفرنسية على الوثائق التابعة للجامع الكبير

1_ شاعر ذو توجه سياسي من فقهاء المالكية ولي الإفتاء بالجزائر في بداية الاحتلال وكان من اشد المعارضين لفرنسا الأمر الذي أدى به إلى نفيه إلى الإسكندرية أين توفي بها . ينظر: نويهض عادل، المرجع السابق، ج2، ص59

2__ جمال عطابي، المرجع السابق، ص588

3_ أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وأراء،ج5، المرجع السابق، ص 20

4_ سمية جفار، الأوقاف في الجزائر خلال القرن19 من 1830-1870م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014م، ص_ص 45، 44

حيث اختلقوا للمفتي الكبابطي ظرفا جعله يظهر في موقفه أنه يبدي العصيان والمعارضة[1] في تقرير الذي رفعه رئيس مكتب الولاية العامة إلى وزير الحربية يؤكد ذلك بقوله : "**إن المفتي الكبابطي كان يواجه بأذن صماء كل الإجراءات التي اتخذاها الحاكم العام ومساعدوه وكان يعارض الإصلاحات التي كانت لها صلة وكذلك معارضته في إدارة الشؤون الدينية والأوقاف ولذلك اقترح التقرير على الوزير تأديب الكبابطي بعزله ثم طرده من الجزائر خوفا من شغبه وإثارة المسلمين**"[2]، وكتأديب له تم طرده ونفيه من الجزائر وذلك خوفا من أعمال الشغب وتحريض الأهالي ضد الحكم الفرنسي. ويذكر اوميرا أن بيجو قد أصدر بعد نفي المفتي، قرار احتوى على: "**أن الأملاك التابعة للجامع الكبير، وكل الموظفين التابعين له هم تحت سلطة الدومين، وان كل العائدات والمصاريف التابعة لهذه المؤسسة أصبحت ملحقة بالميزانية الاستعمارية، وأن كل المصاريف المتعلقة بموظفي الجامع، و الصيانة والشؤون الدينية، وكذلك كل المساعدات والصدقات التي تقوم بها هذه المؤسسة ستصبح من اختصاص الإدارة**"[3].

المبحث الثاني: ردود الفعل الثقافية

المطلب 01: أحمد بوضربة

كان أحمد بوضربة أكثر اعتدالا وهو تاجر قد أقام في مرسيليا يعرف جيدا اللغة الفرنسية وكان ضمن الذين ذهبوا يوم 4جويلية 1830م إلى المقر العام الفرنسي ليقدموا استسلام مدينة الجزائر وبعد احتلال المدينة عين رئيسا للبلدية وفيما بعد وكيلا لممتلكات مكة والمدينة ثم قرر الدوق دورفيقو طرده[4]، ويقول في هذا الصدد حمدان خوجة: "**على الرغم من أنني لا أتفاهم مع أحمد بوضربة فإنني أنصفه عندما أقول بأن الاتهامات**

1_ أبو القاسم سعد الله ، أراء وأبحاث، المرجع السابق، ص 21

2__ جمال عطابي، المرجع السابق، ص589

3_ أبو القاسم سعد الله ، مرجع نفسه، ص 21

4_ محفوض قداش، جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر 1830_1954، منشورات أناب، الجزائر، 2008، ص 37

المتجهة ضده خاطئة، أنه لم يكن أبدا إلى جانب العرب والقبائل ضد الفرنسيين، أنه لمن المدهش أن يصدق السادة الولاة الأكاذيب، وأكثر من ذلك دهشة أن يطالب بوضربة بالعدالة ولا يحصل عليها في بلد كفرنسا"[1]، فانسحب إلى باريس وسلم إلى لجنة إفريقيا مذكرة يقترح فيها حلولا للتفاهم بين المتضررين والمهزومين[2]، حيث نص بوضربة في مذكرته إلى اللجنة الإفريقية في سبعة فصول وهي عبارة عن مطالب جزائرية يشرح فيها للسلطة الفرنسية كيفية تسيير أمور الجزائر، وما يهم هو الفصل السادس الذي يتناول كيفية إدارة الأوقاف التي اقترح فيها تكوين لجنة خيرية تكلف بإدارة هذه لأوقاف تكون مكونة من عشرة أعضاء مفتيان وثمانية أعيان من المجتمع تختارهم البلدية ويثبتهم الوالي في مناصبهم ويعين أحد الفرنسيين محافضا باسم الملك لدى اللجنة المذكورة على أساس مراقبة الصندوق المركزي في كل مدة لا تقل عن ستة أشهر وتكون هذه الأخيرة مسئولة عن جميع العمال وعلى أن يكون كل وقف ينفق وفقا للقانون، ويحدد لكل واحد راتب معين، ويبني مستشفيان أحدهما للرجال والأخر للنساء وتستعمل عائدات الأوقاف في إعانة المسنين وتجهيز المباني[3] ونصت أيضا هذه المذكرة على كيفية إدارة الأوقاف التالية :

- أملاك مكة المكرمة[4].
- أملاك سبل الخيرات[5].
- أملاك الشرفاء.
- أملاك المساجد.

1_ حمدان خوجة، المرجع السابق، ص 255

2_ محفوض قداش، المرجع السابق، ص37

3_ محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 197

4_ هي من أهم الأوقاف على الإطلاق لأن دخلها يساوي ربع كل مؤسسات الحبس بلغ دخلها 41364فرنك، وكان ينقسم إلى جزءان أحدهما يرسل إلى فقراء مكة والمدينة والأخر يوزع على شكل صدقات لفقراء الجزائر، ينظر خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 36

5_ تأسست سنة 1584 وهي عبارة عن هيئة دينية، تشرف على 8مساجد بالجزائر تابعة للحنفية، ينظر: خديجة بقطاش المرجع السابق، ص 36

- أملاك الزوايا.
- أملاك بيت المال[1]
- أملاك المرابطين.
- أملاك الأندلسيين.[2] _[3]

قدم بوضربة اقتراح لإدارة هذه الأملاك فيما ينص عليه الشرع الإسلامي كتالي :

_ إحداث مجلس استعماري كبير ويكون فيه عضو مسلم له صوت استشاري[4].

_ بلدية يكون فيها خمسة مسلمين إلى جانب ثلاث فرنسيين ويهوديين يتم اختيارهم من بين ستين من الأعيان كما أن بوضربة قد وضع كيفية عمل البلدية والقواعد الإدارية للمدينة.

_ وفيما يخص العدالة اقترح بوضربة تنظيم محكمة ملكية في مدينة الجزائر يكون فيها مسلم من بين خمسة عشر عضو وطلب أن يضاف إلى القاضيين الفرنسيين المنصبين في مدينة الجزائر قاضيين مسلمين يتم اختيارها من بين عدول القاضي وفيما يخص القضاء الإسلامي اقترح ثمانية عدول وباش عادل ومفتيان واحد مالكي والأخر حنفي[5].

_ فيما يخص الإدارة داخل البلاد، اقترح بوضربة تعيين مدير يساعده ملازمان مسلمان ويكون لهذا المدير قوة عسكرية مركبة من ألف جندي واقترح توحيد لباس الجنود مثل المسلمين ونصح أن يطلب من كل قبيلة خاضعة أن تعطي كضمان أربعة من أبناء الأعيان

1_ تعتبر من أهم الهياكل الإدارية في الجزائر خلال العهد العثماني يشرف على تسيريها ناظر بيت المال الذي يعين من طرف الداي للمحافظة على المواريث المخزنية ويساعده في مهامه مجموعة من الموظفين فقد كانت تتمتع بجهاز يتكفل بتسيير التركات والأملاك العائدة ...، ينظر: لنوار صبرينة، المهام الاقتصادية لمؤسسة بيت المال خلال العهد العثماني، من وثائق الأرشيف الوطني، مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، عدد07، ، 2017، ص156

2_ جمال عطابي، المرجع السابق، ص 591

3_ تأسست هذه الأوقاف سنة 1906م لفائدة النازحين من الأندلس أيام ظهور حركة الاسترداد المسيحي باسبانيا، ساهم في تكوينها الأغنياء من المهاجرين لإغاثة مسلمين الأندلس، ينظر: خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 36

4_ محفوظ قداش، المرجع السابق، ص38

5_ نفسه، ص38

قد يتم التعامل معهم بكيفية جيدة وان تتم تربيتهم في مدينة الجزائر، وأعطى بوضربة نصائح من اجل إدارة جيدة لممتلكات الحبوس ويوصي خاصة باعتراف الأعراف والدين[1].

المطلب 02: ابن العنابي.

كان من أهم الشخصيات الدينية التي تميزت برفضها لإدارة الاحتلال وكان من المفتيين الذين تمتعوا بمكانة كبيرة باعتباره شيخ الإسلام كما كان من أشد المعارضين لسياسة الاحتلال لمخالفتها شروط معاهدة الاستسلام ويظهر هذا الرفض في الشكايات والرسائل المتكررة إلى الجنرال "كلوزيل" احتجاجا على تصرفات الإدارة الفرنسية ضد أوقاف المسلمين[2]، بوضع اليد على المساجد والملكيات الوقفية وتحويلها عن أغراضها التي حبست من أجلها، كما أجبره الجنرال كلوزيل على تسليمه بعض المساجد لتحويلها إلى مستشفيات للجيش الفرنسي إلا أن هذا الأخ يرفض[3]، ذلك باعتبار أنه كان من أشد الزاهدين والأخذ بمبادئ الدين الإسلامي لذلك يصفه حمدان خوجة في قوله: "**...كان رجلا نزيها وقاضيا ذنبه الوحيد انه يكتب دائما إلى الجنرال كلوزيل يلومه على تصرفاته التي كانت تبدو مخالفة لوثيقة الاستسلام ...وللقوانين الفرنسية ولحقوق الإنسان...**"[4].

عارض ابن العنابي سياسة فرنسا اتجاه أملاك الأوقاف واعتبرها اختراق للهوية والشخصية الجزائرية وقد أجاز صالح فركوس عن موقف هذا الأخير في قوله: "**موقفا شجاعا وصارما اتجاه العدو، حيث رفض له أي تنازل..**"[5]، هكذا اعتبره كلوزيل من أخطر الشخصيات المعارضة له لأنه كان شديد النقد ضد الخداع والوعود الفرنسية خلال

1_ محفوظ قداش، المرجع السابق ، ص 38

2_ جمال عطابي، المرجع السابق، ص590

3_ أبو القاسم سعد الله، رائد التجديد الإسلامي محمد ابن العنابي، ط02، دار الغرب الإسلامي، لينان، 1990، ص 40
حمدان خوجة، المصدر السابق، ص227

4_ خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص25

5_ صالح فركوس، المرجع السابق ص15

نقضها للاتفاق الموقعة بين الداي حسين باشا وديبورمون[1]، فكان لابد من القضاء عليه مجبرا على التخلص منه فحيكت له مؤامرة من خلال التواطؤ مع القبائل للقيام بثورة ضد التواجد الفرنسي بالجزائر ثم قرر كلوزيل نفيه من الجزائر، فاضطر به الأمر إلى مغادرة مصر وبقي فيها إلي غاية وفاته 1851[2]، وهذا ما جعل "حمدان خوجة" يصف تلك الهمجية والعنف و الحقد التي استعملت ضده بقوله: "**هذه على ما يبدوا هي الوسائل التي استعملت للتخلص من المفتي، وتلك هي المبادئ التي كان يطلبها السيد الوالي فعندما يريد هذا المسؤول أن يقوم بعمل تعسفي أ وأن ينفي هذا، و يدير أملاك ذاك، فإن جميع الوسائل تبدو له صالحة ، والذي ينفي أو يفقد أملاكه يجب أن يعتبر نفسه سعيدا لأن هناك من يقدم للمحكمة العسكرية**"[3].

1_ أبو القاسم سعد الله ، رائد التجديد الإسلامي محمد ابن العنابي، المرجع السابق، ص40

2_حيمر الصالح، المرجع السابق، ص 132

3_حمدان خوجة، المرجع السابق، ص228

المبحث الثالث: ردود الفعل العسكرية.

المطلب 01: ثورة بومعزة 1844-1847. الشريف محمد بن عبد الله

شهدت سنة1843م سقوط العاصمة الزمالة في01 ماي1843 فكان هذا الحدث خلف أثر كبير في اشتداد المقاومة الوطنية، أين مارس الدوق "دومال" سياسة تعسفية اتجاه السكان، أين مورس عليهم ما يعرف بسياسة الأرض المحروقة وكل هذه الظروف ساهمت في ظهور الشخصية الثائرة المدعو بومعزة الذي تزعم المقاومة المسلحة بمنطقة جبال الونشريس والظهرة و حوض الشلف وقادها مدة أربع سنوات[1]، وشهدت دعايته امتدادا واسعا في إقليم الضهرة وذلك راجع إلى الرسائل التي كان يوجهاها إلى الزعماء[2]، وفي هذا السياق ورد في المراسلة التي وجهها سانت آرنو إلى أخيه **أرمان جاك لوروا دو سان أرنو** ، والمؤرخة في31 جوان 1845م "**إن العرب يكرهوننا بشدة ويسهل حملهم علينا، فقد ظهر أحدهم يدعى الشريف محمد بن عبد الله المعروف ببومعزة...وهو شاب في العشرينيات من عمره، وقد تمكن من تجنيد السكان ضدنا، ولكنني هزمته في 14افريل بسهل غري، حيث كان معه حوالي100 فارس و 55 من المشاة، وفي21 ماي واجهته مرة أخرى بسيدي عابدو كان هذه المرة على رأس 50 فارس وحوالي 1200 من عناصر قبائل المنطقة، وفي3 جوان ألحقت به الهزيمة مرة أخرى وقد كان على رأس60 فارس وحوالي200 مقاتل من حوالي20 قبيلة تستقر بالظهرة، انه كلما انهزم إلا وازداد قوة، فمحاربة الرومي تعمي القبائل وتجعلهم ينظمون إليه بسهولة..**"[3]، وزوده هذا الخير لدعم مقاومته السكان بالأموال والأسلحة والذخيرة والأحمرة كوسيلة للتنقل والاتصال وقام بعد ذلك

1_ أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، المرجع السابق، ص267

2_ يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرن 19 و20، ط02، ج01، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1980، ص80

3_ فارس العيد، مقاومة الشيخ محمد بن عبد الله الملقب ببومعزة1011-1011من خلال كتابات الضباط الفرنسيين، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد08، العدد02، 2022، ص 174

بتنظيم أنصاره ونظم جيوشه وأعطى ألقابا لهم مثل أغا العساكر وأغا الخيالة وعين لهم مرتبا خاصا بهم بلغ 20دورو، وللأغوات الخيالة 05 دورو، واتخذ سي الصادق كاتبا له[1]، و يذكر أحد الضباط الفرنسيين واصفا الرجال قائلا: "**رجال خارقون للعادة في الحرب، يرون الفارس على مرأى منظارنا ويتحدثون على بعد فرسخين ويعرفون الدروب المجهولة التي تغطيها الثلوج والضباب الكثيف ويرون ويسمعون عندما لا يرى أحد ولا يسمع شيئا**"[2].

انتشرت شرارة هذه المقاومة بحوض الشلف وجبال الظهرة وجبال الونشريس من سنة1844م إلى سنة1847م، وأهم المعارك التي شهدتها منطقة الشلف خلال هذه الفترة نذكر معركة عين مران في 14أفريل 1845ومعركة ثنية الحد في15أفريل1845م، ومع بداية سنة1846م ظهر بومعزة مجددا بحوض الشلف وكبد الجيش الفرنسي خسائر فادحة، غير أن رد جيش الاحتلال لفرنسا كان عنيفا اتجاه السكان حيث قتلت عددا كبيرا من الجزائريين حيث يقول سانت آرنو في رسالة له مؤرخة في31 جانفي1846م، " **إن بومعزة ظهر مجددا في مقاطعته، وقام بهجمات على مركز للجيش الفرنسي بالمشايعة في29 جانفي حيث قتل سبع رجال وأصاب17 فردا بجروح...وفي30 جانفي طارد الضابط كانوبير Canoubert بومعزة، وتمكن من هزمه وقتل25 من الفرسان الملهمين في قوات جيشه**"[3]، وخلال هذه المعارك قام بيليسي بمجازر ضد ثوار الذين اعتصموا في المغارات فارين من الاضطهاد وبلغ عددهم 500 شخص فأشعل النار في تلك المغارات حتى ماتوا جميعا بالحرق والاختناق[4] .

1_ يحي بوعزيز، المرجع السابق، صص80_81

2_ محفوظ قداش، المرجع السابق، ص109

3_فارس سعيد، المرجع السابق، ص176

4_ يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص85

المطلب 02: ثورة فاطمة نسومر وبوبغلة

ظهر اسم المجاهدة الجزائرية كقائدة لثورة 1857 في الجزائر، وكانت هذه الشخصية تنتمي إلى أحد الطرق الصوفية أين نشأت تنشأة زاوية باعتبار أنها كانت زوجة الحاج عمر مقدم الإخوان المسلمين التي انخرطت في حركة المقاومة مع الأمير عبد القادر وقاوموا الاستعمار وبعد استشهاد عمر زوج لالة فاطمة نسومر تسلمت قيادة الأركان للرحمانيون فقادت المجاهدون ضد ثورة عارمة ضد المستعمر الفرنسي في منطقة القبائل فيما بين 1857/1851[1]، مظهرة شجاعة الرجال في الحرب فوصفتها فرنسا بأنها كانت في تلك المعركة ترتدي ثياب حمراء رمز الدم والحرية والتضحية وبيدها السلاح تقاتل العدو وتحرض المسبلين على القتال وكانت محاطة بنساء يقاتلن معها ويسعفن الجرحى ويزودن المجاهدين بالعتاد الحربي[2].

نجد بأن هذه المقاومة دامت ثلاث سنوات أين شهدت معارك دامية ففي كل مرة تقوم فرنسا باجتياح المنطقة وتمرير سياستها التعسفية وتهديم المؤسسات الدينية، دخلت الفرقة العسكرية التي كان يقودها **باتي** إلى عاصمة آيت قلات تاوريرث أين اقتحم الجنود المنازل فنهبوها، وجمعوا خشب كل القرية في ساحة كل المسجد واشعلوا النار لي يحترق كل شيئا"[3]، وصرح أخر: " إن عملية الهدم بدأت على طول الخط الذي استولت عليه فرنسا ....وقد هدم مسجد ثاوريرث بواسطة لغم وضع فيه وهذا العمل كان يتوقع منه أن يفصل المقاومين ولا كن الظاهر أعطاهم نفسا جديدا"[4]، وهذا ما زاد من إصرار المقاومين في إخراج المحتل من أراضيهم فاستجاب المواطنين ولتفوا حولهم وواجهوا جيشا بقيادة كل من راندون وماكماهون

1_ محمد مورو، زعماء الإصلاح الإسلامي، زعماء الإصلاح الإسلامي، متاح على الرابط : www/books.google.dz، أطلع عليه بتاريخ 1 ماي 2024، على الساعة 13: 30 .

2سعيد بورنان، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830 1962، ط2، دار الامل، الجزائر، 2004، ص ص141_142

3_محمد سي يوسف، مقاومة منطقة القبائل للاستعمار الفرنسي، ثورة بوبغلة، دار الامل، الجزائر، 2000، ص67

4 _ نفسه، ص186

أين خاضوا معه معركة ضخمة[1]، وكان من عوامل نجاح هذه المقاومة هو الدعم الذي لقيه بوبغلة من قبائل زواوة وبني عيسى ... وطارده الجنرال إلى سباو فأحرق ثلاثين قرية واضطر الشريف بوبغلة مهاجمة جيوش العدو فبرر راندون التدمير في قوله لابد أن نترك على الأرض أثارا لانتصارنا بواسطة تدمير جزء من ثروة الذين هزمناهم"[2]، وعلى اثر السياسة الفرنسية الشنيعة ضد الأملاك، كانت لالا فاطمة نسومر مصممة على مواجهة العدو وإقناع المجاهدين على ضرورة محاربتهم في قولها "علينا أن لا نبقى مغمضي العين أمام خطر الفرنسيين الذين يهددنا ويتربص بنا، فخطرهم يزداد يوما بعد يوم، الآن الوقت لصالحهم، فهم يزودون باستمرار بالرجال والعتاد، وحين يشعرون بأنهم أقوياء سيهاجموننا، إنهم احتلوا أرضنا بالسلاح، فيجب علينا طردهم منها بالسلاح أيضا "[3].

لم يفلح الجنرال بيجو بهجماته العارمة التي شنها على بوبغلة وفاطمة نسومر عام 1854م في إخماد المقاومة بل قدمت له المرآة الجزائرية درسا في فنون الحرب والقتال حين بادرت بمهاجمة مراكزهم في نايث ايراثن أين تم محاصراتهم وقطعت عليهم الطريق والمؤون وهذا ما دفع بالحاكم العام إلى إمداد الجنرال بيجو بالجيوش بلغ تعدادها 45 ألف جندي ولكن بعد كل هذه الجهود الجبارة من أهالي القبائل والتي أثبتت شهامة المرأة الجزائرية في صفوف الجهاد ولا كنفي الأخير تم أسرها وبعدها استشهدت في 1863م[4].

المطلب 03: ثورة المقراني والشيخ الحداد: 1871_ 1872

لم تكد تحل سنة 1871م حتى اندلعت موجة التدمير في أواسط الجماهير خاصة بعد مصادرة الأراضي وطرد أصحابها إلى الأراضي القاحلة في الصحراء، وكان قانون التجنيد الإجباري من أهم العوامل التي ساعدت المقراني في إعلان ثورته ضد إدارة الاحتلال والتي

1_سعيد بورنان، المرجع السابق، ص143

2_ علي محمد محمد الصلابي، سيرة الأمير عبد القادر قائد رباني ومجاهد إسلامي، دار المعرفة، لبنان، د.س.ن، ص399

3_ سعيد بورنان، المرجع السابق، ص145

4_عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج01، الدار العثمانية، الجزائر، 2013، ص ص 55_56

جلبت توافد رهيب من الأهالي من بينهم الشيخ الحدادة الذي قدم دعاية واسعة من خلال الخطب التي كان يقدمها والتي كانت تدعو إلى الجهاد[1]، وبعد أن سعت الكنيسة المسيحية في إلحاق الاهانة بالمقدسات الإسلامية والوطنية أدى إلى حقد الباشاغا ضد الحكومة الفرنسية الذي اعتبره تنصيرا للجزائريين، كما اعتبر مرسوم 24 اكتوبر 1870 أنه تشجيع للمعمرين في فرض سيطرتهم على الأهالي والذي نص على منح الجنسية الفرنسية لليهود حيث تأكد أن استلام الفرنسيين واليهود المجنسين للسلطة سيضاعف في قهر الأهالي[2]، وبعد إعلان كريميو عن قيام النظام المدني الجديد الذي كان يهدف إلى تسليط الأوروبين واليهود على الجزائريين فثار قائلا: إنني مستعد أن أضع رقبتي تحت السيف ليقطع ...ولا أن أخضع لحكومة اليهود"[3]، فخاض ثورة ضد الفرنسيين، وبعد أن قام الجنرال لافيجري في جمع اليتامى الجزائريين بعد أزمة الجراد والجوع الذي الحق بهم في ملاجئ خاصة وكانوا يقدمون لهم فتات الخبز لتخلي عن دينهم، وبعد تجريدهم من قوتهم المادية بمصادرة أراضيهم وممتلكاتهم، اتجهت الآن إلى تجريدهم من عقيدتهم ودينهم لكي يسهل عليهم إدماجهم[4].

كانت من أهم الأحداث هذه الثورة أنه في 18 فبراير 1871تم اغتيال أربعة من العمال الأوروبيين أمام البوابات الحديدية عندما كانوا يترأسون فرق عمال المسلمين في بناء الطريق الوطني[5]، وخاض المجاهدون خلالها ثورة ضد الفرنسيين الذين بلغ عددهم 200 ألف جندي أين خاضوا أزيد من 340معركة[6].

1_ محمد الصالح صدقي، الجزائر بلد التحدي والصمود، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص73

2_ يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص235

3_ نفسه، ص ص236_ 237

4_ سعيد بورنان، المرجع السابق، ص 167

5_ مولود قايد، المقراني، ترجمة سهيلة بربارة، ط01، منشورات ميموني، الجزائر، 2013، ص 129

6_ نفسه، ص 182

قبل توقيع فرنسا وثيقة الاستسلام تمرد على الضباط الفرنسيين بعض من الجنود الجزائريين حيث انضم إليهم الأهالي وشنوا هجماتهم على المدينة وتواصلت الإضرابات وعمليات التخريب الرافضة لفرنسا وعرفت انتشارا كبيرا في المدن سواء في الشرق أو الغرب أو الجنوب وفي هذه الثورة لمع اسم الشيخ الحداد الذي ساهم في تعبئة الجماهير للجهاد ضد الاستعمار[1]، وفي أثناء قيام هذه الثورة بعثت 214 شخصية جزائرية من المقاطعات 03 قسنطينة، وهران، الجزائر رسالة إلى ملكة بريطانيا كشفت فيها عن السياسة الفرنسية اتجاه أراضي الجزائريين وانتهاك أملاك الأحباس الإسلامية[2].

وكانت هذه الثورة تعرف بثورة المقراني الا أن في أصلها كانت شعبية وكان لهذه الشخصية الفضل في قيادتها وتضحية بكل ما لديه في سبيل إنجاحها[3].

1_ عمار قليل، المرجع السابق، ص ص 61_62

2_ الزبير سيف الدين، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988، ص 23

3_ عمار قليل، المرجع السابق، ص 62

الفصل الرابع

انعكاسات السياسة الاستعمارية

على الواقع الجزائري

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية

المبحث الثاني: الانعكاسات الدينية والثقافية

المبحث الثالث: الانعكاسات الاجتماعية.

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية.

المطلب 01: تفكيك البنية الاقتصادية.

استولت السلطات الفرنسية على أراضي وأملاك الشعب ومصادرة الأوقاف ومنحت الأراضي الخصبة منها إلى المعمرين ولم يبقى للفلاح الجزائري سوى الأرض القاحلة التي لا تغنيه عن الجوع ولم يسلب الأراضي فقط بل قامت بالاستيلاء على الثروة المعدنية، ومراكز الصناعة وأسواق التجارة[1]، وجعلت بذلك الإنسان الجزائري بعد أن جردته من أرضه أن تحول إلى أجير لدى المعمرين أو إلى خماس يعمل في أرضه بخمس الإنتاج، حيث تمادى الاستعمار الفرنسي كثيرا وقد وصف جمال قنان ذلك بقوله: " وبتغلغل الفرنسيين نحو المدن والقرى تعرض سكان الريف إلى السلب والنهب والتي عانى منها سكان المدن الساحلية قبل ذلك"[2] فالنظام الاستعماري استولى عنوة بواسطة اللصوصية والقتل على معظم الأراضي الفلاحية في القطر الجزائري تلك الأرض التي كانت عنصر عيش الجزائريين وكانت كافية لتعيشيهم حياة هنيئة وتسمح لتصدير الفائض منها إلى الخارج في تجارة واسعة[3]، وهذا ما أكده أحد الأطباء الفرنسيين: بينما كان اللفيف يتقدم ببسالة وإقدام على المرتفعات كنا نحن نقطع النخيل ونفسد البساتين كما تجرأنا على إفراغ مطامير القمح والشعير واتينا على مزروعاتهم في الحقول وحرقنا مناسجهم التي يحكينها وقطعنا كل أشجارهم المثمرة وأخذنا كل ممتلكاتهم ذات القيمة التي يمكن أن يستعملوها كعملة لمقايضة القوت فيبقوا على قيد الحياة[4]، وقد هدفت من سياسة المصادرة إلى ضرب القوة المساندة للقبائل الثائرة وجاءت هذه السياسة كمبرر للحصول على المزيد من الأراضي كي تقدم كمشاريع استعمارية في الجزائر فخسر من خلالها الأهالي أراضيهم التي أدت إلى تقليص المساحات الزراعية لصالح المعمرين، الأمر الذي أدى بالأهالي إلي بيع الأراضي، و قدرت عملية البيع والشراء بين

1_ إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2000، ص396

2_ بوعزة يوضرساية ، المرجع السابق، ص 111

3_ أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكنية النهضة المصرية، مصر، 2001، ص 107_108

4_ الصديق تاوتي، المبعدون إلى كاليد ونيا الجديدة مأساة هوية منفية، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2010ص35_36

سنة 1885_1889 بحوالي 1085عملية أدى بذلك إلى تناقص ملكية الأرض وهذا ما جعل لافيجري يصف حالة الجزائريين في قوله: "منذ أشهر عديدة نجد أن عدد كبير من العرب لا يعيشون إلا على عشب الحقول أو أوراق الأشجار حيث أنه وخوفا من هؤلاء العرب كان المعمرين يحرصون ضياعهم والبنادق في أيديهم"، وأما الوضعية المزرية التي حلت بأراضي الجزائريين انعكست سلبا على الثروة الحيوانية التي عرفت هيا الأخرى تدهورا كبيرا[1]، أين كان المتوسط الخماسي سنة 1885_1889 للغنم قد بلغ 9318000 رأس وبلغ سنة 1890_1894 عدد8537000 رأس ويرى شارل اجيرون أنه إذا قورنت بعدد السكان في تلك الفترة فان لدى 100ساكن 285 رأس من الغنم، أما الأبقار فكان يقدر عددها بأكثر من مليون رأس بين 1867_1887 أي بمقدار 1071469 رأس وتقلص عددها سنة 1895_1899 إلى 93000 وفي سنة 1914 لم يكن عدد الأغنام التي يمتلكها الأهالي إلا13724000 رأس مقابل 14117000 رأس في 1891م[2]، وما يؤكد أثار السياسة الاستعمارية اتجاه هذه الممتلكات هو ما ذكره الجنرال ديليجي"**عند عودتنا كنا ندوس على جيف قطعان الماشية ...كان الجو نتنا..، كان هناك ما يفوق 1000000 بهيمة ملقاة على الأرض ثم تقدم ما بقي من هذه القبيلة التي كانت دولة تتفاخر بأربعة ألاف من الخيل المسرجة ولمواردها الهائلة من الشعير والجمال وقرابة المليون رأس من الأغنام ..نقدم منها ليشفعوا ويطلبوا العفو**"[3].

المطلب 02: التقليل من الوظائف.

لقد أدت سياسة فرنسا بعد فرض سيطرتها على الأراضي والتقليل من المصنوعات بالإضافة إلى احتكارها للتجارة وللأسواق، في رفع نسبة العاطلين عن العمل أين بلغ أعدادهم حوالي مليون عاطل وذلك راجع لعدم تمكنهم في العمل لا في القطاع الزراعي بحكم

1_ بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 107

2_ شارل روبر اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982، صص343_344

3_ الصديق تواتي، المرجع السابق، ص 36

سيطرة المعمرين على جل الأراضي، ولا في الصناعة بحكم سياسة فرنسا أدت إلى الكشف عن العديد من الفراغات فأوجدت طبقة كثيفة من العمال العاطلين الذين يقضون حياتهم عبثا، أما بالنسبة للعمال الذين منحت لهم فرصة العمل فهم يعملون بأجور بسيطة مقابل الاستغلال الأبشع لهم فانخفاض الأجور يجعل القدرة الشرائية لا تسد لهم جوعوهم[1]، وكانت القاعدة الأساسية من وراء هذه السياسة في خفض أجور العمال قي القطر الجزائري هي إعطاء أقل ما يكون للعامل المسلم وخاصة في جانب الزراعة وهذا لكي يزداد المعمرين ثروة ومكانة على الأرض وجعل الجزائريين فقراء[2].

كشفت الإحصائيات أن نسبة العاطلين عن العمل في الجزائر تراوحت مليون رجلا عاطل وكان ذلك بسب عدم تمكنهم من الالتحاق بالعمل لا في القطاع الزراعي ولا الصناعة ولا في التجارة، ويضيف أحد الفرنسيين أن 1150000 جزائري والتي كانت أعمارهم تتراوح فوق 15 سنة كانوا يعيشون في الأرياف ولا يملكون شيئا من الأرض والأغلبية الساحقة يجدون كامل النهار لقاء كسبهم وحصولهم على315 فرنكا لإعالة أسرة كاملة وقد كانت تتألف من 12 شخصا وأن نصف مليون من سكان الجزائر بطالين وعاطلين عن العمل[3].

المطلب 03: تراجع الإنتاج بعد مصادرة الأملاك.

تراجع الإنتاج الزراعي للجزائريين وغلب عليه طابع التقهقر فانخفضت نسبة إنتاجاهم للمحاصيل الرئيسية المتمثلة في القمح الذي بلغ سنة 1860م بنسبة 80 بالمئة ولكن بعد سنة 1887 و1903 تقلصت بشكل كبير المساحات الزراعية الخاصة بالحبوب وصحبه نقص في مردود الإنتاج الفلاحي[4]، واضطر الأمر بالفلاح الجزائري الراغب في زراعة أرضه أن يشتري عن طريق القرض الحبوب من أوروبي أو يهودي[5].

1_ احمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 110

2_احمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص131_ 132

3_ محمد الصالح صديق، المرجع السابق، ص79

4_ ناصر الدين سعيدوني، منطلقات وأفاق، المرجع السابق، ص 44

5_ صالح فركوس، المرجع السابق، ص183

ولم تنتهي فرنسا إلى هذا الحد فقط بل راحت تمرر سياستها التعسفية على العديد من الجوانب فتضرر الجانب الصناعي بشكل كبير حيث طبقت فرنسا حكمها في منع تصنيع المستعمرة وحولت التصنيع التقليدي إلى صناعة محايدة جديدة قائمة على صناعة المنتوجات الفرنسية التي كانت تحتكر المصنوعات الجزائرية[1].

لقد تعمدت إدارة الاحتلال على ربط الاقتصاد الجزائري بفرنسا فوجهت اقتصاد البلاد إلى الاستغلال الزراعي فأهملت الجانب الصناعي فحاولت فرنسا بذلك نقل المواد الأولية إلى فرنسا ليعاد تصنيعها[2]، كما منحت السلطات الفرنسية للمعمرين التحكم في مختلف النشاطات التجارية من خلال التحكم في تسيير الأسواق وتصدير الأرباح من رؤوس الأموال إلى فرنسا[3]، وكان ذلك من خلال الشركات والبنوك، كما قامت هذه الأخيرة الشركات الفرنسية من احتكار السلع والبضائع خاصة الصحراوية منها إلى انتشار ما يعرف بالتجارة الخفية أو التهريب، الشيء الذي دفع بفرنسا إلى حجز المنتجات ونقلها إلى فرنسا لتباع في المزاد العلني والاستفادة من أموالها[4].

1_ أسامة مساعد، واقع النشاط الاقتصادي لمجتمع واد سوف خلال القرن 19، أعمال الملتقى الثاني حول الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب الجزائري، مطبعة المنصور، الجزائر، 2012، ص228

2_ عثمان زقب، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 _ 1914 دراسة في أساليب السياسة الإدارية، مذكرة دكتوراء، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014 _ 2015، ص ص 446 _447

3_ أسامة مساعد، المرجع السابق، ص 226

4_ أحميدة اعميراوي، المرجع السابق، ص 137

المبحث الثاني : الانعكاسات الدينية والثقافية.

المطلب 01: ارتفاع نسبة الجهل والأمية.

أدت السياسة الفرنسية إلى انتشار الجهل والأمية والتي أدت إلى الإخلال بأمن البلاد وذلك بحرمان الشعوب وطلاب العلم وبالأخص من مصادر تمويل تعليمهم ألا هي الأوقاف الإسلامية التي كلفت بمصاريف طلبة العلم كالمأوى ولملبس ومختلف تجهيزاتهم، أدى ذلك إلى انخفاضهم وانسحابهم الواحد تلوى الأخر فأدى بذلك إلى انخفاض أعدادهم بعدما كانت الجزائر تحتوي على نسبة قليلة من الأمية، وبلغت في 1870م 600 تلميذ[1] هذا ما أكده "بلسي دير ينو" في قوله: **لقد كان لمصادرة ممتلكات المساجد واستنزاف موارد التعليم الذي كان يتخرج منه، على مجموع ولايات الوطن، ما يقارب ثلاثة ألاف من الفقهاء وعلماء الشريعة**[2]، وهكذا ساهمت السياسة الفرنسية إلى انخفاض عدد المتخرجين من المدارس الثانوية والعليا والزوايا[3]، وتحول الكثير منهم إلى مزاولة حرف أخرى بعد أن وجدوا صعوبة في التوظيف باعتبار أن الإدارة الفرنسية هي من كانت تتحكم في توظيف، فذهب الكثيرين إلى العمل لمساعدة أهاليهم التي أصبحت تعاني من الفقر، وهذا ما أكده الملازم مارغريت "تقلص التعليم فيها بسبب الفقر الذي أصاب السكان، فأصبحت العائلة أو القبيلة في حاجة ماسة إلى أفرادها لمساعدتها على العيش والبقاء، ومنها بقيت المدارس خالية ومهجورة"[4].

لقد حطم الاستعمار الفرنسي كل مصادر التعليم وتحكم في العديد منها فتخلصت من كل وسيلة تعليمية ليستفيد منها الجزائريين فقد تبنت فكرة أن تعليم الجزائريين سيساهم في عملية مقاومة الاستعمار فهدمت أغلب المؤسسات التعليمية من زوايا و مساجد و كتاتيب وسياسة التعليم كانت مترادفة معا سياسة التفقير الذي تبنته فرنسا كشعار مررته على كامل

1_ مسعود مجاهد، الجزائر عبر الأجيال، الشركة الوطنية للتوزيع، الجزائر، د.س، ص 291

2_ محمد زاهي، وضعية المؤسسات الدينية خلال الفترة الاستعمارية 1830_1870 مساجد وزوايا مدينة الجزائر أنموذجا، مجلة العبر لدراسات التاريخية و الأثرية، مجلد02، عدد 01، 2019، ص 367

3_ مرجع نفسه، ص 367

4_ عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الامة للطباعة والنشر، الجزائر، د.س.ن، ص 45

التراب الجزائري[1]، الأمر الذي أدى بالكثير من الطلبة إلى الهجرة إلى خارج الوطن أو الانتقال والانضمام إلى الزوايا التي كانت تنشط في الجبال على حد قول تيران: "أتلفت جميع المصادر بجميع مستوياتها في كل التراب الجزائري، الشيء الذي اضطر ببعض الناس الذين كانوا يرغبون في التعليم إلى التنقل والهجرة إلى خارج البلاد، بعد أن فقدوا هذا التعليم في بلادهم[2].

وقد شهد الواقع الجزائري واقعا أليما بعد القضاء على مصادر التمويل والتحكم في المداخيل ونهب وسرقة مؤسساتهم التعليمية فيصف لنا أحد الفرنسيين ذلك الواقع بقوله: ...إننا قد جعلنا المجتمع الجزائري أكثر شقاء وبربرية مما كان عليه قبل أن يعرفنا...، لقد طالت أيادينا تلك المؤسسات الوقفية حيثما وجدت لتحول في قسمها الأكبر عن المهام المنوطة إليها فقمنا بتقليص عدد المؤسسات والمنشات وتخلينا عن المدارس وشتتنا المتعلمين لقد انطفأت الأنوار من حولنا، أي جعلنا المجتمع الجزائري أكبر بؤسا وجهلا وهمجية مما كان عليه قبل أن يعرفنا "[3].

منذ دخول فرنسا الجزائر عملت على سلخ المجتمعات الجزائرية عن ثقافته وتعليمه من خلال فرنسة شعبها وقد أشار الدوق دوفال **Pierre Deval** خلال القرن 19 في قوله : "**لقد ارتكزنا في الجزائر واستولينا على المعاهد وحولناها عن أغراضها واستحوذنا على الأوقاف وبذلك قضينا على العربية** "[4]، كذلك عبر المؤرخ السياسي "الكس دو طوكفيل" أين قام بتحميل فرنسا مسؤولية ما آلة إليه التعليم الجزائري من تقهقر في قوله: "**إن المسلمين في إفريقيا الشمالية لم يكونوا غير متمدنين وإنما كانوا متمدنين ولكن كانت ضعيفة، كانت لهم أملاك محبسة ينفق ريعها على التعليم وعلى المشاريع الخيرية، فصادرنها وحولنا**

1_ عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ص _ص_ 139_140 .

2_ عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ، ص 45

3_ محمد الحاكم بن عون، المرجع السابق، ص231

4_ عبد الرحمان بوسعيد، الأوقاف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2012، ص75

وجهنها فأنقصنا من المشاريع الخيرية، وتركنا زوايا ومعاهد التعليم تتساقط في صمت فكانت النتيجة أن بصيص النور الذي كان حولنا أغرقه الظلام"[1]، وهكذا عملت إدارة الاحتلال على إغراق الجزائريين في الجهل والأمية منطلقة من محاربة التعليم وتوقيف مصادرة التمويل، ولكن ذلك لم يضعف الجزائريين بل بعثت المقاومة الثقافية الدينية لتنظيم جديد لا يقل عن عمل النخبة الوطنية هذا التنظيم تمثل في جمعية العلماء المسلمين التي مهدت الطريق لإحياء التجديد وفي استعادة الهوية وكانت بذلك تمثل حركة مستمرة[2].

لقد قامت الدارة الاستعمارية من محاربة اللغة العربية باعتبارها لغة الدين والقرآن الكريم فمنع تعليمها، وأحلت محلها اللغة الفرنسة لغة المستعمر حيث رغبت في إظهارها في صورة بدائية لا تصلح لأن تتطور وتصنف في رتبة لغة علم وحضارة[3]، فحاولت بذلك تحويل التعليم إلى تعليم فرنسي بحت لا يعترف بالغة العربية، ودعم اللغة الفرنسية وبتدريسها في المدارس لتحل محل اللغة العربية[4]، حيث يصف لنا محمد فريد حالة التعليم في الجزائر بعد زيارة لها في سنة 1901م قائلا: "**إن حالة التعليم في الجزائر سيئة جدا، ولو استمر الحال على هذا المنوال لحلت اللغة الفرنسية محل اللغة العربية في جميع المعاملات بل ربما تنقرض العربية مع مضي الزمن، فلا الحكومة تسعى في حفظها، ولا تدع الأهالي يؤلفون الجمعيات لفتح المدارس...هجرت ربوع العلم، وخربت دور الكتب وصارت الديار مرتعا للجهل والجهلاء**"[5]، وبتالي عرفت الفرنسة انتشارا واسعا في ربوع الوطن ولم ينحصر تعليمها في الابتدائي والثانوي بل تعدى إلى التعليم العالي خاصة بعد أن تأسست جامعة الجزائر في

1_ بشير بلاح، المرجع السابق، ج1، ص151

2_العربي ولد خليفة، الجزائر المفكرة التاريخية أبعاد ومعالم، دار الامة، الجزائر، 2007، ص 243

3_ سعيد بورنان، المرجع السابق، ص12

4_ بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص130

5_ شبيرة سفيان، دور الوقف في دعم النشاط التعليمي بلجزائر دراسة تاريخية، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 08، مارس 2015، ص111

أواخر القرن19 في الجزائر والتي أخذت نصيبها في التعليم بلغة المحتل[1]، فعملت فرنسا من خلال هذه السياسة إلى القضاء على الهوية الوطنية بتوجيه عدائها إلى اللغة فجعلت بذلك اللغة الفرنسية لغة الدولة ومنعت فتح المدارس إلا بموافقة وتصريح فرنسا[2]، كذلك خططت إلى تقسيمها إلى ثلاثة أقسام لغة الدارجة ولم تمنحها أي قيمة ولغة فصيحة ميتة ولغة عربية حديثة وهي أجنبية وجديدة على البلاد[3]، وقامت أيضا بتحريم تفسير القرآن وخاصة آيات الجهاد وتحريم تدريس الأدب العربي وتدريس تاريخ الجزائر وتاريخ العرب وجغرافية الجزائر والبلاد العربية والإسلامية وحرمت تدريس العلوم التجريبية[4]، فقامت بذلك بضرب التعليم ومحاولة القضاء على اللغة العربية من خلال قرار 8 ماي1838 القاضي بمنع تعليم اللغة العربية في الجزائر وأن اللغة العربية لغة أجنبية محظورة[5]، وما يؤكد السياسة الفرنسية اتجاه العلم واللغة العربية هو التصريح الذي أصدره الجنرال ليوتي (Lyautey) والذي احتوى على: " **يجب أن تسير السياسة البربرية في الاتجاه المضاد، وعلينا تجنب تعليم اللغة العربية للسكان والتي تربطهم بماضيهم دائما، إن العروبة من عوامل انتشار الإسلام ذلك لأن اللغة العربية هي اللغة التي يعلمها القرآن، وتفرض علينا مصلحتنا تطوير البربر بعيدا عن الإسلام وعلينا من الناحية اللغوية نقل البربر إلى الفرنسية ...**"[6].

المطلب 02: التعدي على القبور ونشر سياسة التنصير.

لقد قامت فرنسا بأبشع المعاملات اتجاه الشعوب والتي تعتبر اختراق لحقوق الإنسان التي تنادي بها مختلف المنظمات العالمية، فقد وصل الأمر بها إلى نبش قبور بعض

1_ بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 130

2_ إسماعيل احمد ياغي، المرجع السابق، ص393

3_ محمد الصالح صديق، المرجع السابق، ص35

4_ محمد مورو، بعد500..، المرجع السابق، صص 45_46

5_ نفسه، ص46

6_ نبيل بلاسي، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990، ص63

الصالحين كقبر عبد الرحمان الثعالبي والتعدي على العديد منها فلم يسلم منها سوى القليل[1]، ويذكر "شيمبر" أثناء زيارته للجزائر بأن الفرنسيين قاموا بتهديم الأضرحة كانت عزيزة وخالدة في قلوب الجزائريين ليقام مكانها ميدان للتدريبات المختلفة[2]، وأضاف قائلا: **ومن هنا يمكن أن نفهم الأثر الذي خلفته أعمال الغالبين في نفوس المغلوبين** ...[3]، ويرى فاغنز أن دناءة فرنسا تجلت بوضوح في تجاوزاتها مع القبور ويظهر فضاعت فرنسا في كسب الأموال عن طريق الاعتداء على القبور وفتحها بحثا عن الأموال أو نقل حجارتها لبيعها، وهذه الأفعال أدت بحمدان خوجة إلى عدم السكوت على مثل هذه الأفعال الشنيعة فسارع إلى إرسال مذكرة إلى وزارة الحربية الفرنسية ومما جاء فيها: "**من يوم دخول الفرنسيين للجزائر وهم يحفرون مقابر أبائنا وأجدادنا يستخرجون الأجر والأحجار فيبنون بها ويستخرجون عظما موتانا يبيعونها ...، وعين الفرنسيين لنا مكانا للدفن لكنها لا تكفينا وشرعوا في حفر مقابرنا فيه، أما أرضها فقد كانت تمثل وقف على الفقراء وعلى من ليس لديه مقبرة ...وقد أتلفها الفرنسيون أين حول بعضها إلى طرق وأخرى إلى بساتين باعوها أو اكتروها**"[4]، وقد أدت هذه الأعمال إلى استياء الشعب معتبرين ذلك جرأة من فرنسا في مساسها بقبور الجزائريين، ولكن رد فعل الحربية الفرنسية على رسالة حمدان خوجة كانت منافية لقرارات الاستسلام : "**إن مدافن المسلمين كانت على جانبي مداخل أبواب المدينة وكان يجب عبورها لشق الطرق من جهة ومن جهة أخرى لإيجاد محل عام لعمليات**

1_ احمد توفيق المدني، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار: نقيب اشراف الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص181

2_ ابو العيد دودو، المرجع السابق، ص 20

3_ نفسه، ص ص 21-37.

4_ عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، صص154_155

تدريب العسكري وعليه كان اتخاذ ذلك الإجراء ضروريا أما مسألة فتح القبور فقد أصبح من العسير عدم انتهاكها من طرف أشرار المسيحيين واليهود ..."[1].

لقد تجاوز الفرنسيين في عدوانهم على الجزائريين وهمجيتهم ولم يرحموا حتى الموتى فبهدف شق طريق باب الواد تم تهديم مقبرتين دون أخذ أي اعتبار للمشاعر الدينية والإنسانية فكانت عظام الموتى تتناثر هنا وهناك ويذكر الرحالة MOZET أن بعض الجنود الفرنسيين فتحو القبور بحثا عن الكنوز وأن عظام الموتى كانت منتشرة على الطريق وهذا العمل أثار سخطا واستياء واسعا وألام لدى الجزائريين أين أدى بهم الأمر إلى أن رفعوا بالقضية إلى البرلمان الفرنسي، وقد عبر أحد الحضور وقد يكون حمدان خوجة لبيشون : "**لم يترك لنا الفرنسي أين نعيش ولا أين ندفن موتانا**"، كما كتب حمدان خوجة رفقة إبراهيم ابن مصطفى باشا عريضة إلى وزير الحربية ندد فيها بتدمير مقبرتين ولم يكتفي الفرنسيين بهذا العمل الشنيع بل سخر أحد كتابهم mantagne من شكاوي الجزائريين واتهمهم في المبالغة في تقديس الرميم. وأدى الأمر ببشون في التدخل لأنقاض الوضع وحل المشكل أين اتفق مع سبع أسر جزائرية بواسطة حمدان خوجة على نقل رفات أبائهم إلى مقابر أخرى وقد حاول الدوق تدارك الأمر بعد الضجة التي أحدثت في البرلمان فقام بإرسال عتاب إلى المهندس بروس الذي كان مشرفا على هذه الأفعال[2].

كانت مساعي الفرنسيين من هذه السياسة هوا إما فتح القبور لإخراج الأجر والأحجار للبناء أو لأخذ العظام لصنع السكر والسماد أو ولبيعها في مرسيليا[3]، وما يوضح هذه السياسة هو تجرأها في سنة1836م أين أخذ النقيب مارنكوا المرمر من أحد المقابر ثم حول

1_ مارسال أميري، استغلال عظام المسلمين في تصفية السكر، المجلة التاريخية المغربية، عدد01، تونس، 1974، ص09 . ينظر كذالك: عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص 155

2_ فضيلة حفاف، السياسة الدينية الفرنسية بالجزائر مع بداية الاحتلال على عهد الدوق دي روفيكو1831-1833، مجلة قضايا تاريخية، ع 2، المجلد 1، جامعة بوزريعة، الجزائر، 1 جوان 2016م، ص84

3_ خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 02

تلك الأخيرة إلى مزرعة[1]، وما يفضح سياسة المحتل في انتهاك حرمة الموتى هي الرسالة التي بعثها قنصل انجلترا بالجزائر سان جون وجهها إلى جولى دي بيسى في 1833م وجاءت فيها: "أعدكم أخذ بعض المقابر الجديدة يلاحظ أن مقابر الأموات قد انتهكت وبقاياهم الآن قد نقلت إلى فرنسا لتباع كبضائع للتجار.."[2].

أيضا برزت سياسة المحتل الجائرة في الجزائر والتي اعتبرت سياسة خارقة للإنسانية أين وصل الأمر بها إلى نقل عظام الموتى إلى فرنسا بعد اتفاق ربطهم معا المالطيين الذين عرضوا خدمتهم على رجال الصناعة في مرسيليا وعقدت صفقة لاستغلال وسد حاجياتهم من فحم العظام الذي حول للاستعمال كمورد لتبييض السكر وقد اظهروا استعدادهم لإرسال عظام الحيوانات التي يحتاجونها ولإكمال حمولة البواخر كانوا يجمعون العظام البشرية من المقابر الجزائرية وهذا العمل الذي فضح من طرف جريدة le sémaphore de Marseille في 01 مارس 1833 واثبت هذه الحقائق الدكتور segaud و الذي نشر تقريره على نفس الجريدة[3]، وجاء فيها: لقد علمت من بعض الإشاعات بوجود عظام بشرية استخدمت لصنع السكر أو الفحم الحيواني ومدفوعا بشعور الإنسانية الذي جعلني أقدم على زيارة الباخرة لابون جوزافين القادمة من الجزائر وبعد الفحص تأكدت أن العظام كان عظام بشري ولا حضت وجود عدد من الجماجم البشرية وعظام الفخذ التابعة للمراهقين الذين دفنوا حديثا حيث أنها لم تكن خالية تماما من اللحم ...[4].

ولإخماد تلك الفضايح أمر وزير الحربية إجراء تحقيق حول هذا الأمر وأفرغت بذلك جميع المخازن التجار من العظام[5].

1_ مرس الأميري، المرجع السابق، ص11

2_ عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص155

3_ فضيلة حفاف، المرجع السابق، ص 84

4_ مرسال أميري، المرجع السابق، ص 09

5_ نفسه، ص 10

شجعت فرنسا سياسة تنصير الجزائريين ولإنجاحها خصص لافيجري برنامج خاص لتمرير هذه السياسة مع ضبط النشاط التبشيري في الجزائر وتضمن مجموعة من الضوابط التي لابد أن تقام بعيدا عن إحساس الأهالي إلى جانب توزيع المؤلفات لأبناء الأهالي كالأيتام وكانت عبارة عن برنامج تعليمي خاص للمسيحيين[1]، كما قام بإحضار العديد من رجال الدين الذين مكثوا في الجزائر وحاولوا نشر سياسة التنصير من بينهم ديبوش الذي مكث في الجزائر 07 سنوات قدم من خلالها مجموعة من الخدمات لصالح المسيحية أين جلب إلى الجزائر 91 قديسا 140 مأطر من رجال ونساء في الشؤون الدينية وقام ببناء 60 كنيسة بالإضافة إلى 16 مؤسسة دينية[2]، كما قام الجنرال بيجو بأسر العديد من الأطفال اليتامى لإعداده وتنشأتهم تنشأة مسيحية أين قدمهم إلى القساوسة طالبين منهم تنصيرهم أين قال له: " حاول يا أبي أن تجعلهم مسيحيين وإذا فعلت احرص على عدم عودتهم إلى دينهم ليحاربونا"[3]، فنجحت الكنيسة بجمع 10000 يتيم فكلفت نفسها ببناء مراكز الاستقبال لهم[4].

استخدمت فرنسا كل جهودها من أجل تنصير الجزائر وإخراجهم من الإسلام ومنعت تعليم العربية كما منعت الصلاة في جماعة وإنشاء المساجد وحاربت التعليم وأغرقت الأرض بحملات التبشير[5]، وهذا ما ندد به لافيجري في قوله: " **غايتنا تحرير هذا الشعب من القرآن وعلينا أن نهتم بالأطفال لإعدادهم على مبادئ وأصول المسيحية فان من واجبنا تعليمهم الإنجيل أو طردهم إلى الصحراء بعيدا عن عالم المتحضر**"[6]، كما صرح المؤرخ الفرنسي

1_ بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 147

2_إبراهيم لونيسي، الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والتأسيس للقضاء على الإسلام وتنصير المجتمع في بدايات الاحتلال، مجلة الحوار المتوسطي، ع1، المجلد 1، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 15 مارس 2009م، ص110

3_ بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص144

4_ الصديق تواتي، المرجع السابق، ص39

5_ نبيل بلاسي، المرجع السابق، ص63

6_ محمد الصالح صديق، المرجع السابق، ص85 .

غوتي أن فرنسا حاولت أن تجعل من ارض الجزائر أرضا غربية، أين جندوا كل ما لديهم من اجل نشر فكرة التنصير وإخراج الجزائريين من الدين الإسلامي[1].

نجد أنه على الرغم من الاضطهاد وغلق المدارس ونهب المقابر وتهديم المساجد والتقليل من العلماء إلى أن ذلك لم يجعل الجزائريين ينحازون عن دينهم وذلك ما أثبتته بعض الحقائق، التي ذكرت أنه في محاولة لبعض القساوسة لتنصير بعض القبائل رد سكانها على الضابط الفرنسي قائلين: "**إننا لن نتخلى عن ديننا وإذا كانت الحكومة تريد إرغامنا فنحن نطلب الوسيلة لمغادرة البلاد وإذا لم تتوفر فنحن نفضل الموت على الكفر والشرك**"[2]، وهكذا ذهبت مساعي الفرنسيين هباء وأظهرت الفشل خاصة سياسة بيجو Thomas Robert Bugeaud حيث أكدت أن بعض الأيتام الذين زعم أنهم مسيحيين إلا أنهم رجعوا إلى دينهم بعد رشدهم[3].

المطلب 03: غلق المدارس والتضييق على العلماء.

يقول الجنرال ليوتي: " ...نحن بأمس الحاجة إلى فتح مدارس فرنسية بربرية يتم فيها تعليم اللغة الفرنسية للأطفال وعلينا من خلالها تمرير خططنا في المؤسسات الدينية .." وانطلاقا من هذا الحديث قامت فرنسا مع دخولها للجزار على غلق المدارس والتضييق على العلماء والمدرسين فقامت هذه الأخيرة بغلق المدارس الإسلامية وفتح مدارس فرنسية غربية وذلك بهدف إنشاء قضاء مدني وتمرير فكرة الثقافة الغربية البربرية[4]، ويذكر الألماني فاغتز أن الجزائر كانت قبل الاحتلال الفرنسي تعج بمدارس العلم والعلماء حيث بلغت النسبة في العاصمة وحدها 100 مدرسة[5]، موزعة بين جوامع، مساجد، كتاتيب، زوايا، ولكن لم تبقى

1_ عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 125.

2_ الصديق تواتي، المرجع السابق، ص38.

3_ عمار عمورة، المرجع السابق، ص126.

4_ نبيل بلاسي، المرجع السابق، ص 63

5_ ابو العيد دودو، المرجع السابق، ص33

منها سنة 1862م سوى 09 جوامع و19 مسجدو15 كتاباو05 زوايا[1]، وكانت الكثير منها مشهور بالعلم والمعرفة مثل مدرسة القشاش الذي تحدث عنها أبو راس الناصري، كذلك نجد مدرسة الجامع الكبير التي حولها الفرنسيون إلى حمام فرنسي وغيرها من المدارس التي ذهبت وتمت مصادرتها مع المساجد والزوايا التابعة لها[2]، وعلى حسب تصريح ديفلوكس، فإن إقليم قسنطينة عرف هو الأخر تراجع في عدد المؤسسات التعليمية بعد أن كانت تحتوي على 90 مدرسة ابتدائية في سنة 1836م ولكن تراجع عدد المتمدرسين فيها إلى حوالي 350 تلميذ سنة 1850م بدلا من 1300الى 1400التي كانت تحتويه ومن بين تلك المدارس مدرسة جامع سيدي الأخضر التي اغتصبت وحولت إلى مقر لتعليم اللغة العربية التي أحدثوها لأنفسهم أي تدريس الفرنسيين العربية لتهيئتهم وتصيبهم في المناصب التي تدير شؤون المسلمين مثل المكاتب الغربية والتي يستلزم فيها إتقان اللغة العربية[3]، ويذكر ديفلكس تراجع عدد طلاب التعليم العالي من 700الى 60 طالب[4]، كذلك شهد إقليم عنابة تراجع في عدد المدارس التي وصلت إلى 39 مدرسة في 1832م ولم يبقى منها سوى 3 مدارس[5]، وقد صرح أحد الجلادين المساهمين في الحالة التي آلت إليها هذه المدارس في قوله: " **لقد طالت أيادينا تلك المؤسسات الوقفية حيثما وجدت لتحول في قسمها الأكبر عن المهام المنوطة إليها فقمنا بتقليص عددها وتخلينا عن المدارس وشتتنا المعلمين...**"[6].

والجدول التالي يوضح لنا عدد التلاميذ التي كانت تحتويها المدارس الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1830الى 1887م :

1_ بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص 150

2_ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية، ج1، ص85

3_ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الثقافي، ج5، المرجع السابق، ص 84

4_ بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، ص 150

5_ شبيرة سفيان، دوافع وتبعات مصادرة الإدارة الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، عدد10، الجزائر، جوان 2014، ص225

6_ محمد الحاكم عون، المرجع السابق، ص 231

الجدول الثالث: نسبة المتمدرسين الجزائريين

السنة (م)	عدد التلاميذ	النسبة %
1882	3172	0.62
1883	4095	0.77
1886	7341	1.37
1887	9064	1.96

نسبة المتمدرسين الجزائريين (1882. 1887م)[3]

المصدر: عمار هلال، العلماء الجزائريين في البلاد العربية الإسلامية فيما بين القرنيين 19م و 20م، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص115

قامت السلطات الفرنسية منذ سنة 1883 م على فتح أبواب المدارس أمام أبناء الجزائريين دور التراجع عن فكرة فرنسته وتعليم الجزائريين وفق برنامج فرنسي بحت هدفت من خلاله على حد قول كبار رجال السياسة والأساتذة هو ربط الجزائر بفرنسا من خلال ضرب التعليم الإسلامي ونشر لغة المحتل وآدابها وعلومها فأصبحت الفرنسية منتشرة بشكل كبير في المدارس الابتدائية وكانت لغة أجنبية اختيارية في التعليم الثانوي[1]، فوجهت السلطات الفرنسية ضرباتها إلى الجهود الأهلية التي تتبنى التعليم الحر لأنه هو الأساس، فحاولت جاهدة على تصفية معاهد التعليم العربية واضطهاد معلميها بقصد صرفهم عن العمل، كما قامت فرنسا في تعطيل النوادي العربية الحرة التي تقوم بنشر اللغة العربية بين الشباب وتربتهم تربية عربية إسلامية، وكان الهدف من وراء ذلك هو بناء جيل شديد التعلق بفرنسا ومحبا للإدماج والتجنس بجنسيتها لكونها الأداة الفعالة في تثبيت الاستعمار، فصرح وزير الجزائر في 1858 بالقول: " **إننا أمام أمة مسلمة مقاومة يجب القضاء عليها بالإدماج**"[2]، فقلصت من المدارس بعد أن أغلقت الكثير وصدرت الكثير منها وعرفت سائر المراكز الثقافية في جميع أنحاء الجزائر سياسة تعسفية مريرة[3]، ويقول في هذا الصدد بولارد الكاتب الفرنسي الشهير في كتابه تعليم الأهالي: " **لقد أحدث الوجود الفرنسي اضطرابا بالغا بين هؤلاء المفكرين والأدباء واضطر العديد منهم إلى ترك وظائفهم، كما تشتت التلاميذ**

1_ عمار عمورة، المرجع السابق، ص 140_ 141 .

2_ بشير بلاح، المرجع السابق، ج1، ص ص 154_ 155

3_ نبيل بلاسي، المرجع السابق، ص35

وأسندت إدارة المساجد إلى أيدي وسيطة غير عادلة ومنذ ذلك الحين أهملت المساجد وضاع بريقها وبهذه السياسة مهدت للفرنسيين الطريق لتمرير الجهل والأمية"[1].

قيام فرنسا بإصدار مرسوم 30 سبتمبر 1850م فرضت فيه فرنسا تعليما خاصا بدل التعليم الديني فقرر بذلك تأسيس مدارس فرنسية إسلامية قائمة في نظام تعليمها على مرحلتين: المرحلة الثانوية وتليها مرحلة التعليم العالي وهذا لخدمة الإدارة الاستعمارية وتحقيق اكتفائها من متخرجي هذه المدارس[2]، وجعلت من التعليم العالي غير متاح للجميع بل يكون من نصيب المحظوظين من أبناء الأغوات والباشاغات الذين كانوا مخلصي لفرنسا وتقديم خدمات لها سواء في الجيش أو في جانب الإدارة والتسيير[3].

كما قامت السلطات الفرنسية في سنة 25 أوت 1938 في تأسيس أسقفية الجزائر ونتج عنها تزايد في عدد رجال الدين الأوروبيين الذين انشأوا من خلالها دارا لليتامى وفتحوا في كل من وهران وقسنطينة دار للرحمة وفتحوا مدارس للأيتام وشيدوا الكنائس وكان كل ذلك بدعم من السلطات الفرنسية وعلى رأسهم الجنرال بيجو[4]، وكان الهدف منها هو محو الشخصية الجزائرية وتحويل الأرض إلى مسيحية على حد قول غوتي وذلك كهدف في تنصير الجزائريين الذين وضعوا له عدة قوانين وضوابط أدى إلى ترسمه كالدستور جاء في فصول وكان بمصادقة البابا[5].

كذلك أهملت السلطات الفرنسية دور العلماء وقامت بالتضييق عليهم وذلك من خلال التقليل من شؤونهم وهيبتهم في المجتمعات حيث مارست عليهم التضييق وربطوا الإدارة الفرنسية التي اعتبرتهم مجرد عاملين لديها[6]، وهي التي كانت تتولى مهمة توظيف وعزل الموظفين، هذا الأمر الذي أدى بالكثيرين إلى تحمل الذل والممارسات السيئة ضدهم وهذا كان واضحا في الرسائل المدح والتذليل في رسائلهم إلى السلطات المحتلة والتي تظهر استعمالها للألقاب المدح للحاكم العام وعلى سبيل المثال ما جاء في الرسالة التي وجهها

1_ محمد الصالح صديق، المرجع السابق، ص ص 92_93

2_ بشير بالمهدي، المرجع السابق، ص 209

3_ عمار عمورة، المرجع السابق، ص ص 126_127 .

4_مرجع نفسه، ص ص 124-125.

5_ بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص 147

6_ محمد زاهي، المرجع السابق، ص 369

المفتي أحمد ابن محمد في عام 1845م إلى مدير المالية بالجزائر وجاء فيها: " **إلى حضرة المعظم (مسيو ديركتور دي فناص)، نهارك مليح وجسمك صحيح وسلم عليك ورحمة الله تعالى وبركاته**"[1]، وجعلها تقبل بالأجر الرديء الذي كان لا يقضي ولا يغني من جوع[2]، وكانت السلطات الفرنسية هي المكلفة بتعيين الإمام والمفتي التي كانت تمنحه للموالين لها فقللت من شأن المنصبين خاصة بعد حلها للمجلس العلمي واستبداله بالمحكمة الفرنسية وأصبح القاضي والإمام ليس لهم الحق في إصدار القرارات إلى بالرجوع إلى الإدارة الفرنسية[3].

أدى حرمان الجزائريين من الأوقاف إلى سوء أحوال المدرسين والعلماء بعد ضياع مصدر رزقهم الذي صودر وهذا ما أكده ثيرلت: لقد تراجع رجال ذو وزن وقيمة كبيرة أمام الوظائف التي لم تصبح قادرة على إعانتهم[4]، هذا الأمر الذي أدى بهم إلى تبني فكرة الهجرة الهجرة التي نتج عنها هجرة التعليم والتقليل من شأنه وهذا ما يؤكده راين: "**وكانت النتيجة الخراب الكامل للتعليم بعد أن هجره المدرسون**"[5] .

أدت سياسة فرنسا أيضا إلى ممارسة التفقير على العلماء إما بالتقليل من رواتبهم أو عزلهم عن عملهم ومن أمثلة ذلك الرسالة التي وجهها علي بن الحفاف إلى ابن أخته احمد ابن روينة في 1844م يطلب منه المساعدة نظرا لأن ابن روينة يعد من العيان التي أخذنهم فرنسا للدراسة في باريس فطلب منه الاتصال بأحد الفرنسيين لطلب مساعدة خاله الذي عزل عن منصبه في مسجد سيدي رمضان بمدينة الجزائر وهو الآن يعاني من الفقر[6].

1_ نفسه ص 369

2_ أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الثقافي، ج4، المرجع السابق، ص361

3_ نفسه، ص 378

4_ عبد القاد حلوش، المرجع السابق، ص43

5_ نفسه، ص38

6_ محمد زاهي، المرجع السابق، ص368

المبحث الثالث: الانعكاسات الاجتماعية.

المطلب 01: انتشار الفقر وارتفاع نسبة الأمراض.

إن مصادرة الأوقاف بمختلف أشكالها أدى إلى نتائج وخيمة على الحياة الاجتماعية فقد أدت هذه الإجراءات إلى تدهور الحياة الاقتصادية التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الذي نتج عنه انتشارا واسع للفقر فأصبح بذلك الشعب الجزائري على حد وصف فرحات عباس في كتابه ليل الاستعمار يتخبط في مجاعة يعجز القلم عن وصفها[1]، وبعد استحواذ الفرنسيين على الأملاك وجد الفلاحون أنفسهم أجراء لدى الأوروبيين الذي يعمل بأجر بسيط يسد جوع عائلته وما يؤكد هذه الحالة التي ألت إليها الجزائر هي الرسالة التي بعثها مفتي المالكية إلى مدير الداخلية في 1845م يطلب منه أن يوظف الابن الأكبر للإمام محمد الحرار في المسجد الموجود في شارع الروميدي في مكان أبيها لمتوفى حتى يستطيع إعانة العائلة التي عانت من الفقر[2]، وبسبب الفقر الذي شهدته الجزائر مرت هذه الأخيرة في سنة 1867_1868م مجاعة كانت قد تؤدي إلى انقراض المجتمعات الجزائرية حيث يصف الجيلالي صاري في كتابه "الكارثة الديمغرافية" هذه الحالة: كانت حشود الجماهير الصامتة والعارية تتقدم بصعوبة وأغلبها يسير نحو القبور المفتوحة منذ بداية الشتاء، كانت الجثث تنتشر في الأدغال وعلى الطرقات، وأبيدت تقريبا مناطق بأكملها وفقدت مجمعات سكنية نسلا كبيرة من تعداد سكانها مثل مليانة وتنس.. كما أصيبت بسكرة في بداية 1867، كما حطمت معسكر كامل القياسات[3]، وبسب الفقر أصبح الجزائريون لا يجيدون ما يأكلونه، وتسببت حالة البؤس هذه في انتشار العديد من الأمراض كالكوليرا والتيفوس وتلتها موت الأبقار والمواشي مما أدى إلى تراجع سعر الأغنام إلى فرنك واحد وارتفعت في المقابل أسعار المأكولات والمشروبات مما اضطر بالجزائريين إلى أكل الحشيش ولحم القطط

1_ عمار عمورة، المرجع السابق، ص119 .

2_ محمد زاهي، المرجع السابق، ص 369

3_ جمال عطابي، المرجع السابق، ص 597

والكلاب، أما المعمرين فنجو من هذا البلاء وكان من نتائج هذه المجاعة ما يقارب موت حوالي 500.000 جزائري[1]. هكذا تحول الشعب الجزائري الذي كان يقرض أوروبا الأموال ويصدر لها الغلال أصبح الآن يبحث عن مصدر له للحصول على لقمة العيش وأصبح جائعا بعد 38عاما من الاحتلال [2].

بعد مصادرة أملاك الجزائريين وألحقت بهم الفقر وجعلتهم جوعى الأمر الذي أدى إلى تفشي الأوبئة في وسط الأهالي التي عرفتها جل الأقطار الجزائرية والتي راح ضحيتها ما يقارب 250.000 على حسب تقدير الاب بيرزي[3]، وأدت كثرة المستنقعات إلى تردي الأوضاع الصحية لغياب الثقافة الطبية وقلة المستشفيات أدت إلى انتشار الأمراض كجذري والجرب والطاعون الذي ضرب المدينة 18مرة[4]، ويقول في هذا الصدد بسام العسلي في كتابه جهاد شعب الجزائر جزء07 " **لم تقف فرنسا جهودها الحضارية في إبادة الجزائريين المباشرة إنما تعدتها إلى أعمال الإبادة الغير مباشرة وفي مقدمتها إهمال الجانب الصحي ونقل الأمراض إلى الجزائر والمعروف على الجزائر أنها لم تكن تشهد مثل هذه الأمراض قبل الاحتلال ولكن لم يأتي بهذه الأمراض إلا الجنود الفرنسيين المكونين من السجناء والقطاع والمرتزقة**"[5].

ومن هنا نجد أن فرنسا استطاعت تحقيق غرضا من أغراض الاحتلال طالما حلم به غزاة الجزائر وصرح به وزير الدفاع الفرنسي بيرفار في البرلمان سنة 1832م في استعراضه بصور من الجرائم البشعة التي قام بها جنود في الجزائر حيث قال: " **يجب أن ندخل في**

1_ الصديق تاوتي، المرجع السابق، ص32

2_ محمد مورو، المرجع السابق، ص44

3_ الصديق تواتي، المرجع السابق، ص 40

4_ بشير بلاح، ج1، ص32

5_محمد مورو، المرجع السابق، ص44

الحساب كل شيء حتى إبادة السكان المحليين فربما كان الهدم والحرق والتخريب والتي كانت من الوسائل الوحيدة لتثبيت سيطرتنا في الجزائر"[1].

المطلب 02: الهجرة إلى خارج البلاد.

لقد ساهمت السياسة الفرنسية ضد الجزائريين في تغيير نمط العيش لدى الكثيرين وأدت إلى نشر ما يعرف بالحياة الاستعمارية الجديدة التي كانت من العوامل في هجرة الكثير من الجزائريين، فرحل الكثير من السكان ولم يجد في حياتهم القديمة متاعا ولذة خاصة الفقر والمجاعات التي لهم وأهلكت الأخضر واليابس وأدلت بحياة الكثيرين إلى التهلكة[2]، وكانت من أسباب الهجرة أيضا هي مصادرة العديد من الأملاك الوقفية وتكليف فرنسا بتسيير الشؤون الدينية للرجال مسيحين بعيدين عن نظام الشريعة الإسلامية، وكانت القومية الدينية سببا رئيسيا في حدوث الهجرة فالرسائل التي كانت تبعث من الخارج والتي كانت تصف فيها معنى الحرية والسلام في خارج البلاد أثر في عقول الكثير من الجزائريين الذي أدى بهم إلى تبني أفكار وأوهام في بناء حياة أفضل في الخارج[3]، ففقدت الجزائر الكثير من سكانها فمدينة الجزائر سجلت فقدانها لثلثي سكانها ونفس الحال الذي شهدته مدينة وهران وبجاية وعنابة وتلمسان[4]، وعلى تردي الأوضاع المعيشية للأهالي الجزائريين على حسب وصف فرحات عباس: يتخبط وسط مجاعة يعجز القلم عن وصفها دفع الكثير منهم إلى اقتراح حلول وهي الخروج إلى فرنسا لكسب قوته[5]، واستقبلته فرنسا بأعداد هائلة وكانت موجهة للاستغلال وتوظيف اليد العاملة الجزائرية في العمل في المناجم ولكن الكثير منهم كان يسافر من غير

1_ محمد الصالح صديق، المرجع السابق، ص 81

2_ جمال عطابي، المرجع السابق، ص 597

3_ نبيل بلاسي، المرجع السابق، ص 30

4_ جمال عطابي، المرجع السابق، ص 597

5_ عمار عمورة، المرجع السابق، ص 119.

استعداد لأنه يعلم أن تلك الهجرة هي الحل الوحيد لتخليصه من خطر الموت والجوع في أرضه التي ليس لديه حض في مالها وأموالها[1].

عرفت حركة الهجرة الجزائرية نوعين : هجرة داخلية من المدن إلى الأرياف والجبال أو العكس وتكون هروبا من الاحتلال والأعمال التعسفية والقمعية ضدهم، وخارجية كانت للتوجه إلى المغرب و تونس وبلد الشام والحجاز[2]، وكانت نتيجة للضغوطات والاضطهاد والاعتداء على حرمات الدين وكذلك عرفت الجزائر ما يعرف بهجرة الأدمغة حيث هاجرت الفئة الميسورة من الجزائريين والمتمثلة في العلماء والأئمة والشخصيات الدينية أمثال لكبابطي، وابن العنابي وحمدان خوجة هروبا من التضييق الذي كان مسلط عليهم[3]، ومن المدن التي عرفت حركة هجرة قوية بعد سنة 1837م قسنطينة وتلمسان اللتان تميزتا بنشاطها العلمي الكبير باعتبارهما حاضرتين أساسيتين في العلم غير أن فرنسا دمرت مكاتبها وخربت مدارسها لتقليل من شأنها العلمي، هذا الأمر الذي جعل بالكثير من القضاة إلى الهجرة من تلمسان إلى المغرب مثل محمد ابن سعيد وهاجر البعض مع عائلة المشرفي من معسكر إلى المغرب، بالإضافة إلى أهل العلم الذين كانوا مع الأمير عبد القادر الذين هاجروا ومنهم من نفي إلى المشرق أمثال قدور بن رويلة الذي هاجر إلى تونس ثم إلى الحجاز وبقي فيها إلى غاية وفاته ومصطفى التهامي والشيخ السنوسي الذي هاجر إلى مكة وأسس زاوية هناك ونقلها بعد ذلك إلى ليبيا ويذكر ليون روش أنه عندما ذهب في سنة 1843م إلى مكة للحصول على فتوى المشهورة ضد الجهاد في الجزائر، وجد الشيخ السنوسي من أعظم المعارضين له ونبه على خطره[4].

1_ أحمد نوفيق المدني، المرجع السابق، ص ص 135_136

2_ رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ط2، الشركة الوطنية، الجزائر، 1981، ص 88

3_ جمال عطابي، المرجع السابق، ص597

4_ أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، صص 301_302

المطلب03: تثبيت سياسة الاستيطان.

لقد أظهر الكثير من الفرنسيين استعدادهم الكبير للهجرة إلى الجزائر والعيش فيها مباشرة بعد نجاح الحملة العسكرية الفرنسية التي دخلت إلى مدينة الجزائر في 5جويلية 1830[1]، وبعد أن أصبحت الأوقاف تحت السيطرة الفرنسية وكانت موجهة للعمليات التبشيرية المسيحية التي ارتبطت بالاحتلال منذ الوهلة الأولى[2]، ففي سنة 1832 بلغ عدد الأوروبيين في الجزائر حوالي 5000 نسمة تقريبا[3]، ونجد أن في سنة 1835م استقر بالجزائر العاصمة أخوات القديس يوسف وشرعنا في عملية التبشير أين تم إنشاء أسقفية الجزائر التي زادت من عدد رجال الدين، صاحبه تزايد في عدد المستوطنين الأوربيين الذين استقروا في المدن[4]، أين بلغ أعدادهم سنة 1842م ليصل إلى 25 ألف ثم تزايد في سنة 1846 إلى 120 ألف أوروبي وهذا التزايد كان بتشجيع من الإدارة الفرنسية عن طريق الخطاب الذي وجهه الجنرال كلوزيل "**Bertrand Clauzel** " لسكان الجزائر عندما رجع لحكم الجزائر في سنة 1835 قائلا: " **... ولكن عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة التي تحت تصرفي ما هي إلا وسيلة ثانوية وذلك لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية فقط وستكون بقوة المثابرة شعبا جديدة يكبر بطريقة سريعة كالذي بدا يتكون من وراء المحيط الأطلسي منذ اقل من قرن**"[5]، ولتمرير هذه السياسة الفرنسية في الأرض الجزائرية اتبعت وسائل عديدة من أجل تثبيت أقدامها والزيادة من عدد استقطاب الفئات الضارة إلى الجزائر أين أنشأت سنة 1842م دارا لليتامى في بن عكنون وفتحوا

1_ابراهيم لونيسي، الاستعمار الاستيطاني في الجزائر خلال القرن 19، منطقة سيدي بلعباس نموذجا، مجلة العصور، العدد 7، 2005، ص63

2_ عمار عمورة، المرجع السابق، ص 124_125

3_ ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص 63

4_ عمار عمورة، المرجع السابق، ص 124

5_ ابراهيم لونيسي، المرجع السابق، ص63

بوهران وقسنطينة وعنابة دارا للرحمة وورشات للصناعة التقليدية وفتح مدارس للأيتام وعلاج المرضى وهذا العمل كله يدخل في سياسة الاستيطان[1].

شجعت فرنسا السياسة الاستيطانية خاصة في عهد الجنرال كلوزيل الذي كان من أكثر الشخصيات تحمسا لفكرة الاستيطان لذلك دعا في سنة 1830م إلى إقامة مستوطنة نموذجية بإفريقيا[2]، أين استقطبت العديد من الأوروبيين من مختلف الأجناس وفرضت سيطرتها على ثروات البلاد، ولإقناعهم في المجيء إلى الجزائر فرضت عليهم العديد من الامتيازات كالتكفل بنفقات السفر والإقامة وتوزيع الأراضي الجزائرية لإقامة المستوطنات والتحكم في زراعتها وخدمة أحوالها لكي يتسنى لهم الفرصة في استغلال الأراضي وأدت هذه السياسة إلى إغراق الجزائر بالعديد من حملات المهاجرين الأوروبيين[3]، ففتحت لهم الوكالات والمكاتب في جل أنحاء باريس ودعت من خلالها هذه الأخيرة لتسجيل البطالين والعائلات في القوائم حتى يتسنى لهم امتلاك أرض في المدينة الجديدة، هذا الأمر الذي جعل بالعديد من المعمرين يتوافدون بأفواج التي أدت إلى اكتظاظ الموانئ وصرح بيير لافون: " **لقد وفد رجال من كل بالما واليكونت وباليرما ومالطا، لقد كانوا رجالا ذوي بأس منهمكين من الفقر فكانوا يهرولون...لاستصلاح الأراضي واستغلال تلك المساحات الفسيحة..**"[4]، وكانت أولى المحاولات الاستيطانية تلك التي حدثت في سنة 1832م أين قدمت سفينة محملة ب 400 مهاجر من مختلف الشخصيات فقسمتهم إلى مجموعتين ضمت الأولى 50 عائلة تم إسكانها في دالي إبراهيم وتألفت الثانية من 23عائلة تم إسكانها في القبة[5]، وكانت أول مستوطنة أنشأت في بوفاريك في عام 1836 وارتفع عدد المستوطنات بنسبة عدد الوافدين حيث أنه في سنة 1866 توافد على الجزائر حوالي 217990 أوروبي 122119 من الفرنسيين،

1_ عمار عمورة، المرجع السابق، ص ص124_ 125

2_ حيمر الصالح، المرجع السابق، ص 130

3_ نفسه، ص 119

4_ الصديق توتي، المرجع السابق، ص 44

5_ حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية، المرجع السابق، ص 130

58510 من الإسبان، 16655من الايطاليين و10627 من المالطيين والانجليز والباقي من الألمان والسويسريين وفي سنة 1886م بلغت النسبة 16000 إسباني أقاموا في وهران و35000 ايطالي توزعوا على مدن عنابة وقسنطينة و 15553 مالطي منهم من استفادة من أراضي فلاحيه والباقي استقر في المدن[1]، وقدم لنا المؤرخ شارل اندري جوليان وصفا دقيقا لوضعية هؤلاء المتشردين حيث قال: " **بعد دخول الجيش الفرنسي اكتظت السفن الآتية من مرسيليا واسبانيا وايطاليا جماهير غفيرة من الأوروبيين لا ذمة لهم ولا ضمير ...مولعين بالحب الدراهم والدنانير، فانتشروا كالبلاء المستطير متكالبين على بيع العقارات وشرائها وشطارتهم في تهافتهم على الأرباح حتى بعض الأشخاص المحترمين، متكالبين تكالب الجياع على القصاع، يبيعون ويشترون خطفا ونهبا سرقا وسلبا، لا دين لهم إلا الأرباح الباهظة ولا يهمهم كيف أتت ومن أين أتت**"[2].

اتفق معظم الرجال الفرنسيون أن الاستيطان هو الوسيلة الوحيدة لتثبيت الأهداف الاستعمارية وقمع المقاومة بذلك تهافتت الإشعارات والصيحات في الشوارع الفرنسية تنادي بالاستيطان حيث صرح صباتيي "Sabatier" الذي كان من أحد الدعاة المنادية لهذه السياسة في قوله:" **يجب أن لا ننسى بأن فرنسا لها فائدة كبيرة جدا في جلب وتثبيت أعداد معتبرة من السكان الفرنسيين في الجزائر، ذلك لأنها الوسيلة الوحيدة لتثبيت هيمنتها على شمال إفريقيا...**" ومن أجل إنجاح هذه العملية رأت لابد من ضرب الأرض حيث اعتبرت أنها تمثل الوسيلة الأولية لعملية الاستعمار، وهو نفس ما ذهب إليه الجنرال بيجو حين أكد: "**أن الغزو سيكون عميقا إذا لم يتبع بالاستيطان**"[3]، ولتثبيت هذه السياسة أشرك الجنرال بيجو القوات المسلحة الفرنسية مع حركة الاستيطان في استغلال الجزائر وإنشاء القرى

1عمار عمورة، المرجع السابق، ص 119

2_ صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر بداية الاحتلال 1830-1840، دورية كان التاريخية، عدد22، السنة6، ديسمبر 2013م، ص127

3_ نفسه، ص 129

الجديدة للمستوطنين كما شجع الوحدات العسكرية الفرنسية على زراعة الأراضي المجاورة لمعسكراتها[1]، فأسس المستوطنون الوافدون ما يقارب 126 قرية وازداد العدد بين سنة 1852م إلى 124401 وفي عام 1864تضاعف ليصل إلى 235000 ووصل في عام 1871م الذي واكب اندلاع ثورة المقراني ضد الاحتلال إلى 245000[2]، لقد جاء في الكتاب (الجزائر ماضي وحاضر) وصفا لواقع الجزائر في ضل سياسة الاستيطان وجاء فيه ما يلي: "**إن التوازن المهلهل القائم إلى حد الآن بين التعمير والمجتمع والاقتصاد التقليدي سيزول خلال العشرين سنة التي تتبع الإعلان عن قانون 1863م لقد تخلى الفلاحون عن الأراضي الواسعة للمعمرين وتلقى الأهالي ضربة معاكسة لوضعهم بإدماج اقتصادهم في القنوات الاقتصادية الفرنسية والأوروبية من تضخم مالي وتفريغ مخازن الاحتياط وتقلب دولي للظروف وكل الأشياء التي يساهموا فيها لكن إلى حد الآن الهيكل القانوني والاجتماعي بقي سالما واستمرت القبيلة بأشكالها المتعددة الخلية الاجتماعية الأساسية وعناصرها**"[3].

1_ نبيل بلاسي، المرجع السابق، ص34

2_ بوضرساية بوعزة، المرجع السابق، ص112_114

3_محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترجمة: محمد الصغير بناني، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص ص 155-156.

الخاتمـــــــــــــة

- لقد كانت هذه الدراسة بمثابة مبادرة لكشف الحقائق ومعرفة مختلف الإجراءات الاستعمارية الفرنسية اتجاه المؤسسات الدينية في الجزائر خاصة أن هذه المؤسسات كانت تعبر عن الشخصية الوطنية ومقوم من مقومات الهوية.

- إن مؤسسة الأوقاف هي شكل من أشكال الثروة الجزائرية، وتكريس سياسة الاستيلاء عليه يعتبر دليل واضح على الأهمية التي يحملها في مختلف المجالات اقتصادية اجتماعية ثقافية دينية.

- إن الانتشار الواسع لتلك المؤسسات الدينية في الجزائر، يوضح لنا دورها الفعال في نشر التعليم والإرشاد وتهذيب النفوس.

- إن المؤسسات الدينية بما في ذلك المساجد كانت ذات أهمية كبيرة في الحياة العامة للمجتمع الجزائري خلال العهد العثماني.

- إن الاستعمار الفرنسي بالجزائر تطور بشكل كبير من خلال مصادرة أملاك الجزائريين، والتي تشمل مختلف الأملاك الدينية وعملت على نقل هذه الأملاك من أيدي الجزائريين إلى المعمرين الأوروبيين.

- إن عمليات السلب والنهب وانتهاك الحرمات والاعتداء على الأملاك الدينية والأملاك الوقفية التي ارتكبها جنود الاحتلال الفرنسي في حق الشعب الجزائري، هي أمور قد التزم قائد الحملة الفرنسية على احترامها، وأقسم على ذلك بشرفه أثناء توقيع معاهدة الاستسلام في 5جويلية 1830.

- إن اهتمام الاستعمار الفرنسي بالمؤسسات الدينية والأملاك الوقفية كان مبكرا أي بعد شهر من احتلال الجزائر، ويتضح ذلك جليا من خلال إصدار قرار 8 سبتمبر 1830م من طرف الجنرال كلوزيل الذي عمل على إلحاق أملاك المساجد وأملاك الحرمين الشريفين بأملاك الدولة الفرنسية .

- إن السلطات الفرنسية ساهمت في تصفية أملاك المؤسسات الدينية منتهكة البند الخامس من معاهدة الاستسلام التي تعهدت بعدم المساس بها، وهذا ما مكنها من الاستيلاء

على أملاك الحكام الأتراك والكراغلة، واعتبرت نفسها الوريث الشرعي لسلطة التركية في الجزائر.

- إن السياسة الفرنسية في الجزائر أثبتت ووضحت خداع فرنسا وادعاءاتها الكاذبة من خلال الضرب والطعن ببنود المعاهدة الموقعة مع الجزائريين، وإن موقف السلطات الفرنسية من المؤسسات الدينية في الجزائر كشف لنا النوايا العدائية للدين الإسلامي وللمسلمين وللغة العربية.

- إن فرنسا أثبتت أن قدومها إلى الجزائر هو غرس مشروع استعماري استيطاني بغيض وكان ذلك واضحا من خلال التعدي على الأراضي الجزائرية بما فيها الأراضي التابعة للمؤسسات الدينية، وإن التسهيلات والتحفيزات التي منحتها فرنسا للأوربيين الراغبين في الهجرة إلى الجزائر أوضحت لنا نية فرنسا في تشجيع الاستيطان التي اعتبرته أهم وسيلة لتثبيت الوجود الاستعماري.

- إن المحاولات الأولى للاستعمار في إلحاق الأوقاف بأملاك الدولة قوبلت بالاستنكار والسخط من طرف أعيان الجزائر، ورفض أهالي الجزائريين الذين خاضوا ثورات عسكرية دموية ضد سياسة القمع والتخريب.

- تحدث الكثير على جرائم الاستعمار الفرنسي من الاستيلاء على الأرض والتضييق على الأهالي واستعباد الشعوب، ولكنهم اغفلوا أكثر الجرائم الشنيعة التي مورست على الفرد الجزائري من خلال غلق المدارس وحرق الكتب والوثائق ونفي العلماء وحرمان الطلبة من الالتحاق بالمساجد والزوايا وحرمان الفقراء من حقوقهم في الأكل والشرب والمأوى.

- إن الهدف من الحركة الاستعمارية في الجانب التعليمي هو فرض رؤية استعمارية ونشر تفكير مختلف عن تفكير الأجيال ففرنسا سعت منذ احتلالها للجزائر على فرنسة الجزائر من خلال استئصال الهوية الوطنية، والعمل على إدماج الجزائريين بالحضارة الغربية ليصبح هؤلاء الشباب عناصر مفيدة للفرنسيين.

- إن السلطات الفرنسية لم تحترم حقوق الإنسان ولم تبدي أية فعل اتجاه الإنسانية، فإعتمدت على مختلف الوسائل والقوانين وراحت تزيد من سياسة الإبادة والقمع إلى أن نجحت في فصل 374عرش في نهاية 1870م وتم استبدالها 656 دوار يقطنها المعمرين.

- إن فرنسا بعد فشلها في التضييق على المدارس العربية ونشر التعليم الفرنسي استبدلت سياستها بسياسة التحالف والوئام وذلك من خلال استمالة القبائل الكبرى لتنفيذ سياستها عن طريقهم وهذا كمشروع لمحو الأمة الجزائرية.

- لقد لعبت العديد من الزوايا دورا في مقاومة الاستعمار أين قامت بتجنيد الشباب لمواجهة الاستعمار الفرنسي ومثال ذلك الطريقة الرحمانية التي أخرجت من بطونها العديد من المقاومين الذين تزعموا العديد من الثورات ضد المحتل الغاشم.

- وهكذا ونتيجة للممارسات الفرنسية بمختلف أساليبها ووسائلها وتشريعاتها وفرض الإبادة والقمع والتضييق ومصادرة الأملاك ومحاربة الإسلام وإحلال اللغة الفرنسية محل العربية ومحاربة الدين الإسلامي وإقامة المحاكم الفرنسية وكل ذلك لم ينقص من عزيمة الجزائريين ولم يتخلوا عن دينهم بل عبرو عرض رفضهم العسكري والسياسي.

- وخير ما نختم به هذه الدراسة إلا الاستدلال بأهمية هذه المؤسسات في حياتنا بمختلف الجوانب، يقول أحد الكتاب : "إن الأوقاف تعد من السياسة الاستعمارية وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الاستعمار الفرنسي بالجزائر"، فهذه المؤسسات الاجتماعية والتعليمية قد انتهت فالجريمة ضدها قد حصلت وروح القتال قد أزهقت وهل يا ترى يمكن إعادة الحياة لمن فقدها فقد رجعت الحياة إلى جامع كتشاوة وجامع علي بتشين ولكن من يعيد الحياة إلى جامع السيدة وجامع خضر باشا وزاوية القشاش والآلاف، وغيرها من المؤسسات.

الملاحـــــــــق

ملحق 01: قائمة المساجد والزوايا التي استولى عليها الفرنسيون بمدينة الجزائر خلال العامين الأولين للاحتلال 1830 _ 1832

مسجد الشواش	مسجد ستي مريم
مسجد الشماين(الشماعين)	مسجد على خوجة
مسجد الجنائز	مسجد سيدي الرجي
مسجد المرسى	مسجد سيدي جامعي
مسجد سيدي الرحبي	زاوية سيدي الصيد
مسجد باب الجزيرة	زاوية سيدي لختة
مسجد الكشاش القديم	زاوية كتشاوة
مسجد خضر باشا	زاوية الكشاش بالمرسى
مسجد سوق اللوح	زاوية الانكشارية بالقصبة
مسجد عبدي باشا	زاوية تشيكتون
مسجد قاع السور	زاوية محمد ميزو مورتو
مسجد سوق الكتان	زاوية الولي سيدي الغبريني
مسجد العين الحمراء	مصلى الانكشارية
مسجد سباط الحوت	مصلى سيدي عبد الرحمان
مسجد علي باشا	مصلى الانكشارية الجديد
مسجد القصبة	مسجد سيدي عمر التونسي

المصدر: نصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية في الفترة الحديثة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص254.

الملحق رقم 02: نص قرار 08 سبتمبر 1830

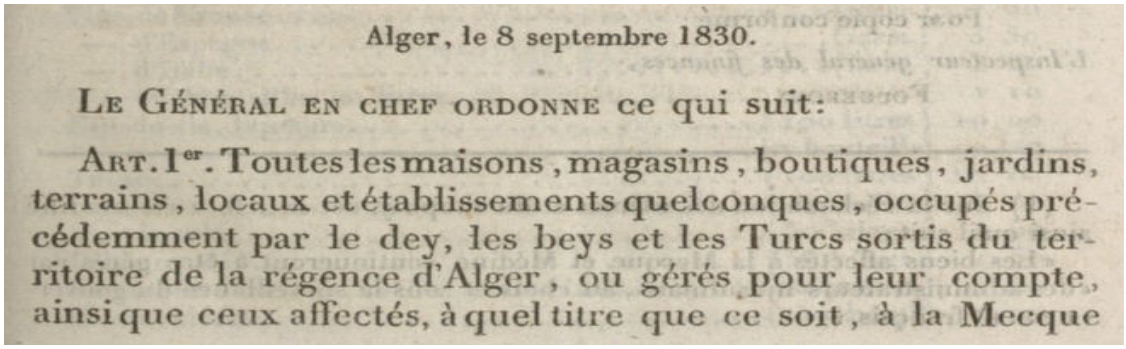

Alger, le 8 septembre 1830.

LE GÉNÉRAL EN CHEF ORDONNE ce qui suit:

ART. 1er. Toutes les maisons, magasins, boutiques, jardins, terrains, locaux et établissements quelconques, occupés précédemment par le dey, les beys et les Turcs sortis du territoire de la régence d'Alger, ou gérés pour leur compte, ainsi que ceux affectés, à quel titre que ce soit, à la Mecque

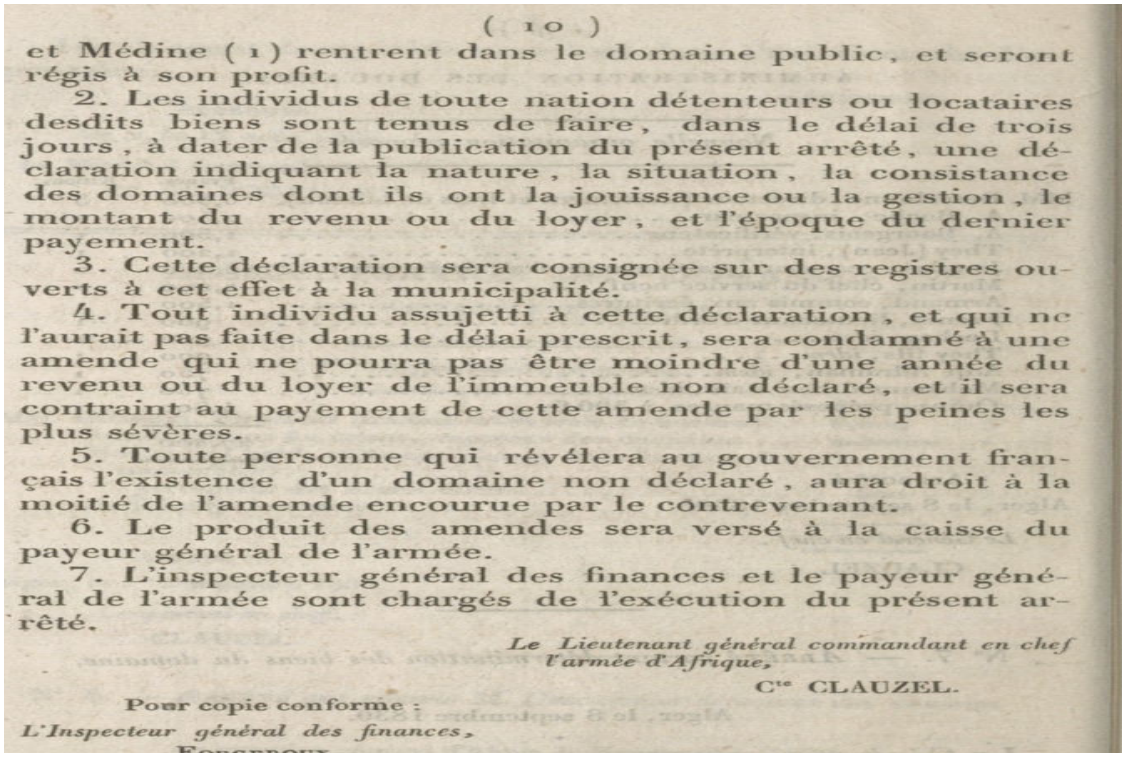

(10)

et Médine (1) rentrent dans le domaine public, et seront régis à son profit.

2. Les individus de toute nation détenteurs ou locataires desdits biens sont tenus de faire, dans le délai de trois jours, à dater de la publication du présent arrêté, une déclaration indiquant la nature, la situation, la consistance des domaines dont ils ont la jouissance ou la gestion, le montant du revenu ou du loyer, et l'époque du dernier payement.

3. Cette déclaration sera consignée sur des registres ouverts à cet effet à la municipalité.

4. Tout individu assujetti à cette déclaration, et qui ne l'aurait pas faite dans le délai prescrit, sera condamné à une amende qui ne pourra pas être moindre d'une année du revenu ou du loyer de l'immeuble non déclaré, et il sera contraint au payement de cette amende par les peines les plus sévères.

5. Toute personne qui révélera au gouvernement français l'existence d'un domaine non déclaré, aura droit à la moitié de l'amende encourue par le contrevenant.

6. Le produit des amendes sera versé à la caisse du payeur général de l'armée.

7. L'inspecteur général des finances et le payeur général de l'armée sont chargés de l'exécution du présent arrêté.

Le Lieutenant général commandant en chef l'armée d'Afrique,

Cte CLAUZEL.

Pour copie conforme :
L'Inspecteur général des finances,

Source: Ministère de la Guerre, collection..., Op.cit, pp9-10

الملحق رقم 03: قرار 7 ديسمبر 1830م.

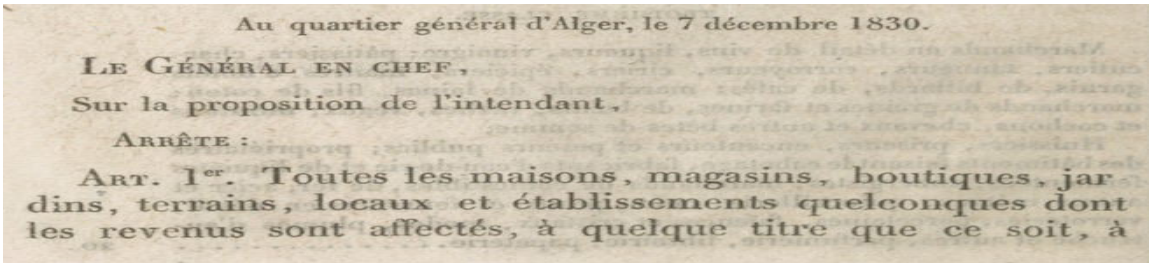

Au quartier général d'Alger, le 7 décembre 1830.

LE GÉNÉRAL EN CHEF,

Sur la proposition de l'intendant,

ARRÊTE :

ART. 1er. Toutes les maisons, magasins, boutiques, jardins, terrains, locaux et établissements quelconques dont les revenus sont affectés, à quelque titre que ce soit, à

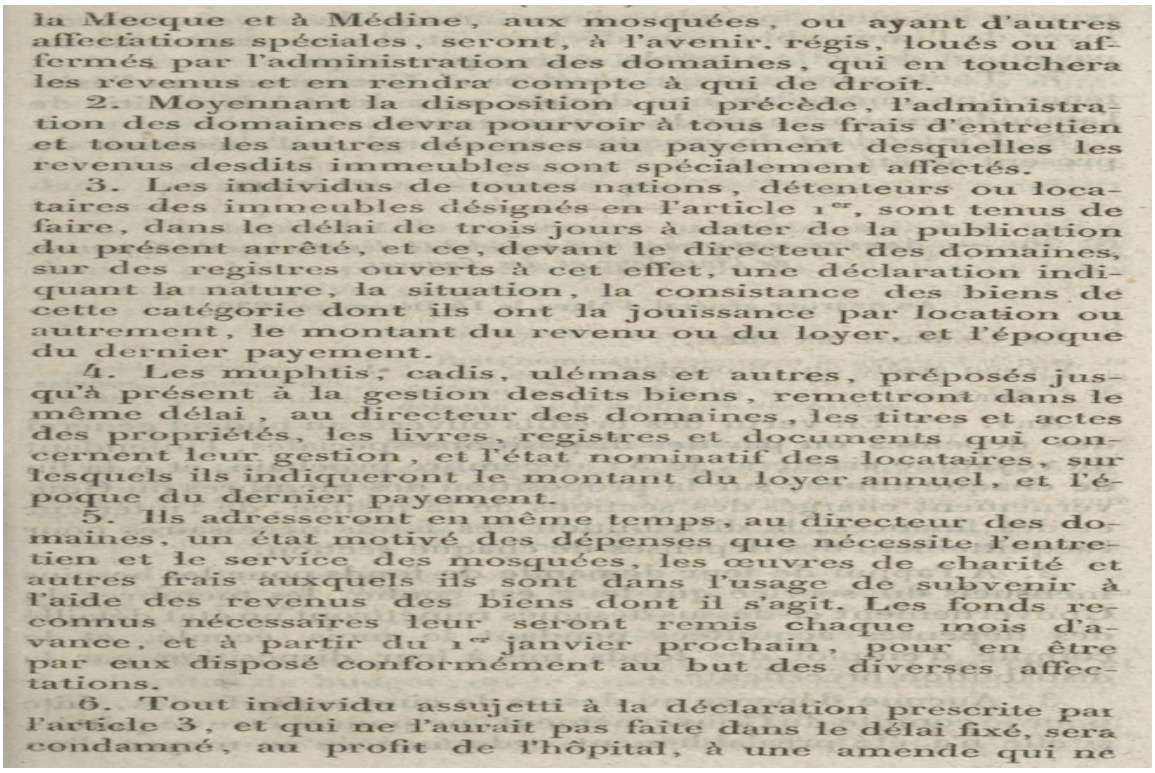

la Mecque et à Médine, aux mosquées, ou ayant d'autres affectations spéciales, seront, à l'avenir, régis, loués ou affermés par l'administration des domaines, qui en touchera les revenus et en rendra compte à qui de droit.

2. Moyennant la disposition qui précède, l'administration des domaines devra pourvoir à tous les frais d'entretien et toutes les autres dépenses au payement desquelles les revenus desdits immeubles sont spécialement affectés.

3. Les individus de toutes nations, détenteurs ou locataires des immeubles désignés en l'article 1er, sont tenus de faire, dans le délai de trois jours à dater de la publication du présent arrêté, et ce, devant le directeur des domaines, sur des registres ouverts à cet effet, une déclaration indiquant la nature, la situation, la consistance des biens de cette catégorie dont ils ont la jouissance par location ou autrement, le montant du revenu ou du loyer, et l'époque du dernier payement.

4. Les muphtis, cadis, ulémas et autres, préposés jusqu'à présent à la gestion desdits biens, remettront dans le même délai, au directeur des domaines, les titres et actes des propriétés, les livres, registres et documents qui concernent leur gestion, et l'état nominatif des locataires, sur lesquels ils indiqueront le montant du loyer annuel, et l'époque du dernier payement.

5. Ils adresseront en même temps, au directeur des domaines, un état motivé des dépenses que nécessite l'entretien et le service des mosquées, les œuvres de charité et autres frais auxquels ils sont dans l'usage de subvenir à l'aide des revenus des biens dont il s'agit. Les fonds reconnus nécessaires leur seront remis chaque mois d'avance, et à partir du 1er janvier prochain, pour en être par eux disposé conformément au but des diverses affectations.

6. Tout individu assujetti à la déclaration prescrite par l'article 3, et qui ne l'aurait pas faite dans le délai fixé, sera condamné, au profit de l'hôpital, à une amende qui ne

Source: Ministère de la Guerre, collection..., Op.cit, pp50-52.

الملحق رقم 04: نص قرار 23 مارس 1843م

Domaines des immeubles de cette origine, et d'introduire dans la comptabilité des recettes et des dépenses les formes prescrites par l'ordonnance Royale du 21 août 1839,

Arrête :

Art. 1er Les recettes et les dépenses de toute nature des corporations et établissemens religieux sont rattachées au budget colonial.

Art. 2 Les immeubles appartenant aux établisssemens religieux déjà gérés par le Domaine en vertu des décisions antérieures, continueront à être régis par cette administration.

Art. 3. Les immeubles provenant de la dotation des établissemens qui ont cessé d'avoir une affectation religieuse seront immédiatement réunis à ceux compris dans l'article précédent et administrés conformément aux mêmes règles.

Art 4 Les immeubles appartenant aux établissemens encore consacrés au culte, seront successivement réunis au Domaine, mais en vertu de décisions spéciales. Ceux de la corporation du Beit-el-Mal, sont également compris dans cette catégorie.

Art. 5 Le produit présumé des immeubles gérés par le Domaine, sera chaque année, porté au budjet colonial et fera partie des ressources de chaque exercice.

Art. 6. Les dépenses afférentes au personnel religieux, à l'entretien des Mosquées et Marabouts, aux frais du culte, aux pensions ou secours accordés à quelque titre que ce soit aux lettrés de la religion Musulmane, Mekaouïs, Andaloux, etc., etc., ainsi qu'aux pensions de toute nature, secours et aumônes, seront portées au budget de l'Intérieur pour être acquittées conformément aux règles ordinaires sur les crédits coloniaux ouverts à cette Direction.

Art. 7. Les dépenses afférentes aux frais de perception et d'administration seront portées aux crédits du budget colonial applicables aux services financiers, et acquittées dans les limites de ces crédits.

Art. 8. Les modifications résultant du présent arrêté, qui recevra son exécution à partir du 1er janvier 1843, seront opérées au budget des dépenses coloniales pour l'exercice courant.

Art. 9. Le Gouverneur-Général, le Directeur de l'Intérieur et le Directeur des Finances sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Paris, le 23 mars 1843.

Source: Ministère de la Guerre, Bulletin officiel des actes du gouvernement, N°147, Op.cit, p342

الملحق رقم 05: نص قرار 04 جوان 1843

NOUS , Lieutenant-Général, Gouverneur-Général de l'Algérie,
Sur la proposition du Directeur des Finances ;
Le conseil d'administration entendu ;
Vu l'arrêté du 7 décembre 1830 ;
Vu l'ordonnance royale du 31 octobre 1838 ;
Vu l'ordonnance royale du 21 août 1839 ;
Vu l'arrêté ministériel du 23 mars 1843 ;

Arrêtons :

Art. 1er Les immeubles dont les revenus étaient affectés à quelque titre et sous quelque domination que ce soit, à la grande Mosquée d'Alger et au personnel de cet établissement, sont et demeurent réunis au Domaine colonial.

Art. 2. Les recettes et les dépenses de toute nature de cet établissement religieux sont rattachées au budget colonial.

Art. 3. Les dépenses afférentes au personnel religieux, à l'entretien de la Mosquée, aux frais du culte, ainsi qu'aux secours et aumônes à la charge de cet établissement, seront réglées par l'administration et portées au budget de l'Intérieur pour être acquittées conformément aux règles ordinaires sur les crédits coloniaux ouverts à cette Direction.

Art. 4. Les dépenses afférentes aux frais de perception et d'administration, seront portées aux crédits du budget colonial, applicables aux services financiers et acquittées dans les limites des ces crédits.

Art. 5. Le Directeur de l'Intérieur et celui des Finances sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution du présent arrêté.

Source : Ministère de la Guerre, Bulletin officiel des actes du gouvernement, N°153, Op.cit, pp381-382

الملحق رقم 06: نص قرار 03 أكتوبر 1848

Le Gouverneur-Général de l'Algérie ,
Sur la proposition du Directeur-Général des Affaires civiles ,
Vu l'art. 4 de l'arrêté ministériel du 23 mars 1843, sur la gestion des immeubles appartenant aux établissemens religieux musulmans ,

Arrête :

Art. 1er. Les immeubles appartenant aux mosquées , marabouts, zaouias et en général à tous les établissemens religieux musulmans qui sont encore exceptionnellement régis par les Oukils, seront réunis au Domaine qui les administrera conformément aux réglemens.

Art. 2. Cette remise aura lieu dans les dix jours de la réquisition qui en sera faite à chaque Oukil par les soins du Domaine. Elle sera accompagnée des titres, registres et autres documens relatifs à la gestion desdits immeubles et d'un état nominatif des locataires indiquant la date de chaque bail en cours de durée , le montant du loyer annuel et l'époque du dernier paiement.

Art. 3. Chaque Oukil remettra en outre, à l'agent du service des Domaines de la localité, dans ledit délai, les titres constitutifs des anas et rentes foncières dus à l'établissement dont il a la gestion et un état indiquant les immeubles grevés, le montant de la redevance, l'époque de l'exigibilité et la date des derniers paiemens.

Art. 4. Le Directeur-Général des Affaires civiles, les Officiers-

Généraux commandant les provinces et les Directeurs des Affaires civiles sont chargés de l'exécution du présent arrêté.

Alger, le 3 octobre 1848.

Signé : V. CHARON.

Pour ampliation :

Le Conseiller, Secrétaire-général, par intérim , de la Direction-générale ,

LAPAINE.

Source: Ministère de la Guerre, Bulletin officiel des actes du gouvernement, N°289, 351-352 Op.cit,pp

الملحق رقم 07: نص مرسوم 05 ديسمبر 1857م

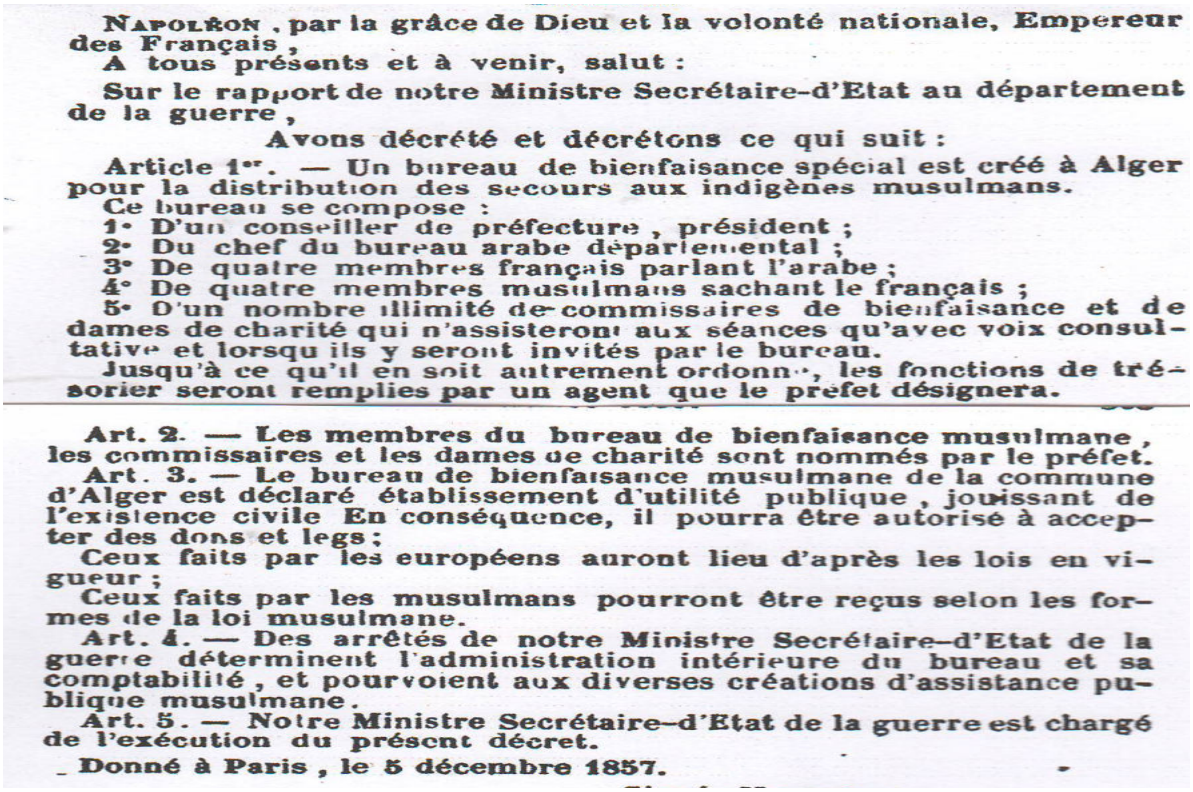

NAPOLÉON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français,
A tous présents et à venir, salut :

Sur le rapport de notre Ministre Secrétaire-d'Etat au département de la guerre,

Avons décrété et décrétons ce qui suit :

Article 1er. — Un bureau de bienfaisance spécial est créé à Alger pour la distribution des secours aux indigènes musulmans.

Ce bureau se compose :

1° D'un conseiller de préfecture, président ;
2° Du chef du bureau arabe départemental ;
3° De quatre membres français parlant l'arabe ;
4° De quatre membres musulmans sachant le français ;
5° D'un nombre illimité de commissaires de bienfaisance et de dames de charité qui n'assisteront aux séances qu'avec voix consultative et lorsqu'ils y seront invités par le bureau.

Jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné, les fonctions de trésorier seront remplies par un agent que le préfet désignera.

Art. 2. — Les membres du bureau de bienfaisance musulmane, les commissaires et les dames de charité sont nommés par le préfet.

Art. 3. — Le bureau de bienfaisance musulmane de la commune d'Alger est déclaré établissement d'utilité publique, jouissant de l'existence civile En conséquence, il pourra être autorisé à accepter des dons et legs ;

Ceux faits par les européens auront lieu d'après les lois en vigueur ;

Ceux faits par les musulmans pourront être reçus selon les formes de la loi musulmane.

Art. 4. — Des arrêtés de notre Ministre Secrétaire-d'Etat de la guerre déterminent l'administration intérieure du bureau et sa comptabilité, et pourvoient aux diverses créations d'assistance publique musulmane.

Art. 5. — Notre Ministre Secrétaire-d'Etat de la guerre est chargé de l'exécution du présent décret.

Donné à Paris, le 5 décembre 1857.

Source : Ministère de la Guerre, Bulletin officiel des actes du gouvernement, N° 503 au N° 516, Op.cit, pp332

قائمة المصادر والمراجع

المصادربالعربية:

- بن ميمون الجزائري محمد، التحفة المرضية في الدولة البكتاشية في بلاد الجزائر المحمية، ترجمة: محمد بن عبد الكريم، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- خوجة حمدان بن عثمان، المرأة، تحقيق: محمد العربي زبيري، ط2، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1982 .
- أبو رأس الناصري الجزائري، عجائب الأسفار ولطائف الأخبار، تحقيق: محمد بوركيبة محمد، ج1، الجزائر، 2012.
- الزهار احمد الشريف، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار نقيب الأشراف في الجزائر، تحقيق احمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

المصادر بالأجنبية:

أ- المنشورات الرسمية للحكومة العامة للجزائر:

-Ministère de la Guerre, Collection des actes du gouvernement depuis l'occupation D'Alger jusqu' au 1 er octobre 1834, Imprimerie Royale, paris, 1843.

- Ministère de la Guerre, Bulletin officiel des actes du gouvernement, N°147, Algérie, 1842-1843.
- Ministère de la Guerre, Bulletin officiel des actes du gouvernement, N°153, Algérie, 1842-1843.
- Ministère de la Guerre, Bulletin officiel des actes du gouvernement, N°289, Alger, 1848.
- Ministère de la Guerre, Bulletin officiel de l'Algérie et des colonies, N°1 a 13, T3, Imprimerie Impériale, Paris, 1858.
- Ministère de la Guerre, Bulletin officiel du gouvernement Général de L'Algérie, Imprimerie Typographique Bouyer, Alger, 1867.
- Ministère de la Guerre, Bulletin officiel du gouvernement Général de L'Algérie, Imprimerie De L'association Ouvriere V. Aillaud Et C, Alger, 1875.
- Ministère de la Guerre, Tableau de la situation des établissements français dans l'Algérie en 1839, Imprimerie royal, Paris,juin 1840.
- Recueil des actes du Gouvernement de l'Algérie 1830-1854, Imprimerie du Gouvernement, Alger, 1856.

ب- المؤلفات العامة:

- Busson De Janssen Gérard, Contribution à l'étude des habous publics algériens, Travaildactylographie, Alger ,1950.
- De Ménerville M. P., Dictionnaire de la législation Algérienne 1830-1860, T I, Alger, 1867
- Gillotte Charles, Traité de droit musulman précédé du décret du 31 décembre 1859, Alessi et ArnoletLibraires Éditeur, Constantine,1860.
- Larcher Émile, Traité élémentaire de législation algérienne, TIII, 3eme Edition, Rousseau Cie Éditeurs,Paris, 1923.
- Robe Eugène, Essai sur l'histoire de la propriété en Algérie, imprimerie de Dagand, Bone, 1848,
- Terras Jean, Essai sur les biens Habous en Algérie et en Tunisie, lithographie du salout public, Lyon, 1899.
- Sautayra .E, Législation de l Algérie, Seconde édition, Maisonneuve et de librairies éditeurs, Paris, 1883.

ج-منشورات المجلة الإفريقية:

- Aumerat J.F, «La propriété urbaine à Alger», in R.A, volume 42, 1898.
- Aumerat J.F, «Le bureau de bienfaisance musulman», in R.A, volume 43, Année 1899.
- Aumerat J.F, « Le bureau de bienfaisance musulman», in R.A, volume 44, Année 1900.
- Devoulx Albert, « Les édifices religieux de l'ancien Alger», in RA , N°7, 1863.
-

المراجع بالعربية :

_ الجيلالي محمد، تاريخ الجزائر العام، ج4، ط7، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994

_ حلوش عبد القادر ، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الامة لطباعة والنشر، الجزائر، 2013

_ حميدة عميراوي ، أبحاث في الفكر والتاريخ، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.

- أجيرون شارل روبر، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة : عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982.
- اشبودان العربي، مدينة الجزائر تاريخ العاصمة، ترجمة: جناح مسعود، دار القصبة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

- باشا محمود محمد، الاستيلاء على أيالة الجزائر، ترجمة: عزيز نعمان، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2012
- بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية في الجزائر 1830_1871، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2013.
- بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1889، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.
- بلاسي نبيل، الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1990.
- بن حموش مصطفى، مساجد مدينة الجزائر و أضرحتها وزواياها في العهد العثماني، شركة الأمة، الجزائر، 2010.
- بن مازوز عمار ، عبد الحميد بن باديس و منهجه في الدعوة و الإصلاح، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر.
- بورنان سعيد، شخصيات بارزة في كفاح الجزائر 1830 1962، ط2، دار الامل، الجزائر، 2004.
- بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية فيالجزائر 1830_1930وانعكساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
- بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرن 19 و20، ط02، ج01، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1980.
- بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830_1954، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2007.
- تاوتي الصديق، المبعدون إلى كاليد ونيا الجديدة مأساة هوية منفية، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2010.
- تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، ط2، الشركة الوطنية، الجزائر، 1981.
- التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في تاريخ المغربي الجزائر_تونس_ليبيا181–1871، منشورات مركز الدراسات والبحوث عن الولايات العربية في العهد العثماني، زغوان، 1985.
- الجيلالي محمد عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ج3، ط3، دار الثقافة، 1983.
- حباسي شاوش ، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي في الجزائر1830_1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الحزائر، د.س.

- خياطي مصطفى ، حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر، الجزائر، 2013.
- دودو أبو العيد، الجزائر في مؤلفات الرحالين الالمان1830_1855، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.
- الزبيري محمد العربي، مذكرات احمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، ط2، الشركة الوطنية لنشرو التوزيع، الجزائر، 1998.
- زوزو عبد الحميد، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي: التطورات السياسية الاقتصادية الاجتماعية، 1837_1939ترجمة مسعود الحاج مسعود، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر1830–1900، دار موفم للنشر، الجزائر، 2010م.
- سعد الله أبو القاسم ، رائد التجديد الإسلامي محمد ابن العنابي، ط02، دار الغرب الإسلامي، لينان، 1990.
- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج5، دار الرائد، الجزائر، 2009
- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية1830_1900، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992.
- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998.
- سعد الله ابو القاسم، تاريخ الثقافي 183_1854، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830_ 1854، ج4، ط1، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1998
- سعد الله ابو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي 1830_ 1854، ج5، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998.
- سعد الله ابو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، 1500_ 1830، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي1500_1830، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

- سعد الله ابو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.
- سعيدوني ناصر الدين، من التراث التاريخي والجغرافي للمغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999
- سعيدوني ناصر الدين، منطلقات وأفاق مقاربة للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2000.
- سماتي محفوظ، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، ترجمة: محمد الصغير بناني، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.
- سي يوسف محمد ، مقاومة منطقة القبائل للاستعمار الفرنسي، ثورة بوبغلة، دار الامل، الجزائر، 2000.
- سيف الإسلام الزبير ، سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1988.
- شامة سماعين ، النظام القانوني الجزائري للتوجيه العقاري، دار هومة، الجزائر، 2002م.
- الصديق محمد الصالح، الجزائر بلد التحدي والصمود، موفم للنشر، الجزائر، 2009.
- الصلابي علي محمد محمد ، سيرة الامير عبد القادر قائد رباني ومجاهد اسلامي، دار المعرفة، لبنان، د.س.ن.
- الصلابي علي محمد، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، دار المعرفة، لبنان، 2015.
- عمورة عمار ، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر، الجزائر، 2002.
- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.
- عيساوي محمد، نبيل شيخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري، مؤسسة شبيطي لنشر والتوزيع، الجزائر، 2015
- فركوس صالح، إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1844_1871، منشورات جامعة باجي مختار، 2006،
- فركوس صالح، أصالة وتعريب مشروع فرنسا الصليبية والمجابهة الإسلامية، دار الكوثر للنشر، الجزائر، 1991.
- فويال سعاد، المساجد الأثرية لمدينة الجزائر، دار المعارف، باب الواد، الجزائر، 2010

- قايد مولود ، المقراني، ترجمة سهيلة بربارة، ط01، منشورات ميموني، الجزائر، 2013.
- قداش محفوض، جزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر 1830_1954، منشورات أناب، الجزائر، 2008.
- قليل عمار ، ملحمة الجزائر الجديدة، ج01، الدار العثمانية، الجزائر، 2013.
- كنازة محمد، الوقف العام في التشريع الجزائري دراسة قانونية، دار الهدى، الجزائر، 2006.
- مجاهد مسعود ، الجزائر عبر الأجيال، الشركة الوطنية للتوزيع، الجزائر، د. س.
- مجاهد مسعود، الجزائر عبر الأجيال، الشركة الوطنية للتوزيع، الجزائر، د.س.ن.
- المدني احمد توفيق، مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار: نقيب اشراف الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
- مساعد أسامة ، واقع النشاط الاقتصادي لمجتمع واد سوف خلال القرن 19، أعمال الملتقى الثاني حول الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجنوب الجزائري، مطبعة المنصور، الجزائر، 2012.
- مسلم ليليان ، القصبة الهندسة المعمارية وتعمير المدن، ديوان رياض الفتح، الجزائر، 1984.
- مورو محمد، بعد 500 عام من سقوط الأندلس الجزائر تعود لمحمد ص، المختار الإسلامي، القاهرة، 1992.
- نويهض عادل، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، ج2، دار الجكمة للنشر والطباعة، تلمسان، 2011.
- هلال عمار ، العلماء الجزائريين في البلاد العربية الإسلامية فيما بين القرنيين 19م و 20م، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995
- هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1962، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الهدى، الجزائر، 1429هـ، 2008م.
- ولد خليقة العربي ، الجزائر المفكرة التاريخية أبعاد ومعالم، دار الامة، الجزائر، 2007.
- ياغي إسماعيل أحمد، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1421هـ، 2000م.

الكتب باللغة الأجنبية:

- André Julien Charles, Histoire de l'Algérie contemporaine la conquête et les débuts de la colonisation 1827- 1871, Casbah édition, Alger, 2005.

_المجلات بالغة العربية -

- _ زروال محمد ، الاستعمار جريمة ضد الإنسانية، الملتقى الوطني الثالث، فرنس فانون، وزارة الثقافة، الجزائر.
- _ شبيرة سفيان، دوافع وتبعات مصادرة الإدارة الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، عدد10، الجزائر، جوان 2014.
- أميري مرسال، استغلال عظام المسلمين في تصفية السكر، المجلة التاريخية المغربية، عدد01، تونس، 1974 .
- بالمهدي بشير علي، السياسة العقارية الاستيطانية الفرنسية اتجاه الوقف أو الحبوس في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830_1962، المنعقد بولاية معسكر يومي 20_21 نوفمبر 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
- بختاوي خديجة ، استرجاع الجزائريين للملكية العقارية من خلال وثائق أرشيفية، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962، المنعقد بولاية سيدي بلعباس ماي 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
- بلعيدوني جمال، السياسة العقارية إبان الإحتلال، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي 1830–1962، ولاية سيدي بلعباس ماي 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
- بليل محمد، التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر خلال القرن التاسع عشر القطاع الوهراني نموذجا، مجلة عصور، ع 16–17، جامعة وهران، الجزائر، جوان– ديسمبر 2010–2011م،
- بن داهة عدة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830_1962، اعمال الملتقى الوطني حول العقار في الجزائر ابان فترة الاحتلال الفرنسي، المنعقد بمعسكر يوم 05 نوفمبر 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
- بن عون محمد الحاكم ، مسألة الوقف في الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع13، المجلد 3، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، 20 جوان 2017م.

- بورزينة سعيد، موشموش محمد، المساجد أثناء الاحتلال لمدينة الجزائر بين الهدم والطمس والتحويل، مجلة الإنسان والمجال، العدد1، مجلد7، 2021.
- بورغدة رمضان، جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830_1892، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد4، جانفي 2009.
- الحداد سعاد الحداد، دور الزوايا في مقاومة الاحتلال الفرنسي، مجلة المصادر، العدد 26، السداسي الثاني 2012.
- حفاف فضيلة ، السياسة الدينية الفرنسية بالجزائر مع بداية الاحتلال على عهد الدوقدوروفيكو1831-1833، مجلة قضايا تاريخية، ع 2، المجلد 1، جامعة بوزريعة، الجزائر، 1 جوان 2016م.
- دين قادة، رحلة التمڤروتي النفحة المسكية وقيمتها التاريخية والعلمية، مجلة دراسات تاريخية، مجلد10، عدد01.
- زاهي محمد ، وضعية المؤسسات الدينية خلال الفترة الاستعمارية 1830_1870، مجلة العبر للدراسات التاريخية والإفريقية، مجلد02، عدد01، 2019،
- شبيرة سفيان، دور الأوقافي دعم النشاط التعليمي بالجزائر دراسة تاريخية، مجلة الحوار المتوسطي، العدد08، مارس 2015.
- عاشور موسى ، أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي 1830_1862، المنعقد بولاية معسكر
- عطابي جمال، لونيسي ابراهيم، موقف الجزائريين من السياسة الفرنسية اتجاه الأوقاف، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد11، العدد02.
- العيد فارس ، مقاومة الشيخ محمد بن عبد الله الملقب ببومعزة7011-7011 من خلال كتابات الضباط الفرنسيين، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد08، العدد02، 2022.
- فارح رشيد ، المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال و أثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الأول حول العقار إبان فترة الاحتلال الفرنسي 1830_1962، المنعقد بولاية معسكر في نوفمبر 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
- فشاشني علي، مؤسسة القضاء الإسلامي بالجزائر خلال الفترة الاستعمارية أضواء وأساليب التفكيك والتصفية، مجلة الونشريس للدراسات التاريخية، مجلد01، عدد02، 2022.

- لنوار صبرينة، المهام الاقتصادية لمؤسسة بيت المال خلال العهد العثماني، من وثائق الأرشيف الوطني، مجلة متيجة للدراسات الإنسانية، عدد07، ، 2017
- لونيسي إبراهيم ، الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر والتأسيس للقضاء على الإسلام وتنصير المجتمع في بدايات الاحتلال، مجلة الحوار المتوسطي، ع1، المجلد 1، جامعة جيلا لي اليابس سيدي بلعباس، 15 مارس 2009م.
- لونيسي ابراهيم ، الاستعمار الاستطاني في الجزائر خلال القرن 19، منطقة سيدي بلعباس نموذجا، مجلة العصور، العدد 7، 2005.
- مسدور فارس ، منصوري كمال ، الأوقاف الجزائرية نظرة بين الماضي والحاضر، مجلة أوقاف، ع 15، السنة 8، مركز معلومات الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، نوفمبر 2008م.
- معيطة ورود ، وضاح نوفل، سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر1830_1894 الجانب الديني نموذج، مجلة جامعة تشرين الأدب والعلوم الإنسانية، مجلد43، العدد15، 2002 .
- نادية طرشون، سياسة نابليون الثالث العربية، مجلة دراسات وأبحاث، ع26، المجلد 8، جامعة زيان عاشور الجلفة، 15 مارس 2017م .
- يطو فتيحة ، نضال الميزابيين ضد مصادرة فرنسا للأوقاف الإباضية، مجلة الناصرية، ع7، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، الجزائر.

المعاجم:

ـ نخبة من الأساتذة، معجم العلوم الاجتماعية، مراجعة إبراهيم مذكور، الهيئة المصرية، مصر، 1979.

الرسائل الجامعية:

ـ براهيمي نادية ، الوقف وعلاقته بنظام الأموال في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العقود والمسؤولية، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة ابن عكنون، الجزائر، 1996م.
- بن داهة عدة ، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر1830-1870، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية جامعة وهران، 2014-2015م
- بوسعيد عبد الرحمان ، الأوقاف و التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2012.

- بولافة حدة ، واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في السياسات العامة والحكومات المقارنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2010-2011م،
- جفار سمية ، الأوقاف في الجزائر خلال القرن19 من 1830-1870م، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014م
- حيمر صالح ، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830_1930، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.
- زاهي محمد ، وضعية المؤسسات الدينية خلال الفترة الاستعمارية 1830_1870 مساجد وزوايا مدينة الجزائر أنموذجا، مجلة العبر لدراسات التاريخية و الأثرية، مجلد02، عدد 01، 2019،
- زقب عثمان ، السياسة الفرنسية في الجزائر 1830 _ 1914 دراسة في اساليب السياسة الإدارية، مذكرة دكتوراء، تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014 _ 2015.
- سيساوي أحمد ، البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة2، 2013-2014.
- كنتور رابح ، أوقاف البليدة وفحصه 1791-1873، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2001-2002م.
- يزير عيسى ، السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، تخصص ضفتي البحر المتوسط، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009م..

الفهـــــــرس

الفهرس

مقدمـــة:.....

Erreur ! Signet non défini.

مدخل: المساجد في الجزائر خلال العهد العثماني 1800_1830

الفصل الأول: واقع المؤسسات الدينية في ظل الاحتلال الفرنسي

المبحث الأول: السياسة الاستعمارية الفرنسية اتجاه المساجد.....15

المطلب 01: تهديم العمران. 15

المطلب 02: السياسة العسكرية: 21

المطلب 03: محاربة نشاط المساجد:.....22

المطلب 04: الموقف الاجتماعي والاقتصادي من المساجد.....25

المبحث الثاني: السياسة الاستعمارية الفرنسية إتجاه الزوايا والكتاتيب.....28

المطلب 01: محاربة نشاط الزوايا.....28

المطلب 02: التضييق على القائمين على المؤسسات الدينية: 33

المطلب 03: استغلال القضاء لمحاربة نشاط الزوايا والكتاتيب.....38

الفصل الثاني: التشريعات الفرنسية اتجاه أوقاف المساجد

المبحث الأول: السياسة الفرنسية إتجاه أوقاف المساجد 1830-1840. 45

المطلب 01: إخضاع الأوقاف لمراسيم 1830:.....45

المطلب02: إخضاع الأوقاف لقرارات 1832-1835م. 50

المطلب03: إخضاع الأوقاف لقرارات 1838-1839. 50

المبحث الثاني: السياسة الفرنسية اتجاه أوقاف المساجد 1840-1850م.....52

المطلب 01: إخضاع الأوقاف لقرارات 1843م.....52

المطلب 02: إخضاع الأوقاف لأمريه 1844_1846. 54

المطلب 3: إخضاع الأوقاف لقرار 1848.....56

المبحث الثالث: السياسة الفرنسية اتجاه أوقاف المساجد 1852-1900. 57

المطلب 01: إخضاع الأوقاف لقرارات 1851_1858.....57

-المطلب 02: إخضاع الأوقاف لقرارات 1863-1868.....59
المطلب 03: إخضاع الأوقاف لقرارات 1873-1897. 62
الفصل الثالث: ردود فعل الجزائريين من السياسة الفرنسية
المبحث الأول: ردود الفعل السياسية. 65
المطلب 01: رد فعل حمدان بن عثمان خوجة. 65
المطلب 02: رد فعل مصطفى لكبا بطي 69
المطلب الثاني: ابن العنابي. 73
المبحث الثالث: ردود الفعل العسكرية. 75
المطلب 01: ثورة بومعزة 1844-1847. الشريف محمد بن عبد الله 75
المطلب 02: ثورة فاطمة نسومر وبوبغلة 77
المطلب الثالث: ثورة المقراني والشيخ الحداد: 1871_ 1872.....78
الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الاستعمارية على الواقع الجزائري
المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية. 82
المطلب 01: تفكيك البنية الاقتصادية. 82
المطلب 02: التقليل من فرص العمل.....83
المطلب 03: تراجع الإنتاج بعد مصادرة الأملاك. 84
المبحث الثاني: الانعكاسات الدينية والثقافية.....86
المطلب 01: ارتفاع نسبة الجهل والأمية.....86
المطلب 02: التعدي على القبور ونشر سياسة التنصير.....89
المطلب 03: غلق المدارس والتضييق على العلماء. 94
المبحث الثالث: الانعكاسات الاجتماعية. 99
المطلب 01: انتشار الفقر وارتفاع نسبة الأمراض.....99
المطلب 02: الهجرة إلى خارج البلاد. 101
المطلب03: تثبيت سياسة الاستيطان. 103
الخاتمة: .....**Erreur ! Signet non défini.**
الملاحـــــق 108

_ قائمة المصادر والمراجع: ..... **Erreur ! Signet non défini.**

الملخص:

تعرضت المؤسسات الدينية في الجزائر مع بداية الاحتلال الفرنسي، إلى هجومات تعسفية وسياسات ظالمة ضد الشعب والدين وبمختلف مؤسساته، فتفنن الاستعمار في هتك حرمة بيوت الله، وسخر جهاز القضاء لنهب مصادر دخل المؤسسات الدينية كالمساجد وزوايا وكتاتيب ومدارس، والتي كانت هي النواة الأولى للتعليم ، كما نهبت الأوقاف التي ركزت على الاستيلاء عليها بشكل كبير ومصادرتها لصالح المعمرين الفرنسيين، فكان نتيجة هذه السياسة الهمجية تدمير وتحويل والسرقة العديد من المساجد، وهذا كله من أجل تحقيق هدف واحد ألا وهو تحويل الجزائر إلى مقاطعة مسيحية قائمة على الدين المسيحي، وجعلها جزء لا يتجزأ من فرنسا من خلال إخضاع الأرض وربطها بالحكم الفرنسي من جهة، وطمس الهوية الوطنية ومحو حضارة الشعب الجزائري المسلم من خلال المساس بالمقدسات الإسلامية .

Abstract :

With the beginning of the French colonialism, religious institutions in Algeria were subjected to an arbitrary attacs and policies against people, religion with its various institutions. French colonialism become adept at violating the sanctity of God's houses also used judiciary to plunder the sources of income of religion institutions such as mosques, and schools that considered as the first nucleus of education. Also ,the endowments were plundered, confiscated for the benefit of the French colonialists .The destruction ,conversion and theft of many mosques, were the result of the French barbaric policy All this French policies were done in order to transform Algeria into cristian province based on cristian religion as well as make Algeria as an integral part of France; through submitting and linking the land with the French rule. Besides that ,Obliterating the Algerian identity, eliminating th Algerian Muslim civilization by degrading the Islamic sanctities.

تصريح شرفي بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

انا الممضي أسفله،

-الطالب(ة)... [illegible] ماريا ... الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 210130185

والصادرة بتاريخ ... 2021/03/14 ... عن دائرة ... [illegible] ...

- الطالب(ة)... [illegible] ... الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 20130619

والصادرة بتاريخ 2017/03/26 عن دائرة ... [illegible] ...

المسجل(ة) بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الإنسانية الشعبة التاريخ

التخصص ... تاريخ الوطن العربي المعاصر ...

والمكلف(ة) بانجاز أعمال بحث(مذكرة ماستر ، الموسومة ب

... إسهامات النخب السياسية الجزائرية في الحركة الوطنية ...
... في الجزائر 1830/1900 "الحاج أحمد باي" ...

.....

.....

أصرح بشرفي (نا) أني (نا) التزمت (نا) بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 04/06/2024

توقيع المعني(ة):

REPUBLIC ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE MOHAMED KHIDER BISKRA
FACULTE DES SCIENCES HUMAINES ET SOCIALES
DEPARTEMENT SCIENCES HUMAINES

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية
السنة الجامعية 2023-2024

بسكرة في 2024.11.16

الاسم و اللقب الأستاذ المشرف :شلبي مشهور د
الرتبة :أستاذة محاضرة أ
المؤسسة الأصلية :جامعة بسكرة

الموضوع: الإذن بالإيداع

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة)..شلبي مشهور د...وبصفتي مشرفا على مذكرة الماستر للطالبين:(ة) ..جار ميا مزوجي

.....لوعد قة.....بسيسة.....

في تخصص: .....الوطن العربي المعاصر.....

والموسومة: بـ.....الاحوال العربية إبان الحرب العالمية الثانية.....

المسجلة بالجلسة المنعقدة بتاريخ.....

والمسجل بقسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، أقر بأن المذكرة قد استوفت مقتضيات البحث العلمي من حيث الشكل والمضمون، ومن ثمة أعطي الإذن بطبعها.

إمضاء المشرف